كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

قاسيون

694

WWW.KASSIOUNPAPER.COM

حزب الإرادة الشعبية

الأحد 22 شباط 2015 ● اسبوعية - 24 صفحة ● الثمن «25» ل.س ● دمشق ص. ب «35033» ● تلفاكس «00963 11 3120598» ● بريد الكتروني: «GENERAL@KASSIOUN.ORG»

الحركة السياسية السورية والتوازن الدولي؟! 07

أسابيع الانتظار.. أدراج الرياح 08

رفع سعر الخبز «هدف بحد ذاته» 13

صدمة السوق بالدولار.. من فعل الحكومة! 15

الافتتاحية

الإرهاب الاقتصادي- الاجتماعي

يتابع الخط البياني لقيمة الليرة السورية «أحد مظاهر السيادة الوطنية» السير ضمن ميله العام المنحدر، موسعاً من دائرة ضحايا الأزمة السورية. أكثر الإحصاءات تفاؤلاً تحدثت قبل أكثر من سنة عن تراجع الناتج الإجمالي المحلي إلى نصف ما كان عليه قبل الأزمة، وصمتت..! ووضع هذا الناتج الآن أسوأ بكثير مما كان عليه حينها، مضافاً إليه بضعة عناوين لا أكثر:

90% من السوريين تحت خط الفقر المطلق حسب الأمم المتحدة، وهو رقم لا يبتعد عن واقع الأمور كثيراً، وخاصة بمقارنته مع حد الفقر الأدنى الذي قدرته «قاسيون» بحوالي 68 ألف ليرة شهرياً لأسرة من خمسة أشخاص.

الخصخصة التي وصفتها افتتاحيات «قاسيون» عام 2005 بأنها «أعلى مراحل الفساد» وبأنها «سلاح دمار شامل» لا تزال تتضخم وتعيث في البلد فساداً وخراباً فوق خرابه.

الليبرالية: «دع الأغنياء يغتنون فهم قاطرة النمو»، لا تزال خطة العمل الوحيدة التي تنتهجها الحكومات السورية المتعاقبة.

الفساد الكبير الخارج تاريخياً وتعاقبياً عن أية مسائلة أو ملاحقة توسع من سرقة المال العام والإتجار والإثراء بوساطته إلى الإثراء بوساطة الأزمة وإدامتها.

ظاهرة اللجوء تتضخم باطراد، وإن كانت قد بدأت تحت ضغط الصراع المسلح واستمرت باستمراره فإنها اتسعت منذ سنة على الأقل لتشمل نوعاً جديداً هو اللجوء تحت ضغط الوضع المعيشي المتفاقم وانغلاق الآفاق وتحديداً أمام الشريحة الشابة، بما يؤدي في المحصلة إلى إفراغ البلد من سكانها تباعاً، ومن قواها الأكثر حيوية وأهمية..

إنّ استمرار السياسات نفسها عبر الحكومات والظروف المتعاقبة التي مرّ بها البلد خلال العقد الماضي، باتت في ظل استمرار وتفاقم الأزمة الراهنة تشكل أحد أبرز مصادر تهديد استمرار الدولة السورية ذاتها. وإن هذا الاستمرار يظهّر حقيقة لا مراء فيها، وهي أنّ المسؤولية الأساسية عن هذه السياسات ليست فقط مسؤولية هذه الحكومة أو تلك، هذا المسؤول أو ذاك، بل هي مسؤولية النظام السياسي- الاقتصادي الرأسمالي الذي يسود البلاد. فالسياسة هي تكثيف المصالح الاقتصادية المتناقضة، والنظام في سورية بارك سياسة «دع الأغنياء يغتنون»- التي تجد تتمتها في: «دع الفقراء يدفعون الثمن»- ولا يزال يباركها ويدعمها..

إنّ ما يثبته الجوهر الاقتصادي للسياسات الحكومية والمنحاز لمصلحة الأغنياء، وما تثبته وقائع الأزمة الوطنية العميقة التي تعيشها سورية، هو أنّ حلّ الأزمات الاقتصادية المتراكمة ليس اقتصادياً بحتاً بل سياسياً قبل كل شيء، وأنّ كل ما يساق من وعود وخطط اقتصادية، بما فيها «مخططات» إعادة الإعمار، ليست إلّا هـذراً لا مكان لـه بغير حل سياسي حقيقي يفتح الباب نحو التغيير الوطني الجذري العميق والشامل، سياسياً، واقتصادياً- اجتماعياً، وديمقراطياً.. تغيير يصب في مصلحة الأغلبية المسحوقة من السوريين «معارضين وموالين»، التي دفعت كلّ شيء قبل الأزمة وخلالها ولم تقبض سوى الوعود، في حين حوّل فاسدو الطرفين دمها واعتقالها وخطفها وتشردها وتهجيرها وبيوتها المهدمة وفقرها إلى تجارة يربحون منها ويـزاودون بها باسم «الوطنية وضـرورات المواجهة» تارةً وباسم «الثورة والانتقام للشعب» تارةً أخرى.

إنّ النضال من أجل الحل السياسي، هو نضال لرفع صوت الشعب السوري فوق رصاص ومعتقلات مضطهديه الداخليين والخارجيين، وهو نضال للحفاظ على وحدة سورية أرضاً وشعباً عبر توحيد الطبقات المظلومة في مواجهة الفساد وإرهابه الاقتصادي، وفي مواجهة واشنطن وحلفائها وإرهابهم «الداعشي». إنّ النضال من أجل الحل السياسي هو نضال كل الوطنيين السوريين أياً كانت مواقعهم.

الذكرى 33 للإضراب الوطني في الجولان المحتل – اقتحام «خط الهدنة» 2011 انترنت

لافروف: التدخل الخارجي الفظ وراء تفشي الإرهاب في الشرق الأوسط

اعتبر وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف أن التدخل الخارجي الفظ في الشرق الأوسط أدى إلى تفشي التطرف والإرهاب في المنطقة.

وقال لافروف أثناء لقائه بطريرك أنطاكية وسائر المشرق للروم الأرثوذكس يوحنا العاشر في العاصمة الروسية، يوم الجمعة 2015/2/20، إن موسكو تبذل جهودها من أجل تسوية الأزمتين في سورية واليمن سلمياً، والحيلولة دون زعزعة الوضع في العراق، معرباً عن قلقه الشديد بشأن الوضع في ليبيا.

وأكد الوزير الروسي أن "التدخلات الصارخة في شؤون دول المنطقة واللامبالاة بمصير شعوبها أدت إلى تفشي التطرف والإرهاب اللذين نضطر الآن لمواجهتهما".

■ «سبوتنيك»

يازجي: لا يوجد رفع لأسعار الأدوية بل «تعديل»..!

استمع مجلس الشعب في جلسته التي عقدها يوم الخميس 2015/2/19 إلى أجوبة وزير الصحة حول أسئلة الأعضاء المتعلقة بواقع القطاع الصحي في ظل ظروف الأزمة التي تمر بها سورية وإجراءات الوزارة لتحسين الخدمات الصحية المقدمة للمواطنين ضمن المشافي والمراكز الصحية.

وبينما طالب أعضاء المجلس بتشديد الرقابة على أسعار الأدوية وصلاحيتها وتأمين الأدوية السرطانية مجانا للمرضى لارتفاع أثمانها وندرتها وصيانة الأجهزة الطبية المعطلة أو شراء أخرى جديدة، أكد الوزير، د.نزار يازجي، "عدم وجود أي زيادة على أسعار الدواء المحلي وإنما تعديل للسعر من خلال لجنة مخصصة لهذه الغاية" وأنه تم تسيير فرق من قبل وزارة الصحة لمراقبة أسعار الدواء وأجور التحاليل المخبرية، لافتاً إلى صدور تعميم يمنع المعامل من إرسال أي دواء غير معلب إلى الصيدليات مع تعديل سعره على العبوة عن طريق الطباعة..!!

ويبدو واضحاً أن الضحك على لحى المواطن السوري المعتر على كل الجبهات وزيـادة استنزافه هو "الاستراتيجية الثابتة" لدى الحكومة السورية..!

إضاءة على التقرير الاقتصادي للاتحاد العام لنقابات العمال

انطلاقاً من الأهمية السياسية والوطنية للحركة النقابية والدور المفترض أن تلعبه في مواجهة السياسات الاقتصادية الليبرالية التي كان عاملها مؤثر وكبير في إنتاج الأزمة الوطنية وما آلت إليه من تطورات باتت تهدد ليس الاقتصاد الوطني فحسب بل تهدد الوطن برمته أرضاً وشعباً، انطلاقاً من هنا يأتي حرصنا على الحوار والنقاش مع ما تصدره الحركة النقابية من مواقف مختلفة في الشأن النقابي أو الاقتصادي.

■ خاص قاسيون

إن قوة موقف الحركة النقابية في مواجهة قوى الفساد الكبير والسياسات الاقتصادية الليبرالية سيغير الكثير من المعادلات على الصعيد الداخلي، وبالمقابل الموقف الوسط سيؤدي إلى إضرار بالمصلحة الوطنية وبحقوق الطبقة العاملة السورية، وانطلاقاً من هذا نلقي بعض الضوء على ما جاء في التقرير الاقتصادي المقدم إلى المؤتمر العام لنقابات العمال للدورة الانتخابية 26، ونوضح موقفنا الناقد لعدم وضوح الرؤية الاقتصادية للنقابات:

عدم الدعوة للقطع مع الليبرالية

يعتبر التقرير أن السياسات الاقتصادية و الاجتماعية التي طبقت في المرحلة السابقة أدت إلى زيادة معدلات الفقر وتقويض للعدالة الاجتماعية وإهمال متعمد للقطاع العام عبر استنزافه ومحاولات تصفيته عوضا عن إصلاحه، وهذا كان الحصاد المر لسياسات اقتصاد السوق التي طبقتها الحكومات وتجاهلت البعد الاجتماعي مما زاد من معاناة الغالبية العظمى من أبناء الكادحين، فانعكس ذلك على مستوى المعيشة وارتفاع معدلات الفقر والبطالة ونتج عنها تشوه هيكلي في بنية الاقتصاد السوري لصالح القطاعات الخدمية على حساب التراجع في القطاعات الإنتاجية السلعية، على الرغم من اعتراف التقرير بالفشل الذريع لهذه السياسات واثارها المدمرة وبشكل أساسي على الطبقة العاملة، إلا أنه لا يخلص إلى ضرورة القطع النهائي معها بل يدعو إلى الاستمرار باعتمادها ولكن تحت العناوين المخففة، والمجربة سابقاً مثل: «اقتصاد السوق الاجتماعي، المعدل، المتوازن.. إلخ» وبالتالي هذه السياسات المبتغاة ما هي إلا عودة إلى الوراء وليست تجاوزاً لما سبق.

تحرير التجارة الخارجية

يذكر التقرير أن تحرير التجارة الخارجية والداخلية هو السياسة السليمة على المدى الطويل شرط أن يتم في إطار من الضوابط تحت مسمى سياسة الانفتاح الإيجابي الفاعل على الاقتصاد العالمي، مع التأكيد على أن تطبيق مبدأ الحماية في المرحلة القادمة من مراحل إعادة الاعمار لا تتعارض مع فلسفة اقتصاد السوق وحرية التبادل التجاري.

بما يتفق مع عدم القطع مع الليبرالية فإن التقرير يعلن موافقته على واحدة من أبرز أدوات وسياسات اقتصاد السوق، وهي تحرير التجارة الخارجية والداخلية، ولكنه يرفقها بتعديل متعلق بالحماية التي لا تتعارض مع فلسفة السوق!. يدعو تقرير نقابات العمال إلى تحرير التجارة، في الوقت الذي يجب أن يعبر عن مصلحة القوى العاملة بأجر والتي تعاني ما تعانيه من آثار التجارة الحرة التي لا يمكن إلا أن تؤدي إلى الاحتكار، والارتفاع المستمر بمستويات الأسعار، وتآكل الأجور!. كما ينبغي التذكير بأن تحرير التجارة كان له الأثر السلبي الأكبر على المنتجين السوريين، والطبقة العاملة، وعلى الاقتصاد الوطني إجمالاً، حيث أغرقت السوق السورية بالمستوردات، وأغلقت العديد من المعامل والورش وفقد آلاف العاملين أعمالهم قبل الازمة.

رفع الرواتب والأجور

يذكر التقرير أن أي رفع للرواتب والأجور سيشكل عبئا ثقيلاً على الموازنة العامة للدولة ربما من الصعب تغطيته بما أن كتلة الرواتب والأجور تشكل نسبة كبيرة من النفقات الجارية دون أن يقابلها إنتاج أو إيراد أو ربح مواز.

ربما أكثر ما في التقرير تناقضاً مع المصلحة العامة للطبقة العاملة، هو اعتبار زيادة الأجور والرواتب عبئاً عوضاً عن اعتبارها مهمة وأولوية يجب أن تتنطح لها النقابات وتدافع عنها!. حيث أننا في مرحلة تنتهج فيها الحكومة، سياسة تثبيت الأجور عند حدود شديدة التدني، بينما تقوم بتحرير الأسعار وإزالة بقايا الدعم!. وهذه السياسة في إدارة الحكومة للمال العام الذي ينتجه عمال سورية، ومنتجيها كافة، يجب أن تلقى مواجهة ورفضاً من ممثلي الطبقة العاملة، وهذا ما لم يتم. زيادة الرواتب أصبحت مطلباً ملحاً وأساسياً لسد الفجوة بين الحد الأدنى للأجور «13760 ل.س» والحد الأدنى لمستوى المعيشة «يقارب 75 ألف ل.س قبل رفع الأسعار الأخير».

إضرابات عماليّة عدّة مطالبة بزيادة الأجور والمساواة بين العمال السوريين والأتراك!!

القوى العاملة السورية تنتج وتأخذ 20% فقط

يخلص التقرير بأنه لا مصلحة لنا في زيادة الرواتب والأجور، مع العلم أن العجز في الموازنة العامة للدولة لم يأتي من ضخامة الإنفاق، بل جاء بسبب ضآلة الموارد التي سببتها قوى النهب والفساد التي تستحوذ على أكثر من 30% من الدخل القومي. والتي يجب أن تعتبر مصادرة أموالها المصدر الأول للموارد، وليس التعدي على أجور العاملين. والتقرير لا يلحظ هذه المسألة مع أنه يقر بالارتفاع المستمر للأسعار وبالتراجع المستمر للقدرة الشرائية للأجور، وبالاختلال في التوازن بين الأجور والأرباح الذي أصبح في الأزمة 20% للأجور مقابل 80% للأرباح. كان على التقرير أن ينطلق من ضرورة حل التفاوت الكبير في توزيع الدخل بين الأجور والأرباح، داعياً ليس فقط إلى زيادة الأجور بشكل مستمر، بل إلى زيادة تحصيل المال العام من أموال الربح الكبير –الشرعي وغير الشرعي– وتخصيصها للإنتاج والمنتجين.

توصيف غير صريح

يرى التقرير أنه ينطبق على سوريا نموذج الدولة المتدخلة التي تعمل لضمان مصالح الشرائح الأكبر من الشعب، العمال والفلاحون وصغار الكسبة. يعتبر هذا التوصيف للنموذج الاقتصادي السوري الحالي، توصيفاً غير دقيق، أو غير صريح. ينبغي على ممثلي العمال أن يتساءلوا، كيف تكون السياسة الاقتصادية قائمة على «الدولة المتدخلة لصالح العمال والفلاحين والفئات الأوسع..» طالما أن أصحاب الربح يحصلون على 80% من الدخل، على حساب الطبقة العاملة؟!. وطالما أن السياسة تعمل بشكل واضح على التخلي عن دور الدولة الاقتصادي الاجتماعي، وأبرز ما يوضح ذلك التخلي التدريجي عن الدعم في أهم القطاعات الاقتصادية، كما في قطاع المحروقات والاعتماد على القطاع الخاص لتولي مهمات كبرى من هذا النوع؟! وهذا على سبيل المثال لا الحصر.

إن توصيف ممثلي العمال للواقع الاقتصادي توصيفاً دقيقاً وموضوعياً، هو الخطوة الأولى لوضع مهمات دقيقة وضرورية. لذلك فإن التقرير لم ينجح في التوصيف ولا في صياغة المهمات الضرورية، ولا يعتبر تقريراً يقدم رؤية بديلة عن السياسات الاقتصادية التي أرهقت الطبقة العاملة قبل غيرها.

بصراحة

■ محمد عادل اللحام

قانون التنظيم النقابي والتغيير المطلوب

يجري طرح جملة من القوانين لها علاقة بالعمال أو النقابات للتعديل أو التبديل كما هو جارٍ مع قانون العمل رقم 17 الخاص بعمال القطاع الخاص وقانون العاملين الموحد وسبقه تعديل قانون التأمينات الاجتماعية، ويتداول الآن في النقابات تعديل أو تغيير قانون التنظيم النقابي رقم 84 الذي جرت وفقه «الانتخابات» النقابية للدورة الانتخابية 26 وما قبلها.

جملة القوانين المنوي تعديلها تأتي في سياق المهلة التي حددها الدستور الجديد لتعديل القوانين كافة بما يتوافق مع نصوصه ومـواده، والكثير منها قد تأخر طرحه للتعديل بما فيه قانون التنظيم النقابي الذي أعدّت مسودته منذ أكثر من عام ليوضع في الأدراج؛ وليطرح الآن على عجل في سباق مع الزمن قبل انقضاء المهلة الدستورية للتعديل أو التغيير.

خلال تلك الفترة المُضيعة التي كانت هامة لنقاشه على نطاق واسع من العمال والمستويات النقابية المختلفة والمهتمين بالشأن النقابي، كان يمكن إخراج قانون تنظيم نقابي يكون معبراً عن الحقوق والمصالح الجذريّة للطبقة العاملة السورية، وبالأخص حق العمال في انتخابات حقيقية من القاعدة إلى القمة دون استثناءات لاختيار من يمثلهم اختياراً واعياً، مبني على التجربة النضالية الحية للكادر النقابي بغض النظر عن انتمائه السياسي، وهذا يتوافق والدستور الجديد خاصةً المواد المتعلقة بالتعددية السياسية أيّ المادة الثامنة الجديدة والحريات الديمقراطية النقابية التي جاء عليها الدستور الجديد؛ ومنها حق الإضراب والتظاهر والاعتصام واستقلالية الحركة النقابية التامة عن أيّ شكل من أشكال التدخل والهيمنة اللتين تسودانِ في الحركة النقابية منذ عقود بأشكال مختلفة، وأدتا إلى إضعاف دورها كمنظمة عمالية كفاحية مناضلة يكون همها الأساسي الدفاع عن القضايا الوطنية الكبرى والدفاع عن حقوق ومصالح الطبقة العاملة السياسية والاقتصادية.

إن حق الطبقة العاملة على الحركة النقابية أن تُطلق النقاش العام للقوانين الخاصة بالعمال عوضاً عن جعل النقاش محصوراً بمجموعة صغيرة يكون لها حق إبداء الملاحظات، والنقاش العام المطلوب القيام به هو مشاركة العمال والمهتمين بالقضايا العمالية الرأي والموقف بالاستفادة من الاجتماعات الموسعة والمؤتمرات الجاري عقدها الآن وعبر الندوات والاجتماعات العامة، ويمكن الاستفادة في هذه الحالة من الإعلام بأنواعه كلها، وهذا إن تم سيكون تجربة رائده تقدمها الحركة النقابية للشعب السوري في مجال العمل الديمقراطي والسياسي المستندة إلى الدستور الجديد وتجربة الأزمة الوطنية العميقة.

المتقاعدون والضمان الصحّي.. عش كريماً أو مت عزيزاً!!

لعلّ أول قانون ألزم ربّ العمل بالمشاركة في ما يمكن أن يُعَدّ تأميناً صحياً عن العمال كان في أواخر القرن التاسع عشر في ألمانيا، وتحديداً في عام 1883م، ثم تبعتها في هذا النمسا ثم النرويج وبريطانيا وفرنسا، قبل أن يعمّ هذا الإلزام بالتأمين دول أوروبا الصناعية، وذلك تحت ما سمِّيَ التأمين ضد المرض والشيخوخة.

■ ضيا اسكندر

وقد حصلت الطبقة العاملة على هذا الحق بفضل نضالاتها المتراكمة، والتي كان لها بالغ الأثر في تطور التأمين الصحي. ولا شكّ أن الدول الاشتراكية قبل انهيارها كان لها السمعة العطرة في الضمان الصحي الشامل من دون استثناء. وما زال المعمّرون في تلك البلدان يتذكّرون بحسرة ومرارة مجّانية الطب أيام الزمن الجميل.

دائرة الخطر الصحي

سوف نغفل في هذا المقال مثالب التأمين الصحي في سورية ومعوقاته وما يواجهه المشمولون بالتأمين الصحي من مشكلات، ونقتصر في تناولنا على إحدى شرائح المجتمع السوري المظلومة المحرومة من الضمان الصحي. وهم الذين أفنوا عمرهم وصحتهم بالعمل في خدمة الوطن والمجتمع، وأقصد بهم المتقاعدين. كون هذه الشريحة بأمسّ الحاجة للضمان الصحي، لأنها الفئة الأكثر إصابةً بالأمراض والأكثر حاجةً للرعاية الصحية بعد إحالتهم على المعاش. فهم دائماً في دائرة الخطر الصحي، ويكاد لا ينجو متقاعد من مرض وتالياً من تناول الأدوية.

لقد صدر المرسوم التشريعي رقم 46 تاريخ 2011/4/3 القاضي بتشميل «500 ألف» من متقاعدي الدولة والقطاع العام والمنظمات الشعبية من المدنيين والعسكريين بالتأمين الصحي، على أن تتحمل الدولة 62,5% من القسط السنوي للتأمين الصحي للمتقاعد والبقية يتحمّله المتقاعد ويقطع من معاشه. وقد أكد آنذاك رئيس الاتحاد العام لنقابات العمال السابق «محمد شعبان عزوز» أنه لن ينتهي هذا العام «التصريح في بداية عام 2011» قبل أن يكون المتقاعدون قد تم تشميلهم بقانون التأمين الصحي ليصار بعدها إلى تشميل عائلاتهم. وها قد مضى على هذا التصريح أكثر من ثلاث سنوات ولم نلحظ أيّ طحين!!.

أشباه التجّار

قد يتساءل البعض: ما حاجتنا إلى الضمان الصحي طالما أن المشافي العامة تستقبل المرضى مجاناً في أغلب محافظات القطر؟ الإجابة بكل بساطة لأن تلك المشافي مع الأسف لم تعد تقدّم الخدمات ذاتها التي كانت تقدّمها سابقاً، فخدماتها أصبحت محدودة جداً، وبعضها مأجور وهي باتت مراكز لاصطياد المرضى إلى العيادات والمشافي الخاصة، وابتزازهم مادياً حتى الرمق الأخير، فالطبيب موظف في مشافي الدولة ودوامه ساعة أو أقل يومياً ليذهب إلى عيادته. وأصبح الكثير من الأطباء أشبه بالتجار. حتى أن العديد من المقالات ظهرت مؤخراً يطالب كتّابها بضرورة شمول مهنة الطب بأحكام قانون التجارة.

«طيب شو الحل»

وقد أجرت «قاسيون» لقاءات عدّة مع بعض المتقاعدين ليدلوا بدلوهم عن أوضاعهم فكان التالي:

المتقاعد إبراهيم بو شعلان: «يا أخي الله وكيلك راتبي بعد الزيادة الأخيرة لا يتعدّى الـ «27» ألف ليرة، أنفق ربعه على الأدوية. فماذا سيبقى للأكل والشرب والمواصلات؟ ناهيك على أنه لديّ ثلاثة أبناء في الجامعة! وأنتم في «قاسيون» تقولون بأن الحدّ الأدنى للراتب يجب ألاّ يقلّ عن الـ «70» ألف! طيب شو الحلّ؟ – وزفر بحرقة متابعاً – اووف عوجة يا أخي عوجة، عوضاً عن تكريم المتقاعد أسوةً بالدول التي تحترم نفسها، نحن نقول له: «مت قاعداً»..!».

وليد عبد الله «طالب جامعي»: «والدي متقاعد منذ خمس سنوات، وقد أجريتْ له عملية قلب مفتوح منذ عامين كلّفتنا ما يقارب الـ«400» ألف ليرة. وما يحزّ بالنفس من ألم أنه لو كان على رأس عمله لما دفع ليرة واحدة، فقد كان مشمولاً بالضمان الصحي. تخيّل أنه وخلال أيام تم «تشليحه» كل ما قبضه من تعويض مكافأة نهاية الخدمة للمشفى، بعد أكثر من ثلاثين عاماً قضاها في خدمة الوطن! وتساءل بمرارة: حقيقةً أنا لا أفهم لماذا لا يشمل الضمان الصحي المتقاعد إضافةً إلى أولاده الذين ما زالوا برعايته؟!».

عوضاً عن تكريم المتقاعد أسوةً بالدول التي تحترم نفسها، نحن نقول له: «مت قاعداً»!!

طلب استرحام للجمعيات

المتقاعدة فدوى سليم: «لقد شارفتُ على الرحيل يا بنيّ! فقد تجاوزتُ الثمانين، والحمد لله لا أعاني من مرض عضال حتى الآن. التقاعد نعمة يا ولدي، لا أحد يتمنّن عليّ، لا أولاد ولا أقارب ولا جيران.. راتبي يكفيني، صحيح أنه هزيل ولكن «يكثّر خير الله» وقبلَت ظاهر كفها ولمست جبينها شاكرةً وأضافت: ولكن ما يخيفني أن أضطر، لا سمح الله، إلى مشفى وأدوية وما إلى ذلك.. عندها ستحلّ المصيبة، فالمتقاعدون غير مشمولين بالضمان الصحي يا حسرتي..».

المتقاعد زهير أبو سمره: «بعد حوالي أربعين عاماً في خدمة الوطن، بعد أن تتلمذتْ على يديّ أجيال من الشباب والصبايا وتخرّجتْ، فقد كنت مدرّساً تنقّلتُ في أكثر مدارس المحافظة.. بعد كل هذا أضطرّ مؤخّراً إلى تقديم طلب استرحام إلى إحدى الجمعيات الخيرية التي تتبع لإحدى شركات الخليوي لأتمكّن من العلاج؟! أيّ قهرٍ وأيّ ذلّ هذا! لم أكن أتوقّع يوماً أنني سأصل إلى أرذل مراحل العمر بهذه الصورة البشعة. يا حيف! الله يلعن هالزمن..».

ردّ الجميل

أخيراً نقول: لماذا يعتبر التقاعد في البلدان المتقدمة فرصةً ينتظرها الإنسان لكي يعود لممارسة هواياته ونشاطاته السابقة في الرياضة والقراءة وحضور المسرحيات والأمسيات الموسيقية، وممارسة مختلف النشاطات الثقافية والسفر حول العالم.. أما عندنا يصبح العالم موحشاً و بغاية الكآبة أمام المتقاعدين؟!.

إن الشخص الذي قضى حياته يعمل ويدفع ضرائبه كاملة من دخله، من حقه علينا أن نقدّم له الحدّ الأدنى من ردّ الجميل، بأن يكون مؤمّناً صحياً 100% بعد تقاعده، الأمر الذي يجب أن نسعى لتطبيقه على الجميع، حتى لو لم يكونوا موظفين في القطاع العام، لنصل إلى مرحلة يشمل فيها التأمين الصحي جميع المواطنين ومن دون استثناء.

من الأرشيف العمالي

المطلوب من الحركة النقابية

■ أبو فهد

إن بلادنا ومجتمعنا بحاجة إلى حركة نقابية قوية ومؤثرة، تدافع عن مصالح الطبقة العاملة بجرأة وجدية، وهذا مطلب جميع المواطنين و التقدميين لأنهم يعون تماماً أنه في مواجهة قوى السوق المنفلتة من عقالها والتي أضحى لها ممثلوها الرسميون ومطالبها الواضحة لابد من حركة شعبية عمالية عالية التنظيم لمواجهة الضغوطات التي تمارسها قوى السوق المحلية، وبطبيعة الحال فالنقابات مرشحة لأن تلعب هذا الدور لأنها تملك الخبرة والتجربة والتقاليد والكادر الذي يسمح بذلك.

وللحقيقة يجب أن يقال إنه رغم كل الملاحظات الانتقادية التي يمكن أن توضع على عمل النقابات خلال الفترة الماضية بشكل عام، إلا أنها ظلت تعبر في برامجها وطروحاتها عن برنامج القوى الشعبية الجماهيرية المتناقض مع برنامج قوى السوق المدعومة من قبل قوى العولمة المتوحشة، حتى لو بقيت هذه البرامج في معظمها قاصرة في مجال الممارسة والتطبيق على أن تحقق نفسها.

إن هذا الخلل يمكن تصحيحه، وإذا تم ذلك فستزداد فعالية النقابات، وستبرز على الساحة السياسية في البلاد قوة هامة لا يستهان بها، لها رأيها المتميز الذي يمكن أن يشكل قاسماً مشتركاً بين قوى وطنية وتقدمية كثيرة.

ولتصحيح هذا الخلل، لابد من أمور يجب تثبيتها وتأكيدها وأمور يجب الانطلاق نحوها بشجاعة:

– فوحدة الطبقة العاملة وحركتها النقابية هي رصيد هام تم تحقيقه تاريخياً بفضل جهود مخلصة لقوى عديدة وهامة وهو أمر لا يمكن ولا يجوز التفريط به مهما جرى، فهذه الوحدة هي ضمانة الانتصارات اللاحقة التي يجب أن تحققها الطبقة العاملة وحركتها النقابية.

– ولضمان هذه الوحدة لاحقاً لابد من توسيع الديمقراطية في التمثيل النقابي، الأمر الذي سيسمح باختيار أفضل المناضلين النقابيين إلى المواقع القيادية، بغض النظر عن انتماءاتهم الفكرية والسياسية، لذلك لابد من الابتعاد عن بعض الممارسات السابقة المرتبطة بالقائمة المغلقة وبالضغوطات التي تمارس على بعض المرشحين لسحب ترشيحاتهم في آخر لحظة، كما أن الحياة أثبتت أن الانتماء السياسي للمرشح النقابي ليس شرطاً كافياً لاختياره إلى موقع قيادي بغض النظر عن مواصفاته الشخصية وعن درجة ثقة القواعد العمالية به.

– إن التعبير عن المصالح الحيوية للطبقة العاملة لا يمكن أن يتفق وبأي شكل من الأشكال مع ما كان يقال سابقاً ويروج له بأن النقابات والحكومة فريق عمل واحد.

إن الحركة النقابية في سورية لها تاريخ مجيد وهي قادرة على رغم الصعوبات كلها أن تجد الحلول للمشكلات التي تنتصب أمامها بما يخدم المصلحة الوطنية المرتبطة ارتباطاً عميقاً بمصالح الطبقة العاملة.

■ قاسيون العدد 188 كانون الأول 2002

العاملون في دير الزور حرمانٌ من الراتب وحصارٌ قسري

يستمر الحصار الداعشي على حيي الجورة والقصور منذ حوالي شهرٍ ونصف، اللذين ما زالا تحت سيطرة الدولة، وهذا الحصار تم بإغلاق المعابر ومنع دخول المواد الغذائية والمحروقات والأدوية وأبسط ما يحتاجه الإنسان.. كما شمل قطع الاتصالات بأنواعها كافة..!

■ مراسل قاسيون

لقد شمل هذا الحصار القسري أيضاً ليس المواطنين المقيمين في الحيين فقط، بل حتى المهجرين منهم في ريف المحافظة، وفي المحافظات الأخرى، حيث منعوا دخول المواطنين إلى الحيين التي تسميهما تنظيم داعش الإرهابي «بلاد الكفر» وخاصةً المعلمين والمعلمات والعاملين في دوائر الدولة..

وهؤلاء للشهر الثاني على التوالي مع المتقاعدين في الحيين لم يقبضوا رواتبهم، كما لم يستطيعوا التواصل مع دوائرهم، فكيف يمكن لهم أن يعيشوا في ظروف الأزمة الخانقة، وفي ظل الارتفاع اللامحدود واليومي للأسعار والانخفاض المستمر في القيمة الشرائية لليرة السورية..!

جسرٌ جوي..!؟

وإذا كانت بعض الجهات المسؤولة قد استجابت خجولةً، وبعد جهدٍ جهيد ومطالبات مستمرة من بعض الفعاليّات الاجتماعية والسياسية، ومع الحملة التي شنها ناشطون على وسائل التواصل الاجتماعي، ووعدت بتسيير رحلتين جويتين لتحمل حوالي 40 طناً من المواد الغذائية للمحاصرين في الحيين، فهي لا تكفي لسد رمق حوالي 400 ألف مواطن، وطالب الأهالي باستمرار إيصال المواد اللازمة، وتوفير الاتصالات الفضائية التي تسمح بالتواصل الإداري، وتسمح للمواطنين الاطمئنان عن أسرهم وأهاليهم المحاصرين، والعمل على تأمين الطرقات وحمايتها..

ظروف الاستثنائية

لا شك أن الأزمة التي تمر فيها البلاد، ومنها الحصار المفروض على بعض المناطق من هذا الطرف أو ذاك.. قد كشف هشاشة العلاقة بين النقابات ومنتسبيها من العاملين في الدولة ، كما كشف هشاشة النظم الإدارية والمالية، وعدم قدرتها على التعامل مع الظروف الاستثنائية؛ والتي تتطلب حلولاً استثنائية سواء في المحافظة أم في أساليب التواصل مع المركز..

وعلى سبيل المثال: الربط المركزي الإلكتروني وهذا لا يتوافر إلاّ في دوائر السجل المدني، فلا يستطيع أيّ معلم أو عامل الحصول على وثائقه إلاّ في محافظته، وأيضاً على سبيل المثال معلمو دير الزور منذ سنوات قبل الأزمة جرى اتخاذ الإجراءات لتحويل استلام رواتبهم عبر بطاقات من الصرافات الآلية، بل أن بعضهم قد استلمها لكنها لم تفعّل، والغالبية لم يستلموها وجرى إيقاف الإجراءات دون بيان أسبابٍ مقنعة..

أين النقابات؟

ويتساءل المعلمون والمعلمات المهجرون، وكذلك بقية العاملين في الدولة من عمال ومهندسين وأطباء وغيرهم.. أين نقابة المعلمين.. وأين بقية النقابات العمالية والمهنية الأخرى ودورها في التعبير عن معاناة منتسبيها، والدفاع عن حقوقهم التي يكفلها القانون والدستور وأهمها حق الحياة وقبض أجورهم ورواتبهم؟ كما يطالبون أن تصرف رواتبهم في المناطق والمحافظات التي هجروا إليها قسراً، أو حددوا مكان عملهم فيها ليبقى لهم أمل في الحياة على الأقل..!!.

90 ألف مدرّس تونسي يدخلون في إضراب عام

دخل مدرسو التعليم الثانوي والإعدادي الذين يفوق عددهم الـ 90 ألف مدرس في إضراب عام ليومين، وذلك احتجاجاً على عدم استجابة وزارة التربية لمطالبهم المهنية.

ووفق ما أكده الكاتب العام لنقابة التعليم الثانوي «لسعد اليعقوبي» في تصريح للمصدر، فإن هذا الإضراب جاء نتيجة عدم التوصل إلى حل مع الطرف الوزاريّ ولوح اليعقوبي بإمكانية تنفيذ إضراب إداري في حال واصلت الوزارة رفضها الاستجابة لمطالب المدرسين.

وقال إن الهيئة الإدارية ستقرر شكل الإضراب في اجتماعها بتاريخ 22 من الشهر الجاري، مشيراً إلى إمكانية تعليق الامتحانات والدروس إذا اقتضت الضرورة لذلك. وتتمثل مطالب المدرسين أساساً في تمكينهم من مستحقاتهم المتبقية بذمة الوزارة، وخاصةً منحة العمل والساعات الإضافية، وتفعيل الاتفاقية والقرارات المتخذة في 2014 التي تتضمن مراجعة قيمة المنح، ومراجعة قيمة الترقيات ومنحة الإنتاج بالإضافة إلى التكاليف الأخرى، وإعادة منحة السكن بالنسبة للمديرين التي لم تصرف منذ ثلاثين سنة وأيضاً منحة الإدارة.

الأجور وساعات العمل الطويلة لعمال مراكز التدريب في الأردن

في أحدث تقرير لـ«المرصد العماليّ» تضمن دراسة متكاملة عن الظروف التي يعمل فيها العاملون في مراكز تدريب السواقة من حيث الأجور وساعات العمل وحصولهم على الإجازات السنوية والمرضية، وتمتعهم بالتأمينات الاجتماعية في الضمان الاجتماعيّ وغيرها من الحقوق العمالية الأساسية.

واعتبر التقرير حسب القوانين التي نصت عليها التشريعات العمالية الأردنية المتمثلة في قانون العمل وقانون الضمان الاجتماعي والأنظمة ذات العلاقة أن انخفاض أسعار التدريب وقلة العمل في فصل الشتاء، وغياب الدور الحقيقيّ لنقابتيّ العاملين في النقل البري والميكانيك وأصحاب السيارات، وساعات العمل الطويلة خلال فصل الصيف، وحرمان غالبيتهم من الإجازات السنوية والمرضية والرسمية وحقهم في الاشتراك في الضمان الاجتماعي، من أهم التحديات التي يعاني منها العاملون في تلك مراكز.

إنشاء نقابة منفصلة لهم

تأسست الجمعية الأردنية لمراكز تدريب السواقة والعاملين فيها عام 2009، ويبلغ عدد منسبيها 100 مركز من أصل 186 مركزاً منتشرة في محافظات المملكة كافة كون الانتساب لها يعتبر اختيارياً. إذ جاء تأسيسها نتيجة المشكلات التي يواجهها العاملون في هذا القطاع وإهمالهم من النقابة العامة للعاملين في النقل البري إلى جانب نقابة أصحاب السيارات بحجة أن عددهم قليل.

وطالب القائمون على الجمعية أن يكون لهم دوراً فاعلاً في الاجتماعات واتخاذ القرارات الصادرة عن الجهات ذات العلاقة فيما يخص القطاع، وأن يشاركوا في اتخاذها لخصوصية هذا القطاع، وأن يكون للجمعية دوراً محورياً فيما يتعلق بالقطاع وتطويره وتحديد سقف أعلى للعاملين بالقطاع، مشيرين إلى أنهم حاولوا أكثر من مرة إنشاء نقابة منفصلة لهم غير أنهم قوبلوا بعدم الاعتراف بحقهم بإنشاء نقابتهم المستقلة، مؤكدين أن نقابتيّ أصحاب السيارات ونقابة العاملين في النقل البري لا تمثلانهم بشيء كون عملهم يختلف تماماً عن عمل مكاتب التدريب.

ويبلغ عدد العاملين في مراكز تدريب السواقة بحسب الجمعية الأردنية لمراكز تدريب السواقة والعاملين فيها ما يقارب 4000 مدرب منهم 86 مدربة يتوزعون على 186 مركزاً تدريبياً، جلهم في عمان والزرقاء واربد، وتحتل العاصمة عمان العدد الأكبر من مراكز التدريب بمجموع 83 مركزاً، موزعين في عمان الغربية، ماركا، وسحاب، وشمال عمان.

الأجور وساعات العمل

بشكل عام يمكن القول أن أجور العاملين في قطاع تدريب السواقة متواضعة جداً، إذ لا تتجاوز غالبيتها «350 » دينارا شهرياً، تختلف بحسب طبيعة العمل، حيث يوجد سائقون يعملون لأنفسهم، وهم الذين يمتلكون السيارات التي يعملون عليها، وهنالك من يعمل وفقاً لنظام «الكومسيون»، وآخرون يعملون لدى أصحاب المراكز.

وتجدر الإشارة هنا أن العاملين في هذا القطاع يتقاضون أجرهم وفقاً لنظام الساعات لنظام الراتب الشهري، وطالب غالبية من تمت مقابلتهم أن يكون هنالك راتباً شهريا للعاملين في هذا القطاع بدلاً من محاسبتهم وفقا لنظام الساعات، مبررين ذلك بقلة العمل أثناء فصل الشتاء مما قد يحرمهم أكثر من نصف أجرهم الطبيعي الأمر الذي قد يدفع المدرب للبحث عن عمل آخر يعوض فيه نقصان دخله في فصل الشتاء.

لا تقتصر الانتهاكات التي يتعرض لها غالبية العاملين في هذا القطاع على انخفاض أجورهم فحسب، بل يمتد ذلك الى انتهاك آخر لحقوقهم يتمثل في عدم اشتراكهم في الضمان الاجتماعي الذي يعتبر المطلب الأساسي للسائقين، هذا إلى جانب عدم تمتع غالبيتهم بالتأمين الصحي، وأشار العديد من المدربين الذين تمت مقابلتهم، أنهم وفي حال تعرضهم إلى إصابة عمل يضطرون للعلاج على حسابهم الخاص.

الذكرى الـ33 للإضراب الكبير في الجولان المحتل.. تأكيد للهوية السورية!

قبل ثلاث وثلاثين عاماً، دخل السوريون في الجولان المحتل إضراباً عاماً وشاملاً دام ستة أشهر رفضاً لقرارات سلطات العدو الصهيوني بـ«ضم» الجولان إلى كيانه الغاصب، ورفضاً في الوقت ذاته للحصول على «الهوية الصهيونية» التي حاول الاحتلال فرضها على أصحاب الأرض.

■ خاص قاسيون

لم يكن منطق «الإضراب الكبير» الذي خاضه أبناء الجولان السوري المحتل في 14 شباط عام 1982 خارجاً عن المألوف في ثوابت الشعب السوري. كان في أحد مدرجاته وتفسيراته تعبيرٌ عن المقاومة والرفض الشعبي لأية محاولة للمساومة والتنازل عن ارتباط الجولان بوطنه الأم.

ففي 14 كانون الأول عام 1981 قرر الكنيست الصهيوني فيما يسمى بـ«قانون الجولان»: «فرض القانون والقضاء والإدارة الصهيونية على هضبة الجولان»، وتشير الخارطة الملحقة بهذا القرار إلى المنطقة الواقعة بين الحدود الدولية من 1923 وخط الهدنة من 1974 كالمنطقة الخاضعة له.

لم يعترف المجتمع الدولي بالقرار ورفضه مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في قرار برقم 497 في 17 كانون الأول 1981. وتشير وثائق الأمم المتحدة إلى منطقة الجولان باسم «الجولان السوري المحتل». وقد أكد مجلس الأمن في قراره أن الاستيلاء على الأراضي بالقوة غير مقبول بموجب ميثاق الأمم المتحدة واعتبر قرار الكيان ملغياً وباطلاً ومن دون فعالية قانونية على الصعيد الدولي؛ وطالبها باعتبارها قوة محتلة، أن تلغي قرارها فوراً. مع ذلك لم يفرض مجلس الأمن العقوبات على الكيان بسبب قرار الضم غير القانوني. من الناحية العملية أدى «قانون الجولان» إلى إلغاء الحكم العسكري في الجولان ونقل صلاحيته لـ«السلطات المدنية» العادية وهو لم يغير شيئاً من الحكم العسكري للمنطقة إلا لناحية فرض الهوية الصهيونية على أبناء الجولان الذين رفضوها بإضرابهم الكبير..

تقسيم وإغراق بالمستوطنين

بعد عدوان حزيران 1967 استولى الكيان الصهيوني على 80% من مساحة الجولان، وجرى وضع عدة خطط استيطانية فيه. لكن الواقع الاستيطاني ظل قاصراً عن بلوغ تلك الخطط لاعتبارات عديدة من بينها خوف العديد من المستوطنين في البقاء بمناطق حدودية قد تتحول إلى جبهات حرب في أي وقت.

كان قسم الاستيطان في «الوكالة اليهودية»، قد أعد مخططاً استيطانياً للجولان في عام 1969، يقوم على زرع 50 ألف صهيوني، وإقامة «مدينة» في الجولان تستوعب 30 ألف مستوطن، تتحول إلى «مركز سياحي وصناعي وبلدي في المستقبل»، بينما يجري توطين 20 ألف مستوطن في مستوطنات ريفية، وقد خطط لمعظم هذه المستوطنات وفق هذا المشروع في القطاع الجنوبي للجولان طمعاً باستغلال السهول الصالحة للزراعة.

لجأت سلطات الاحتلال إلى تقسيم الجولان إلى ثلاثة أجزاء: جنوبي ومساحته 57 ألف دونم، وشمالي مساحته 13 ألف دونم، وأوسط مساحته 400 ألف دونم. وهناك ثلاثة تجمعات لمستعمرات كبيرة رئيسية تتبع إليها بقية المستعمرات في الجولان وهي:

- مستعمرة «كتسرين»: وهي نقطة تجمع لكل المستعمرات الواقعة في شمال الجولان المحتل.
- مستعمرة «خسفين»: مسؤولة عن إدارة المستعمرات الدينية الواقعة جنوب ووسط الجولان المحتل.
- مستعمرة «بني يهوذا»: مخصصة لخدمة المستعمرات الجنوبية.

تاريخ الاستيطان الأسود

منذ العام 1967، قامت حكومة العدو ببناء ثلاث عشرة مستوطنة. وفي عام 1970 لم تقم سوى مستوطنة واحدة هي «ناحل جولان»، لكن وتيرة الاستيطان أخذت تشتد في الأعوام التالية، حيث أقيمت أربع مستوطنات عام 1971، ومستوطنتان في عام 1972 وضعت نواة إحداها في العام السابق، وثلاثة مستوطنات أخرى عام 1973. تلا ذلك في العام 1974 إقامة مستوطنتين، ومثلهما في عام 1975، وفي العام 1976 أقيمت ثلاث مستوطنات. ومستوطنة واحدة عام 1978، وبلغ عدد المستوطنات التي أقيمت في السبعينات نحو سبع عشرة مستوطنة.

في الثمانينات، استأنفت حكومة «الليكود» أعمال الاستيطان في الجولان، فأقامت في عام 1980 مستوطنتين، وفي عام 1981 أربع مستوطنات هي: «ميتسر» و«كدمات تسفي» و«كيلع» و«ألوني هيشان». وفي عام 1982 أقامت مستوطنة «تمرود» في الشمال، ومستوطنة واحدة في الجنوب عام 1984. وبذلك وصل عدد المستوطنات التي أقيمت خلال عقد الثمانينيات إلى تسع مستوطنات. وقد توقف الاستيطان في الجولان بعد عام 1984، وحتى عام 1991.

أما في التسعينيات، فقد واصلت حكومات العدو المتعاقبة العمل بسياسة «الضم» والاستيطان في الجولان. فشرعت حكومة «الليكود»، برئاسة إسحق شامير، تطبيق خطة وزير الإسكان، آرييل شارون، التي أعلن عنها في عام 1990، وهدفت إلى «توطين 22 ألف يهودي في الجولان حتى عام 1992».

وأعلنت الإذاعة الصهيونية في حزيران 1991، أن 3200 وحدة سكنية جديدة يجري بناؤها في الجولان، مما يمكن من مضاعفة عدد المستوطنين البالغ 12 ألف مستوطن. وفي تقدير الصهاينة فإن الهجرة الاستيطانية التي تنظمها الحكومة الصهيونية في الجولان تعني أن الكيان الصهيوني ليس بصدد إعادة الجولان إلى سورية. وقد عمدت وزارة الإسكان التي يرأسها «شارون» إلى رفع الحجر عن اعتمادات مخصصة لبناء ثلاثة طرق ومطار محلي في جنوبي الجولان.

في أيار 1993 ذكرت صحيفة «معاريف» الصهيونية أن «لجنة مستوطنات الجولان» قررت إقامة مستوطنتين جديدتين في الجولان، وقال أوري هنتر، الناطق بلسان اللجنة: «إن المستوطنات ستتواصل في الهضبة، لأن الجولان حيوي لأمن وسلامة "إسرائيل" حتى في وقت السلم».

العدو يستنزف ثرواتنا

وفق إحصاء «دائرة الاستيطان» الصهيونية، المنشور في 1994/12/22، ارتفع عدد مستوطني الجولان من اليهود، خلال عام 1994 بنسبة 10%. وبذلك وصل عدد المستوطنين إلى 16500 مستوطن بنهاية عام 1994. وتم في أوساط المستوطنين في الجولان، تشكيل حركة جديدة تحمل اسم «الهضبة الإسرائيلية» تنشط بين مستوطني الجولان، بهدف تقرير الاستيطان.

كما أقام الكيان الصهيوني في التسعينيات منتجعات سياحية على الشاطئ الشرقي لبحيرة طبرية بين قرية الحاصل العربية ومستوطنة «داموت». وأقاموا كذلك مركزاً سياحياً قرب تل الباروك، وتبدو هذه المنتجعات كمراكز استيطانية مؤقتة لبعض المستوطنين العاملين فيها.

في الواقع يستنزف العدو الصهيوني الثروات السورية الموجودة في الجولان السوري المحتل بشكل كارثي على المنطقة الاستراتيجية بما تحتويه من مياه وأراض وزراعة وثروات باطنية بالغة الأهمية.

أي انخراطٍ في ركب «قطار السلام العربي الصهيوني» هو ليس إلا «طبخة بحص» أثبتت العديد من التجارب فشلها

لم يكن «الإضراب الكبير» الذي خاضه أبناء الجولان السوري المحتل خارجاً عن المألوف في ثوابت الشعب السوري. كان تعبيرٌ عن المقاومة والرفض لأية مساومة

الهدوء الحذر..

ظلت الحدود السورية- الفلسطينية هادئة لعدة عقود، رغم الحروب الثلاثة التي خيضت على أراضي الجولان، حرب الخامس من حزيران 1967، وحرب تشرين التحريرية 1973، وحرب الاستنزاف التي خيضت لاحقاً واستعادت أجزاء من الأرض.ومن ثم خاضت الحكومة السورية والجانب الصهيوني مفاوضات عرفت بـ«محادثات السلام» في تسعينيات القرن الماضي، من دون أن يجري الاتفاق على أية بنود محددة بينهما.

مع بداية الأحداث في سورية، توقع مراقبون إعادة فتح جبهة الجولان من جديد، وطالبت عدة أحزاب في المعارضة الوطنية بذلك، لكن هذا الأمر لم يحدث. واستمرت الاعتداءات الصهيونية على الأراضي السورية أكثر من مرة.

اليوم، وبعد 48 عاماً من احتلال الجولان، وما رافق تلك السنوات من متغيرات سواء على الصعيد الدولي أو الداخلي، فإن حقيقتين جليتين ترسختا بشكل ثابت، أولهما: أن مسألة استعادة الجولان ضمن الظروف الدولية التي صار معها الكيان الصهيوني يمنى بهزائم عسكرية متلاحقة شمالاً وجنوباً باتت مسألةً محسومة. وثانيهما: أن أي انخراطٍ في ركب «قطار السلام العربي الصهيوني» هو ليس إلا «طبخة بحص» أثبتت العديد من التجارب فشلها.

«لا حوار مع المسلحين» و«لا حوار إلا معهم»!

قدمت الدعاية السياسية- الإعلامية لمتشددي «الموالاة» شعارات متباينة ومتناقضة في فترات مختلفة من عمر الأزمة السورية، وتبدلت هذه الشعارات مراراً وتكراراً حسب الظروف والمعطيات..

■ مهند دليقان

واحد من الأمور الجوهرية التي تبدلت مرات متلاحقة، ومن النقيض إلى النقيض، هي مسألة الحوار على العموم، والحوار مع المسلحين على الخصوص.

في السنة الأولى، كان مجرد طرح فكرة الحوار مع المسلحين جرماً يطعن صاحبه بوطنيّته وحتى بقدراته العقلية من جرّائه! في أواخر العام الثاني وبعد «جنيف-1» أصبح الشغل الشاغل، ليس للإعلام الرسمي وشبه الرسمي السوري فقط، بل وللمسؤولين السوريين أيضاً هو الحديث عن استعداد «الدولة» للحوار مع الجميع: «المسلحين والتنسيقيات.. وإلخ» وبدأ يدرج مصطلح «المصالحات الوطنية» الذي تمظهر على الأرض لاحقاً بشكل مجموعة ضيقة من الهدنات الميدانية في بعض الأحياء. انهارت تلك الهدنات بمعظمها وهو أمر طبيعي، فحين تجري هدنة في سياق الحرب فإن استمرار الحرب يعني بشكل طبيعي سقوط الهدن، وهذا ما جرى. أي أنّ ما سمي بالمصالحات لم يتجاوز حتى اللحظة منطق الهدنة الميدانية و«استراحة المحاربين» لا استراحة المتقاتلين والمدنيين! فالمصالحة- إذا حملت معناها اللغوي على الأقل- فهي تنتمي إلى بيئة الحل السياسي وليس إلى بيئة «الحسم» و«الإسقاط»، فالمصالحة لا تفترض حل المشكلات المستعجلة فقط- مع أنّ المصالحات التي جرت لم تحل إلا جزءاً من هذه المشكلات- بل واتفاقاً على عودة الحياة إلى دورتها الطبيعية كاملة، بما يتضمنه ذلك من خطة عمل لحل المشكلات القديمة العالقة.

التقلب من النقيض إلى نقيضه يثبت أنّ المتشددين يرفضون الحوار بجميع أشكاله وأنواعه وأطرافه

قبل أن يدرج مصطلح «المصالحات» الذي يتضمن بداهة «حواراً مع المسلحين» كان الرائج هو «رغبة الدولة» الكبيرة بالحوار مع القوى السياسية «الوطنية والمعتدلة» لأنّ «الحوار معها بناء» في حين أنّ الحوار مع المسلحين «لا يكون إلا بالسلاح».. غير أن المفارقة تمثلت في أن أي حوار جدي بهدف الخروج الشامل من الأزمة الشاملة لم يجر مع قوى المعارضة السياسية في حين كانت الهدن شبه الهشة تتواصل مع المسلحين في أكثر من منطقة لتبرز صورها على شاشات الإعلام بأنواعه.

ومع ظهور الجهود الروسية خلال الأشهر الماضية، ومن ثم مع انعقاد لقاء موسكو بجولته الأولى، ومع طرح مبادرة دي ميستورا وتعديلاتها، فتحت الأدراج ليستعاد منها «الحوار مع المسلحين» بطريقة مباشرة أحياناً وغير مباشرة أحياناً أخرى، فالإعلام الرسمي وشبه الرسمي والمحللون من الدرجات الأولى حتى العاشرة يشتغلون على فكرة واحدة: «من تمثل هذه القوى المعارضة السياسية التي يريدون منا أن نحاورها؟» وإن كانت لا «تمون» على المسلحين، فما الفائدة من الحوار معها؟ «الأولى أن نحاور المسلحين أنفسهم»، «ونحن نقوم بذلك بالفعل عبر المصالحات الوطنية»، و«هذه المصالحات هي الحل السياسي كما نراه»!!

بكلام آخر، فإنّ المتشددين هؤلاء، رفضوا الحوار مع المسلحين في وقت كان ذلك ممكناً ومطلوباً، وأقبلوا على حوار شكلي مع القوى السياسية بانت شكليته وعدم جدية النظام فيه من خلال تملصه من تنفيذ جميع التوصيات التي شارك في صياغتها ووافق عليها في اللقاء التشاوري تموز 2011. بعد ذلك وحين لم يعد ممكناً التملص من استحقاق الحوار مع القوى السياسية، أصبح الحوار مع المسلحين هو الأمر المهم والممكن والعقلاني والوطني، وعبر «المصالحات»، وتحولت القوى السياسية المعارضة «الوطنية والعقلانية والمعتدلة» إلى قوىً بلا وزن ولا أهمية ولا ضرورة للحوار معها..

إنّ هذا التقلب من النقيض إلى نقيضه يثبت أنّ المتشددين يرفضون الحوار بجميع أشكاله وأنواعه وأطرافه، وقبولهم به في هذا الظرف أو ذاك هو انحناء للعاصفة ومراوغة لها، علّها تمر دون تقديم أية تنازلات جدية، يقتضيها خروج سورية واحدة موحدة من أزمتها، عبر آليات الحل السياسي.

أضف إلى ذلك أنّ التقلب بالشعارات يعكس مدى احترام مطلقي هذه الشعارات لعقول الناس، وبالأحرى مدى عدم احترامهم! أي أن هؤلاء يطلقون الشعار الذي يواجهون فيه الآخر بغض النظر عن قواعدهم الجماهيرية ورأيها في هذا التقلب.. ربما هذه هي آخر اهتماماتهم؟

المهم هو أن بعض المتشددين يحاولون الآن تأريض جهود حل الأزمة سياسياً، والهروب من تحويل لقاءات موسكو، مثلاً، إلى مدخل جدي للحل عبر النفخ في القربة التي قطعوها هم بأنفسهم عبر المبالغة في دور «المصالحات» والهدن الميدانية وتصويرها بديلاً عن الحل السياسي، وهو ما لن يسمح منطق الحل السياسي القادم ببقائه..

التغيير والتحكم أو الثورية المثالية

يصبح الإنسان حراً عندما يخلق عالمه الطبيعي والاجتماعي. وهو يحقق حريته برحلة طويلة من محاولات الإحاطة بهذا العالم بوعيه. لكن الوعي وحده لا يكفي إن لم يكن منطلقاً لتغيير هذا العالم، حاملاً في طياته عنصر التحكم أو السيطرة على الطبيعة والمجتمع.

■ خالد رشيد

وقد مر تاريخ الوعي بمراحل متعددة؛ من الاعتماد على السحر إلى الوعي الأسطوري إلى الوعي الفلسفي إلى الوعي العلمي. لكن المرحلة الجديدة لم تكن تلغي المراحل السابقة تماماً، لأسباب تتعلق بطبيعة تطور المجتمع وتطور الوعي الفردي داخل المجتمع.

ما تجب ملاحظته أن الوعي العلمي للمجتمع والظواهر الإنسانية جاءت متأخرة، بسبب تعقد الحركة الاجتماعية وصعوبة التجريب وغلبة الجانب الذاتي على البحوث الإنسانية. ويمكن القول إن الوعي العلمي لمّا يرسخ في المجال الاجتماعي خصوصاً. إذ ما يزال كثير من الناس، بل العلماء وأساتذة الجامعات والسياسيون والمسؤولون الحكوميون ...الخ، يقيمون تصوراتهم الاجتماعية على أسس غير علمية حتى الآن! إذ يمكننا رؤية من يدعي معرفة المجتمع وفي الوقت نفسه ينكر وجود قوانين اجتماعية، بدعوى أن الإنسان حر أو أن العلم احتمالي وما إلى هنالك من التخريفات. إن العلم دراسة منظمة ذات موضوع ثابت، لها منهج محدد وتستهدف فهم الظواهر من خلال اكتشاف المبادئ والقوانين التي تحكمها، مما يسمح بالتنبؤ بحدوثها وتغييرها «أو توجيهها» والتحكم بها «أو السيطرة عليها». فالعلم نوع من الوعي البشري الذي ينصب على ما هو ضروري، أي على ما هو عام وثابت ومتكرر في الظاهرة. والوعي العلمي هو الوعي القائم على تكوين نظرات ومواقف تستند إلى العلم.

والإنسان، عندما يعي شروطه الاجتماعية وعياً علمياً يستطيع التنبؤ بما ستؤول إليه الظواهر، بناءً على القوانين التي تتحكم بها. فيوازنها مع ما يريد من مصالح، مما يسمح له باختيار سلوكه الذي يشكل تغييراً في الأسباب، مما يؤثر حكماً في النتائج. فكل ظاهرة تشكل نتيجة لجملة من الأسباب الفاعلة ضمن شروط مناسبة. والإنسان، بما يمارس من سلوك فردي وجمعي، من أهم الأسباب الفاعلة في الظواهر الاجتماعية.

وهنا لا بد لنا من التمييز بين مستويين للوعي؛ فردي وجمعي. فالوعي الفردي مرتبط بالفرد من حيث سماته الشخصية ومستوى تعليمه ... الخ، في حين يرتبط الوعي الجمعي بالجماعات، كالفئة والطبقة الاجتماعية ...الخ. مع ملاحظة أن كل وعي، مهما كان عاماً، لا بد أن يتجلى في الأفراد؛ على اعتبار أن كل عام يتجسد بالخاص.

فعدم الاعتراف بقانونية الظواهر الاجتماعية يعني نفي العلاقة الثابتة بين الأسباب والنتائج، وبالتالي نفي إمكانية التغيير والتحكم بهذه الظواهر، أي نفي أي دور واع للإنسان في الحياة الاجتماعية.أما الاعتراف بقانونية الظواهر الاجتماعية فيعني أن الإنسان، بوساطة العلم، يخلق الظواهر وذلك عندما يتحكم بها، فيتحرر من الضرورة الاجتماعية. وبقدر ما يكون التفسير صحيحاً، يكون التغيير أكثر إيجابية.

الموقف الثوري إذاً لا يقوم على رفض ما هو قائم فقط، على اعتبار أنه لا يحقق مصالح القوى الاجتماعية التقدمية. بل لا بد من فهم شروط ما هو قائم، أي تلك العوامل التي تنتجه، من أجل النضال لتغيير تلك العوامل لإنتاج ما يجب أن يقوم ليكون محققاً مصالحها؛ أي الانطلاق مما هو كائن «فهم الشروط الاجتماعية» نحو ما ينبغي أن يكون «التنبؤ العلمي».

إن الفرق الأساسي بين التغيير الاجتماعي والتحكم الاجتماعي هو أن الأول عملية نضالية يومية توفر الشروط المناسبة لقوى التحكم الاجتماعي، أما الثاني فهو ضبط نتائج الممارسة بحيث تتحقق الأهداف بالشكل المطلوب اجتماعيا.

إن فهم الشروط الاجتماعية للأزمة السورية مثلا، يعني فهم القوى الفاعلة فيها، ودور كل منها. والتعامل المرن والذكي معها، هو ما يسمح بتجاوزها. أما مجرد الرغبة في الخروج منها بأي وسيلة يدل على وعي غير علمي لهذه الأزمة.

فالأخذ بنتائج العلم الاجتماعي، والتمسك بها نظرياً، دون فهم الشروط الاجتماعية التي يجب توفيرها لتحقيق تلك النتائج، مجرد مثالية ثورية تنكر دور الممارسة السياسية. إن خطأ المثالية الثورية يكمن في الرغبة في تحقيق ما ينبغي أن يكون بغض النظر عما هو كائن، أي سوء تقدير الشروط الاجتماعية. مما يؤدي إلى الانقلابية، أو إلى التعامل مع القوى غير المناسبة، المحلية أو الدولية، لتحقيق هذه الرغبة بأقصر طريق وأسهلها. فمبدأ المثالية الثورية يقوم على إنكار دور الممارسة الثورية والتمسك بالجمل النظرية فقط، وعلى احتكار الموقف السياسي باعتبار كل من ليس معنا عدونا؛ أي التحكم أو لا شيء!

الحركة السياسية السورية... والتوازن الدولي؟!

من إحدى السمات المشتركة للنخب السياسية السورية المعارضة منها والموالية منذ تفجر الأزمة، هي حالة الإرتباك التي تعاني منها في معرفة اتجاه تطور الصراع الدولي ومآلاته، الأمر الذي أدى ويؤدي إلى التخبط المستمر في فهم الأزمة السورية بأبعادها المختلفة، والتعاطي الصحيح مع مستجداتها، وإمكانية الخروج منها، وخصوصاً بعد أن تمت عملية تدويلها، إذ لم يعد ممكناً قراءة أي ملف من الملفات الدولية - ومنها الملف السوري - قراءة صحيحة إلا من خلال فهم معمق لخريطة التوازن الدولي الناشىء ومستوى ثباته أو تأرجحه، في سياق الصراع الدائر بين القوى الدولية على طرفي التوازن الجديد، على أكثر من ساحة وفي أكثر من مجال، ومعرفة مصالح كل منهما، سواء كانت العامة منها على المستوى الدولي، أوتأثير هذه المصالح على الخاص في كل بلد.

■ رمزي السالم

الحقيقة الأساسية التي ينبغي إدراكها أن حالة التوازن التي تتشكل هي في جانب منها نتاج التراجع الامريكي، وأن هذا الأخير يعود بدوره إلى الأزمة الاقتصادية البنيوية المستمرة، وأن روسيا لأسباب عديدة هي المرشح الأكثر تأهيلاً لملء الفراغ الناشىء، وإذا كان يُغفر للعقل السياسي التقليدي ألا يرى هذه الحقيقة في بدايات التراجع نتيجة البلادة المعرفية، والافتقار إلى أدوات التحليل المناسبة، فإنه لم يعد ذلك مبرراً، وبات يندرج في خانة «الكفر» السياسي بعد أن بات هذا التوازن مرئياً بالعين المجردة، وصار واقعاً ملموساً، وبعد أن بات الاستناد إلى هذا التوازن في تحديد الموقف من مفردات الأزمة ضرورة وطنية، وحاجة سورية ملحة تفرضها ضرورة الخروج من الأزمة التي باتت تهدد وجود سورية كوحدة جغرافية وكتاريخ ومستقبل، بمعنى آخر بعد أن بات موضوع الخلاف نفسه على وشك ألا يكون؟!

تكمن مشكلة أغلب قوى الحركة السياسية السورية في أنها تأخرت في إدراك التوازن الدولي الجديد من جهة، ومن جهة أخرى وإن باتت تقر به، فأنها ما زالت تتعاطى مع الأزمة ضمن المنطق السابق، وعلى أساس قاعدة البيانات والمفاهيم التي سادت في ظل الاستفراد الأمريكي بالقرار الدولي، وبقيت عملياً تتعاطى مع الموقف، وكأن شيئاً لم يتغير؟

بقيت قوى المعارضة السورية اللاوطنية أسيرة لمفهوم كون الولايات المتحدة دولة كلية القدرة ووضعت البيض كاملاً في السلة الأمريكية وصولاً الى تبرير التدخل العسكري المباشر

الموالاة .. وشكراً روسيا؟!

بعد استخدام الفيتو الروسي الاول زينت الموالاة الجدران والساحات ومواقع التواصل بـ شعار«شكراً روسيا» ولكن هذه الموالاة نظرت دائماً إلى تصاعد الدور الروسي على أساس أنه «طوق نجاة»، فالدورالروسي في لجم التدخل العسكري المباشر هي فرصة لاستمرار النظام بالطريقة السابقة، وبالأدوات السابقة، وبالسياسات السابقة، وليس باعتباره فرصة ذهبية، لمعالجة تلك الأسباب البنيوية الداخلية المنتجة للأزمة، والتي تتعلق بطبيعة النظام، وتم التفريط بالفرصة تلو الأخرى دون الاستفادة الحقيقية من التوازن الدولي الناشىء لصالح سورية بل استثمرت في الموقف الروسي لصالح بقاء النظام حصراً وكما هو، بغض النظر عن توافق هذا النوع من الاستثمار مع مصلحة سورية كشعب ودولة، وذهب بعض الأمّعات المحسوبين على الموالاة إلى القول، بأن الموقف الروسي من الأزمة هي حاجة روسية، قبل أن تكون حاجة سورية، وراح رهط آخر من المحسوبين على الموالاة يسرد لنا أحلام يقظته، ويفسر الموقف الروسي كما يريد هو، وإذا برز أي مستوى من التمايز بين مواقف الدبلوماسية الروسية ومواقف النظام، ذهب هؤلاء إلى تقزيم مفهوم التدخل الخارجي واعتباره مجرد مفهوم جغرافي، فروسيا والولايات المتحدة كلاهما خارج! وذهب آخرون أبعد من ذلك من خلال التوهم بإمكانية اللعب على حبال التوازن الدولي كالسابق، وخصوصاً بعد الحرب الأمريكية المزعومة على إرهاب «داعش» و... ولا حول ولا قوة إلا بالله؟!

المعارضة والتوازن الدولي؟!

بقيت قوى المعارضة السورية اللاوطنية أسيرة لمفهوم كون الولايات المتحدة دولة كلية القدرة، وعلى هذا الأساس وضعت البيض كاملاً في السلة الأمريكية، وصولاً الى تبرير التدخل العسكري المباشر، وراحت ترتب أوراقها وتضع اجندتها على هذه الأسس، وذهبت الى تهيئة نفسها لاستلام السلطة، وراحت تحدد الموعد تلو الآخر لاسقاط النظام، وكلما خذلتها الوقائع التي تعود في جانب كبير منها إلى التوازن الدولي الناشىء راحت تصب غضبها على روسيا باعتبارها «حامية النظام»، أي ان هذه الجوقة من المعارضة تعيش خارج التاريخ، وخارج حالة الحراك السياسي والشعبي الدائر في العالم كله.. وبالتوازي مع ذلك كان قسم آخر من المعارضة وإن لم ينزلق الى مستنقع تبرير التدخل العسكري، من باب«الطهرانية» الوطنية فحسب، إلا أنه لم يدخر جهداً في التهجم على الدور الروسي واتهامه بالانحياز المطلق إلى جانب النظام، وليس لجانب« الثورة السورية» على حد زعمهم، ليكشف هو الآخر عن فهم خاطىء لمسألة التوازن الدولي الناشىء، ومقدماته وتناقضاته الداخلية، وتعرجاته، وبالتالي إمكانية الاستفادة منه لصالح سورية كدولة وشعب.

في فهم التوازن؟

هذا الفهم السطحي لمسألة التوازن وطريقة التعاطي معه من الموالاة والمعارضة، أو عدم أخذه بعين الاعتبار، وتحديد المواقف على أساس هذا الفهم القاصر، كانت وما تزال من أسباب دخول كل عناصر البنية السورية في المأزق الراهن، واستمرار العمل بها أدخل البلاد في متاهة تكاد لا تنتهي..

ما لا تدركه النخب السورية المختلفة حتى اللحظة، أن التوازن الدولي ليس عملية شكلية وعابرة، وأنه لا يتعلق بملف واحد في هذه المنطقة الساخنة أو تلك من مناطق العالم، ولا هو مجرد رغبة روسية فقط، بل هو عملية تاريخية موضوعية شاملة، عالمية الامتداد، وإن كانت تترك تأثيراتها حسب خصوصيات كل بلد ودرجة تطوره، عملية يفرضها الفراغ المؤقت الناشىء بسبب تراجع البنية التي كانت مهيمنة على القرار الدولي، وهو ليس مجرد منافسة روسية – أمريكية ضمن منظومة الرأسمال القائمة، بل هي أبعد من ذلك أيضاً، وتطال كامل منظومة الرأسمال القائمة، وان ما يظهر من تجليات على السطح حتى الآن ما هي إلا بدايات هذه العملية التاريخية المديدة، وإن جل ما يستطيع الطرف المتراجع فعله، هو خلط الأوراق واللعب على الوقت ليس إلا، سواء كان بشكل مباشر أو بشكل غير مباشر، عبر حسابات مصرفية، أو سوق سوداء للسلاح، أو إسقاط السلاح «خطأ» لصالح داعش، أو من خلال الاستمرار في بيع الأوهام لهذا وذاك، وأن الطرف الصاعد يخوض معركة مصير، وهو مضطر من أجل ذلك إلى تجذير المعركة، وبالتالي ليس لديه الكثير من الوقت لانتظار لتصورات قوى تعمل ضمن حدود الإحداثيات السابقة، ومن أجل اجندة خاصة وضيقة، لا تتوافق مع اتجاه التطور المطلوب، فكيف إذا كانت تعاكسه؟ وكيف إذا كانت هذه القوة الصاعدة تخوض أكثر من حرب، في حقول الاقتصاد والسياسة والعسكرة، في حرب العملات وحرب النفط، في فض أو توتير النزاعات المسلحة، في جميع الملفات الشائكة، وذلك على امتداد خريطة العالم، ومنها الأزمة السورية بكل تأكيد.

الوعد الحكومي.. واليد الحديدية

فلسفة أسابيع الانتظار.. وأيام الفرج.. وأدراج الرياح

مرة أخرى يطلق وزير وعده بمكافحة الاحتكار والتصدي للفساد، ولكن هذه المرة في وجه مديري مديرياته، وذلك بمنحهم أسبوعاً واحداً لكبح ظاهرة الغلاء وارتفاع الأسعار الذي تشهده الأسواق حالياً.

■ عبد الرزاق دياب

الوزير لم يكتفِ بمنح المهلة بل هدد المقصرين باتخاذ الإجراءاتِ العقابية، وهذا بالضبط ما جاء على لسان وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك حسان صفية في اجتماعه العاجل والأخير مع مديري التجارة الداخلية في المحافظات.

تفعيل أدوار

جاء الاجتماع الموسع لمتابعة تفعيل عمل الوزارة ودورها الرقابي الهادف إلى حماية المستهلك وتأمين السلع والمواد الأساسية للمواطنين، ودعا المجتمعين إلى مناقشة القضايا جميعها والصعوبات التي تعترض نجاح هذه العملية وتقديم الاقتراحات والحلول والتوحد لمحاربة الفساد والغلاء والاحتكار.

الدعوة إلى تفعيل دور الوزارة يعني بالضبط اعترافاً رسمياً بتقصيرها إذا ما قلنا غيابها التام، وتركها الناس في مهب تجار الأزمة الذين أثروا على حساب جوع الشعب، الذي لم يعد يعرف كيف يتدبر أساسيات حياته اليومية الأساسية.

الوزارة العتيدة التي طالما شكت عبر مديري تجارتها بعدم قدرتها على تأمين الكادر التفتيشي والمهني الذي يغطي الأسواق جميعها ، ولا ترى من فعلها سوى الإعلان عن دورات تدريبية وتعيينات في صفوف أسطول مفتشيها الذين باتوا عرضة لسخرية المواطن والتاجر، فالمواطن لا يصدق أي دور رقابي تقوم به هذه المديريات ودليله السوق المتوحش، والتاجر الذي لا يأبه بالمراقب كونه لا سلطة قضائية تحميه، وأن هؤلاء معروفة أثمانهم فهم ليسوا سوى مرتشين صغار؟.

المواطن «أ.د»: أتحدى أن تستطيع الوزارة ضبط سوق واحد خلال شهر وليس خلال أسبوع، والتجار لا يهابون المراقبين ولا وزارتهم، وهم أسياد السوق، والمراقب التمويني يأتي مرتعشاً، وكل الضبوط التي تتحدث عنها الوزارة ومديرياتها هي لصغار التجار، وبعض الدكاكين.

اليد الحديدية.. قادمة

تهديد السيد الوزير واضح بمحاسبة المدراء ثم التجار، فقد أشار إلى أن بعض ضعاف النفوس من التجار استغل ارتفاع سعر الدولار لرفع أسعار بعض السلع والمواد بصورة غير مشروعة، وهؤلاء يجب الضرب على أيديهم، وأن اليد الحديدية ستكون سلاحاً ناجعاً في محاربتهم.

الكلام يبدو مريحاً فهو يحمل بعض الإرادة التي لم تكن متوفرة أو لم يتم التلويح بها من قبل، ولكن السؤال الكبير لماذا انتظرت الوزارة كل هذا الوقت الذي دفع ثمنه المواطن لتعلن عن قبضتها؟.

كان من الممكن أن تستخدم في أوقات كثيرة من عمر الأزمة في سورية في شقها الاقتصادي أيضاً، والتجار تعرفهم الوزارة، والأسواق، يعرفها السيد الوزير ويجول عليها، ويعرف الأسعار الفوضوية واحتكار المواد الأساسية التي يمسك بها هؤلاء المواطن من فمه وجيبه وروحه.

سوق باب السريجة ترتفع فيه الأسعار كل ساعة حسب نشرة صرف الدولار بدءاً من «جرزة البقدونس» وانتهاءً باللحم والألبان وكلها من مصدر محلي، هل تستطيع هذه اليد الحديدية أن توقف هذا الارتفاع المزاجي.. يتساءل مواطن يائس؟.

النقل...هل ينجح التحدي الوزاري

الوزير حسان صفية أكد في حديثه على ضرورة تشديد الرقابة على وسائط النقل، وهنا مربط الفرس كون المسألة أكبر من تعرفة النقل، ولكنه تحد كبير في تأمين الوقود لهذه الحافلات التي تبررً رفع أسعارها بعدم توفره أولاً، وثانياً بطول الخط والازدحام الكبير في الشوارع؟.

«أبو إبراهيم» مواطن: هل يستطيع الوزير أن يلزم «حمشو» بالتعرفة التي صدرت عن مديريات النقل بالمحافظة، ويعيد التعرفة إلى 25 ليرة؟.

المواطن «س»: تعرفة نقل خط قطنا – السومرية هي 37 ليرة سورية هل يستطيع الوزير أن يفرضها على السائقين، وهم متعاضدون مع مدير المنطقة ومدير الخط في الشعور بالظلم، ومنعوا استقدام 10 باصات كبيرة إلى المدينة مع أنها تساهم في تخفيف العبء عن الخط، وتؤمن نقل المواطن بشكل مريح؟.

تشجيع ثقافي.. مجدي؟.

في نهاية اجتماع السيد الوزير مع مدرائه يدعو إلى تشجيع المواطنين على ثقافة تقديم الشكوى، وهذا يحتاج بالطبع إلى إعلام فاعل يوجه المواطنين إلى الطريقة المثلى رغم وجود هواتف للشكاوى، ومديريات تفتح أبوابها على الأقل حتى الثانية ظهراً.

المواطن الذي يجري إلى آخر نفس يجب أن يتعلم كيف يشكو الظلم والغلاء، وهذا ما يثير ضحكات العجوز الدمشقي الذي قال لي: وإذا صرنا مثقفين وشكوناهم ما النتيجة التي سنحصدها.. يا أستاذ سنرسب جميعاً في هذا الامتحان الثقافي، نحن نريد من الوزارة أن تعمل لا أن تعيد محو أمية الشعب في تقديم الشكاوى.. الشكوى لغير الله مذلة؟.

أدراج الرياح

مر الاجتماع الموسع ومرت الأيام الأولى لتهديد الوزير صفية، ومهلته للمدراء، ولا جديد يؤكد تحسناً ولو بسيطاً في الأسعار بل على العكس ارتفعت الزيوت والسمون، والألبان والأجبان بسبب معطيات تفرضها حالة الاقتصاد السوري المحاصر، وحسابات نقل هذه المواد وإيصالها، وكذلك وعود تأمين مادة المازوت التي تجاوزت اللامعقول، ومع ذلك ينهي السيد الوزير حديثه كما بدأ.. فقد أكد سعي وزارة التجارة الداخلية إلى زيادة عدد المراقبين التموينيين.. يعني بالضبط أن كل ما سيتم تنفيذه هو مسابقة تعيين جديدة، ودورات تدريبية ومراقبين بحسب مواصفات السوق..؟؟ تلك وعودكم، وهذا ما سيذهب أدراج الرياح؟.

محطات

■ عبد الرزاق دياب

المدينة العائمة

بالتأكيد لا أريد الحديث عن «البندقية» المدينة الإيطالية الوحيدة التي تعوم على الماء في كوكبنا، ولكنني فجأة شعرت بأنني أسكنها وأمشي في شوارعها، ولكن ليس بزورق «جندول» صغير يقلني إلى ما أريد، ولكن بحذائي فقط أعبر مدينتي الممتلئة بالبشر والسيارات، ولا مجال لك إلا أن تذهب كل مشاوريك مشياً على الأقدام.

هنا الشام.. دمشق التي لا تشبه مدينة في العالم، ببساطتها وفوضاها، وزحامها الدافئ، وبشرها الطيبين، ووجوههم الدمثة، وحتى غرباء الشام لا تمضي أيام على وجودهم بين جدرانها حتى يأخذون طباعها وطباع أهلها فيتحولون إلى كائنات رائعة واضحة.. هكذا كانت مدينتي التي تعوم اليوم بمظاهر البؤس والزحمة والوجوه الغريبة.. هل فقدت مدينة الدفء قدرتها على ترويض الغرباء، وفقد أهلها سحناتهم البسيطة؟.

في الباص الأخضر أو الأزرق أو الأحمر ثمة بشر مكومون على بعض، وفي ساعة الذروة رؤوس محشورة وأخرى خارج أبواب الحافلات، ونسوة وطالبات جامعيات يرمين بأنفسهن من أجل الوصول إلى بيوتهم أو قاعات درسهن، ولا أحد يحيد عن الباب المغلق بالأجساد.

سائق «التكسي» لا يعرف سوى لغة المئات والآلاف، وكل الطرق لديه صعبة وغير سالكة، وحديثه الوحيد هو عن العودة فارغاً والانتظار على الحواجز لساعات وهذا ثمنه من جيب المواطن، وحديثه الوحيد عن غلاء البنزين، والمخالفات الظالمة، والشرطة المرتشين، وأن السيارة التي يقودها ليست ملكاً بل هو مجرد سائق بالكاد يعيل أطفاله ويدفع آجار بيته الغالي.. وهذا ما أدى بالكثيرين إلى اختيار أحذيتهم للوصول إلى أماكن عملهم أو مراجعة دوائر الدولة.

باب السريجة أشهر أسواق دمشق الشعبية يعوم بالبضاعة والزبائن، أسعار مشطوبة وفق ارتفاع أسعار الدولار حتى تلك التي من مصدر محلي، وأما الأسماك المجففة المستوردة، والتمر، ولحم الجاموس، وجبنة «لا فاش كيري»، والمرتديلا، والمعكرونة والزيوت والسمون وكل ما تستورد مواده الأولية فقد ارتفع بشكل جنوني، وهذا كله يدفعه المواطن الذي لا يشتكي، ولكنه «يحوقل»، ويستعيذ بالله، ويدعو للبلد بالفرج القريب.

على الرصيف بشر يبيعون ويشترون، ويمرون بالكاد، فيما أجسادهم تحتك بوحشية، وكل هذا الطوفان يتلاشى عند أول لحظات الغروب، وكأن المدينة ابتلعت بشرها وأكلتهم، وهاهم يسرعون إلى بيوتهم التي تعج بحكايات الموت والخوف والدعوات.

رياضة الأزمة..

اتهامات بـ«فساد» الأندية الرياضية مالياً... «تدريبات في البرد ورياضات بالتطوع..»

لم تكن قضية الفساد واستغلال شماعة الأزمة الدائرة في البلاد، بعيدة عن الجانب الرياضي، الذي كان يعاني من ضعف الإمكنيات سابقاً، واستفحلت مشكلته خلال الأحداث الأخيرة، بحسب بعض الشكاوى التي نفاها الاتحاد الرياضي السوري.

■ حازم عوض

الأندية الرياضية في السورية جميعها اليوم، فيها مستثمرون يدرون على النوادي ملايين الليرات سنوياً بحسب مطلعين، إلا أن هذه العوائد لم تؤت نفعاً حتى اليوم، والتساؤلات تدور حالياً عن مصيرها وآلية التصرف بها، والرقابة التي من المفترض أن تكون صارمة وخاصة عند الحديث عن هكذا مبالغ ضخمة.

التدريب بظروف جوية صعبة

شكاوى اللاعبين كانت أغلبها تركز على عدم دعمهم مالياً، وتأمين أماكن مغلقة للتدريب وخاصة في فصل الشتاء البارد، بينما ينعم المستثمرون بمساحات واسعة للمطاعم والتسلية، إضافة إلى استغلال الصالات المغلقة الوحيدة وهي محصورة بثلاثة فقط في دمشق، لجميع الفعاليات الاجتماعية على حساب تدريب اللاعبين.

حكم كرة السلة التابع للاتحاد السوري حسام عكاوي، قال في تصريحات له: إن «جميع فرق المنطقة الجنوبية التي تلعب ضمن الدوري السوري تعاني من قلة الأماكن والصالات المتوفرة للتدريب»، مضيفاً أنه «لا يوجد حالياً اماكن متاحة لتدريب الفرق، إلا صالة الفيحاء في دمشق، أما باقي الصالات المتواجدة فهي غير مؤهلة وغير صالحة للتدريب، ومنها صالتي تشرين والجلاء، والتي يقام فيهما العديد من المهرجانات والفعاليات خارج نطاق الرياضة».

وشدد عكاوي على أن «جميع الاستثمارات التي تقام حالياً في البلد تنجز ضمن المحسوبيات، والمصالح الشخصية»، مضيفاً أن «ضعف الإمكانيات هي المشكلة الأساسية والتي لا نهاية لها، وأصبح العنصر المادي هو العنصر الأساسي والأولي لتواجد الرياضة».

رياضة تطوعية!

وعن معاناته من قلة الإمكانيات، قال مدرب منتخب سورية لرياضة الدراجات من فئة الإناث، محمد الترك: إننا «نعاني من ضعف بالإمكانيات، مقارنة مع وجود عدد كبير من اللاعبين، ورغم كل الإنجازات التي حققها الفريق لم نحصل على مكافأة واحدة خلال سنة كاملة»، مشيراً إلى أن جميع الرياضات الفردية تعمل بشكل تطوعي دون أي مردود، على حساب رياضات أخرى، رغم وجود عائدات استثمارية.

وأكد الترك: أن «الاستثمارات التي تحدث في النوادي تكون لمصالح شخصية غالباً»، منوهاً إلى أن «الأندية التي كانت في ريف دمشق مثل نادي داريا، ونادي حرستا، تفتقر للاعبين بالرغم من وجود العديد من الاستثمارات، حيث يذهب مردود هذه الاستثمارات إلى أماكن غير صحيحة».

وتابع الترك: إننا «نعاني من إصابة العديد من اللاعبين خلال التدريبات في الطرق السهلية، وذلك لعدم توفر أماكن تدريب مناسبة، وعدم القدرة على التحمية الجيدة، وكل تدريباتنا حالياً تتم على طريق الصعود»، مضيفاً: «نحن كفريق دراجات لا نستطيع التدريب ضمن أماكن مغلقة، ومن الضروري أن تؤمن لنا الطرقات المفتوحة».

شماعة الازمة

وأضاف: «كل من روؤساء الأندية واللجان التنفيذية في الاتحاد عند مناقشتهم إطار تطوير الاندية تكون الحجة الاولى أن البلد ضمن أزمة»، لافتاً إلى أن «ضعف الإمكانيات وضعف العنصر المادي موجود قبل الأزمة وخلالها زادت هذه المشكلة».

وبدورها قالت مديرة نادي الثورة، سلام علاوي في تصريحات لها: «ليس هناك شك بأن النوادي في سورية بحاجة إلى بعض الاستثمارات من أجل الحصول على المرود المادي للنادي، إلا أن بعض الاستثمارات لا تؤمن المردود الكافي لتأمين أماكن تدريب مناسبة للظروف الجوية».

وأضافت: «نحن في نادي الثورة نسعى لتأمين هنغار مغلق من أجل التدريب، فالاستثمارات يجب أن تغطي الأمور الفنية التي طغت على الاستثمارات، فأحياناً يفتح النادي باب الاستثمار على أمل الاستفادة من المردود ولكن تحصل هناك مشاكل بين الإدارة والمستثمر، تحول دون ذلك»، مشيرة إلى أنه «لا يوجد هناك أنظمة لضبط عمل المستثمر».

أين تذهب الأموال؟

وأشارت إلى أنه «في نادي الثورة عائداتنا 450 ألف ليرة بالشهر، يتم دفع 400 ألف رواتب للاعبين، و50 ألف ليرة سورية للخدمات، وبرأيي هذا المبلغ لا يكفي».

لكن بعض اللاعبين علقوا على حديث علاوي بأن هذا المبلغ غير دقيق، وخاصة في أوقات الذروة في فصل الصيف مثلاً، حيث تكون عائدات زيارة المسابح أكثر من هذا المبلغ بكثير، حيث قال مصدر مطلع بأن «عائدات المسبح وحده قد تدخل للنادي حوالي مليون ليرة شهرياً على أقل تقدير، وهذا الكلام على مستوى المسبح فقط».

وتابع المصدر: «هناك الكثير من التجاوزات في مجال الاستثمار التي يستفيد منها الاتحاد الرياضي للتغاضي عنها، ومنها استثمار مدير نادي الفيحاء للمسبح، وهذا مخالف للقانون، بأن يكون مدير النادي هو ذاته المستثمر».

وأردف «رئيس الاتحاد الرياضي قبل حوالي 4 سنوات، أنه حل الاتحادات الرياضية جميعها بعد الانتخابات، وقام بتعيين المدراء تعييناً بالاسم».

استقطاب مدربين جدد للالعاب الرياضية، كان صعباً جداً وتحول دونه معوقات عديدة، ولم يخل الموضوع من قضايا فساد بحسب المصدر الذي أكد بأن «مدير نادي السباحة في أحد النوادي الذي تحفظ على اسمه، هو لاعب كرة طائرة، رغم وجود العديد من السباحين، ماقد يحول دون تقدير الأمور الفنية والإدارية الخاصة بهذه الرياضة، عدا عن استحضار مدربين غير كفؤ».

علاوي قالت: إن «الإمكانيات المادية تلعب دوراً كبيراً، فالمكتب التنفيذي يقف في وجه إجراءات التعاقد عندما يكون السعر المطلوب من قبل أي مدرب عالٍ، ولا يناسب اللعبة».

الاتحاد ينفي كل ماورد

بدوره، قال رئيس الاتحاد الرياضي العام، اللواء موفق جمعة بتصريحات صحفية: إن «إدارة الأندية ليست من مسؤولية الاتحاد الرياضي، فالنادي له شخصية اعتبارية، ويقع على عاتقه أن يتخصص بالرياضات التي يرغب بها حسب إمكانياته المادية».

وأضاف جمعة أن المكتب التنفيذي للاتحاد الرياضي ينحصر دوره في رعاية المنتخبات الوطنية وليس دعم الأندية، مشيراً إلى أنه «في حال توفر الإمكانيات المادية يتم دعم النوادي من قبل المكتب التنفيذي، وليس من قبل الاتحاد».

وأكد أن «هناك جهاز رقابة مالية يدقق كل سنة حسابات الأندية، ويحاسب إدارات النوادي حسب تجاوزاتهم للنظام المالي المتعارف عليه في هذا المجال»، لافتاً إلى أنه «هناك إجراءات صارمة للإدارات المتجاوزة، وتم حلّ إدارات عدة أنديه، منها نادي المجد ونادي الاتحاد، وذلك بسبب سوء التصرف في الأموال العائدة إليهم، من عائدات الاستثمار».

وأضاف أن «النادي هو المسؤول أولاً وأخيراً عن إجراءات الاستثمار، ودور الاتحاد ينحصر في المصادقة على الإجراءات القانونية، وتقديم المساعدة في حال تقدمت إدارة النادي إلينا بشكوى عن تجاوزات المستثمر»، منوهاً إلى أن «إدارات الأندية لا تعرف كيف تدير استثماراتها، ونحن في الاتحاد هدفنا أن يكون النادي مؤسسة رياضية وثقافية».

ونفى جمعة الاتهامات بوجود أي حصة للاتحاد من عائدات الاستثمار في الأندية، وذلك كان قبل حوالي 10 سنوات حيث كان يخصص للاتحاد 30% من عائدات الاستثمار.

ورداً على شكوى مفادها أن الصالات وأماكن التدريب مثل صالة الفيحاء وصالة الجلاء الرياضيتين، أصبحتا مكاناً لإقامة الفعاليالت والمهرجانات، على حساب تدريب لاعبي الأندية، أجاب جمعة إن «البلد في حالة حرب ويجب استغلال النوادي لحساب الفعاليات الاجتماعية والخدمية، وبالتالي فإن هذه الفعاليات تعود على النادي بالدعم المادي والدعم الشعبي أيضاً، وكذلك فهي لا تؤثر على التدريب».

وأكد جمعة أن «الاتحاد غير ملزم بتأمين أماكن التدريب للأندية، ولكنه مجبر على تأمين هذه الأماكن للمنتخب الوطني في حال طلبها».

وفي سؤال حول قيمة الدعم المادي المقدم من الاتحاد إلى الأندية، أجاب جمعة «رفدنا لكل نادي في كرة القدم 6 ملايين ليرة سورية من أجل استمرار الدوري السوري».

جمعة: «البلد في حالة حرب ويجب استغلال النوادي لحساب الفعاليات الاجتماعية والخدمية.. وهذه الفعاليات تعود على النادي بالدعم المادي والشعبي أيضاً»..!

الرفيق جمال عبدو: لضمان مصالح العمال..

بحضور وزير العدل، الدكتور نجم الدين الأحمد، قدّم الرفيق جمال الدين عبدو، ممثل حزب الإرادة الشعبية في مجلس الشعب، مداخلة في جلسة الأسبوع الفائت قال فيها: «السيد الرئيس، لن أتطرق لقضية الموقوفين لكثرة المداخلات من الزملاء بهذا الشأن وألفت النظر لهذا الموضوع الملح والهام. أرجو أن تستبق الحكومة وتصدر قراراً بالسماح للعاملين في الدولة الذين تخلفوا عن أماكن عملهم لأسباب شتى، العودة إلى إليها ووضع أنفسهم تحت تصرف مؤسساتهم كبادرة حسن نية، بحيث تعتبر فترة انقطاعهم إجازة بلا راتب، ومن كان عليهم أية قضية جرمية، فهؤلاء وضعهم يختلف بإحالتهم إلى القضاء، فالكثيرون من أبناء شعبنا احتسبوا بحكم المستقيلين بسبب غياب اضطراري أو ظروف خارجة عن إرادتهم».

وبحضور وزير العمل، الدكتور خلف العبدالله، أكد الرفيق الدكتور عبدو على أن: «قانون العاملين الموحد رقم/50/ لعام 1985 صدر وفيه عيوب وملاحظات، وقد تم تعديله في عام 2004، والمطلوب الإسراع في إصدار القانون الجديد لتلافي الملاحظات والثغرات، وعلى رأسها إلغاء المادة 137 المخالفة للدستور وهي مادة جائرة وخاطئة، وحكم على العاملين في الدولة بشكل تعسفي، متجاهلة المادة الدستورية التي تضمن الحق في المقاضاة وحق الدفاع عن النفس، وضحايا هذه المادة /137/ بالآلاف.

ثانياً: ذكر السيد وزير العمل أن مشروع قانون العمل الجديد أصبح جاهزاً وهو في عهدة الحكومة، والمطلوب أيضاً العمل بالسرعة الضرورية لإصدار قانون العمل الجديد، بعد دراسة قانون العمل رقم /17/ الذي صدر في عام /2010/ والذي يعكس بشكل واضح وأكيد، الإجحاف بحق العمال لصالح أرباب العمل، وخاصة موضوع الفصل التعسفي في ظل سياسات ليبرالية تحابي الأغنياء على حساب مصالح الأكثرية الساحقة من جماهير الشعب الكادح». كما وتمنى الرفيق جمال عبدو أن يتم لحظ مسألة إنصاف خريجي المعاهد المتوسطة في مشروع قانون العاملين الجديد من حيث الراتب والفئة.

من جهته، أكد وزير العمل على أن المادة /137/ لم تكن ضمن القانون الجديد وكذلك تعديل قانون العمل رقم /17/، بحيث «يأخذ مصالح العمال بشكل موضوعي، وعدم إفساح المجال للفصل التعسفي»، وهذا هام، ونأمل أن ترد إلى الوزارة الملاحظات على قانون العاملين خلال شهر آذار لدراستها وإمكانية لحظها في القانون الجديد.

كما ذكر الأستاذ جهاد اللحام، رئيس مجلس الشعب، بأن آخر مهلة لتعديل القوانين السابقة للتوافق مع الدستور الجديد هو 2015/2/28، وبعدها يمكن لأي مواطن أن يرفع دعوى ضد أي قانون مخالف للدستور الجديد.

وعند مناقشة مشروع القانون الذي يتضمن إنهاء العمل بالمرسوم التشريعي رقم /5/ لعام 1962 الخاص بإحداث مدرسة للبريد والمواصلات السلكية واللاسلكية، رأى الرفيق جمال عبدو أن الوزارة تسلك سلوك التنصل من مسؤولياتها في خلق كوادر فنية خبيرة ومطلوبة من سوق العمل المحلية في عصر الاتصالات حيث لم تنتف الحاجة إلى هذه المدارس، وتعمل بمبدأ «اقطع ولا تزرع» فالأولى هو افتتاح مدارس جديدة لا إغلاقها.

وفي جلسة الخميس 2014/2/18، وبحضور وزير الصحة الدكتور نزار اليازجي، كانت المداخلة التالية للرفيق الدكتور جمال عبدو: «السيد الرئيس: مشفى الرازي والمشفى الجامعي تعملان في مدينة حلب، وبدون شكوى أو تأفف في ظل الظروف القاهرة لهذه المدينة التي عانت وشعبها الأمرّين، لذلك أتقدم بالشكر للكوادر الصحية ولإدارات هذين المشفيين بشكل خاص.

تعديل قانون العمل رقم 17 بحيث يأخذ مصالح العمال بشكل موضوعي وعدم إفساح المجال للفصل التعسفي

السيد الرئيس: أدوية السرطان تتواجد فقط في هذين المشفيين وعندما يفقد الدواء في إحداهما يلجأ المريض للمشفى الآخر، فيواجه عراقيل وصعوبات. الرجاء ثم الرجاء العمل على التنسيق بين الإدارتين، وحتى بين الوزارتين «التعليم العالي و الصحة» لتسهيل الإجراءات لهؤلاء المرضى بتمكينهم من تلقي العلاج اللازم.

ثانياً: مشفى الرازي يستقبل أكثر حالات الإصابات والحوادث والإسعافات في حلب، فهل من المعقول أن يبقى هذا المشفى بدون جهاز قوسي الضروري جداً في حالات عمليات الكسور العظمية..! يجب حلّ هذا الموضوع بشكل سريع فحتى المشافي الخاصة تملك مثل هذا الجهاز، فما المشكلة.؟

ثالثاً: بسبب خروج العديد من المشافي من الخدمة، ومعها مشفى الأطفال في حلب، افتتح مشفى الرازي قسماً للأطفال مشكوراً، لكن المطلوب هو تأمين مكان آخر بحيث يتسع لأسرّة أكثر بسبب الحاجة والضغط الشديدين على هذا القسم، لذلك نطالب الجهات المعنية في حلب من المحافظة والإدارة المحلية، ومديرية الصحة بالتنسيق والتعاون لتأمين مكان مناسب أكثر لقبول حالات مرضى الأطفال بحيث يتسع لأسرّة أكثر، حتى لو تطلب ذلك الاستعانة بمشافٍ خاصة مغلقة للاستفادة منها.

وقد أكد وزير الصحة أنه تم الاتفاق شبه النهائي مع وزارة الداخلية للاستفادة من مشفى الشرطة وبجهود مشتركة لوضعها في خدمة المواطنين في حلب خلال الأيام القريبة القادمة.

الرفيق عابد شريف وداعاً

توفي في 12 من شهر شباط الجاري الرفيق عابد شريف في مدينة باطمان في تركية الرفيق عابد شريف اثر اصابته بمرض عضال، ويذكر أن الرفيق الراحل من مواليد قرية علي فرو في محافظة الحسكة عام 1938، وانتسب إلى الحزب الشيوعي السوري منذ أكثر خمسة عقود، وساهم في العديد من المعارك الطبقية ضد الملاكين ورجال الشرطة المتواطئين معهم في معارك توزيع الأرض والاصلاح الزراعي، حيث أنه واجه الشرطة في معركة «علي فرو» الشهيرة في الريف الجزراوي عام 1966 وتعرض على أثرذلك إلى إصابة دائمة في رجله، برصاص الشرطة التي داهمت القرية بقيادة مدير ناحية عامودا. ويذكر ان الرفيق عابد بقي ملتزماً بالافكار الماركسية اللينينية، وكان من دعاة عودة الحزب لممارسة دوره الوظيفي.

إن أسرة تحرير قاسيون تتوجه بالعزاء الحار الى ذوي الرفيق الراحل ورفاقه وجميع محبيه

ضاحية قدسيا: مستوصف مدرسي بلا جهاز ضغط!

لمستوصفات الصحة المدرسية دور مهم ليس للطلاب والتلاميذ فقط وإنما للمعلمين..

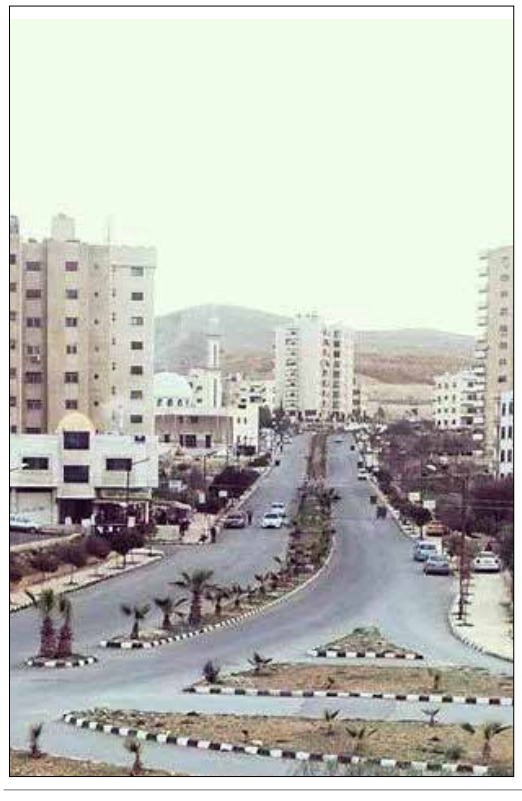

لكن واقع الحال لا يدعو إلى التفاؤل.. فغالبية هذه المستوصفات لا تتواجد فيها كثير من الأدوية الإسعافية فكيف في العلاجية..

وغالباً من يكتب طبيب المستوصف أدوية يضطر ولي أمر التلميذ إلى شرائها من الصيدليات وعلى نفقته الخاصة.. علماً أن الأدوية تصرف إلى المستوصفات على دفعتين واحدة في كل فصل أما المسائل العلاجية كالسنية وغيرها فحدث ولا حرج.

وهذا ينطبق على المعلمين.. وعلى سبيل المثال: أسعف أحد المعلمين إلى المستوصف المدرسي في ضاحية قدسيا نتيجة إصابته بارتفاع ضغط شرياني.. لكن الطبيب لم يستطع أن يفعل له شيئاً بسبب عدم وجود جهاز قياس ضغط الدم، مما اضطره للذهاب إلى مسفى الباسل للقلب في مشروع دمر وعلى نفقته الخاصة، هذه الحادثة كان من الممكن أن تودي بحياته، أو تصيبه بشلل!!

وحسب ما ذكر طبيب المستوصف أنه قدم طلباً إلى مديرية الصحة المدرسية منذ حوالي 4 أشهر للحصول على جهاز.. وللآن لم يأتي..؟

وهذا الجهاز من المفترض على الأقل أن يتواجد مع المشرفات الصحيات المتواجدات في المدارس...

فكيف بمستوصف مدرسي...؟

ننقل هذا الواقع لوزير التربية ولمدير تربية دمشق ورئيس دائرة الصحة المدرسية، إن صحة تلاميذنا.. ومعلمينا أهم بكثير.. ويجب الاهتمام بها.. فهل من المعقول عدم وجود جهاز قياس لضغط الدم في مستوصف مدرسي.. وهنا نتساءل أيضاً: أين أنت يا نقابة المعلمين..؟

الحسكة.. « إغاثة للبيع» ؟!

بدأت لجنة الإغاثة الرسمية في محافظة الحسكة، بتنفيذ مجموعة خطوات رقابية على آلية توزيع المساعدات الأممية المخصصة لمحافظة الحسكة، في محاولة لوضع حد للفوضى التي تشوب توزيع المساعدات على الأسر المحتاجة من النازحين، في أول اعتراف رسمي بأن الفساد وصل حتى إلى مواد الإغاثة المخصصة للفقراء.

■ القامشلي- مراسل قاسيون

وتعتبر لجنة الإغاثة الحكومية في الحسكة، هي المسؤولة عن استلام المساعدات المقدمة من منظمات الأمم المتحدة «برنامج الغذاء العالمي واليونيسيف» وتوزيعها للمحتاجين عبر جمعيات محلية، مثل الهلال الأحمر وجمعية البر والجمعية الأرمنية، من خلال عدة خطوات تبدأ بتسجيل الأسر الوافدة إلى المحافظة سواء من ريفها أو من محافظات أخرى في قوائم يتم على أساسها تسليم المساعدات.

وترافق عملية التسجيل ومن ثم التسليم، الكثير من السلبيات التي تبدأ بطوابير المحتاجين الطويلة أمام مقار الجمعيات، ولا تنتهي بالمحسوبيات وتجاوز الدور وفساد بعض الموظفين المسؤولين عن توزيع المواد الإغاثية، ناهيك عن الآلية المثيرة للريبة في تحديد الأسر الوافدة أو المحتاجة، لاسيما أنها تعتمد بشكل أساسي على خانة القيد في البطاقة العائلية فقط.

خطوة إيجابية

أعلنت لجنة الإغاثة الأسبوع الماضي، عن تشكيل عدة لجان رقابية مهمتها التدقيق في أسماء الأسر الوافدة إلى المحافظة من المحافظات الأخرى والمهجرة ضمن المحافظة، والمسجلة بجداول إحصائية لدى الجمعيات المسؤولة عن توزيع المواد الإغاثية، للتأكد من عدم تكرارها، وضمان استحقاقها للمساعدات.

كما قررت اللجنة المرتبطة بمكتب محافظ الحسكة، إجراء إعادة تقييم للعاملين في تسجيل أسماء الأسر بعد أن اعترفت لأول مرة بورود شكاوى حول آلية التسجيل وطريقة التعامل مع المواطنين، وهي أمور رصدتها «قاسيون» خلال متابعة طويلة لملف توزيع المساعدات الإغاثية في الحسكة.

ويأمل سكان المحافظة الشاسعة، أن تساهم تلك الخطوات في إعادة الأمور إلى نصابها، من خلال العمل بشكل جدي يتلائم مع ظروف المحافظة التي تعيش في حالة حصار يفصلها عن مناطق الداخل السوري، ويسهم في تحقيق العدالة بتوزيع السلال الغذائية وغيرها من المواد الإغاثية لمن هم بحاجة فعلية لها.

وتسهم مثل تلك الخطوات لو وجدت سبيلها إلى التطبيق، في تعزيز صورة مؤسسات الدولة، لاسيما وأنها تفقد الثقة من المواطن يوماً بعد آخر، ولا تجد حتى بعض الخطوات الإيجابية التي تنفذها صدى بين الناس، كما جرى قبل أيام عندما تم صرف 31 مليون ليرة كتعويضات لممتلكات 190 أسرة متضررة من جراء الأزمة السورية.

صور من الواقع

رصدت «قاسيون» خلال جولة على مراكز التوزيع في مدينة القامشلي، عدة صور سلبية تشوب عملية التوزيع، من بينها الازدحام الكبير أمام مقار الجمعيات، بحيث تقف الأسر المحتاجة منذ الصباح الباكر في مشهد بات مألوفاً لساكني المناطق القريبة من تلك الجمعيات.

ويمكن بكل بساطة، الاستعانة ببعض موظفي التوزيع لتجاوز الدور أو حتى إيصال السلة الغذائية إلى مقر إقامة المستحق لها، من خلال دفع تعريفة تختلف من مقر لآخر وتتراوح بين 500 وألف ليرة.

كما يمكن ملاحظة كمية لا بأس بها من المواد الغذائية الخاصة بالإغاثة وغير المخصصة للبيع، في الأسواق وبأسعار معقولة تقل عن سعرها الحقيقي، في مؤشر واضح على أن هناك ممن يستلمون تلك المواد يبيعونها لأنهم ليسوا بحاجة لها.

ويقول موظف مسؤول عن توزيع المواد الإغاثية في أحد المراكز متحدثاً لـ «قاسيون»، إن بعض الأسر النازحة تبيع العدس غير المجروش لأنها لا تعرف أن تطبخه، لتشتري مكانه عدساً مجروشاً اعتادت عليه في مناطق الريف، لكنه لايملك تبريراً لباقي المواد الإغاثية التي تباع علناً في الأسواق وبينها الطحين والرز والمعلبات وغيرها.

وعلق مسؤول في برنامج الغذاء العالمي مشترطاً عدم ذكر اسمه، «بالنسبة للمنظمات الأممية التي تقدم مواد إغاثية إلى البلاد، ولا يسمح لها بالتدخل في عملية التسجيل والتدقيق والتوزيع، فإنها راضية طالما أن نسبة كبيرة من السلال الغذائية تصل للمحتاجين، مقابل نسبة أقل ربما غير محتاجة».

هكذا عدنا إلى نظام ساعتين بأربعة!

منذ توالي المنخفضات الجوية، عانت منطقة الدويلعة وأحياء الطبالة والمزة 86 وكفرسوسة من انقطاع التيار الكهربائي الذي دام لخمسة أيام مستمرة، توالت فيها الشكاوى من قبل الأهالي إلى مركز طوارئ المنطقة دون جدوى.

■ مراسل قاسيون

إلا أن المشكلة قد استمرت حتى بعد انتهاء موجة البرد. وبالرغم من بعض الإصلاحات التي قام بها فريق الطوارئ إثر اندلاع ثلاثة حرائق في الأسبوع الأول بعد العاصفة، وحريقين آخرين في الأسبوع الثاني بسبب سرقات خطوط التيار الكهربائي التي يقوم بها بعض المتنفذين وأصحاب الورش والمطاعم، والتي أدت إلى انقطاع الكهرباء طوال النهار ومعظم أوقات الليل. هذا الوضع اضطر الأهالي إلى استخدام وسائل تدفئة بديلة تحمل خطورة عالية على صحة المواطنين، فقد لجؤوا إلى استخدام الفحم للتدفئة بعد فقد مادة المازوت، والتي كان من أول نتائج استخدامها حدوث بعض حالات الوفاة التي فجرت غضباً في صفوف أهالي المنطقة تُرجم في بادئ الأمر ببعض الشجارات التي دارت بينهم بسبب سرقة التيار، ليتوصلوا بعدها إلى توقيع عريضة شعبية وتسليمها لمختار الطبالة، تتضمن المطالبة بمخالفة سارقي التيار الكهربائي ومن يدعمهم من المتنفذين فماذا كان الرد؟

وفي الأيام التالية داهمت إحدى الدوريات الأمنية الحي، وجرى اعتقال عدد من سكان المنطقة وبتهم عديدة منها: «بيع مواد مستعملة مسروقة، إيواء أشخاص غير مسجلين على عقود الإيجار.. إلخ»، حيث دام الاعتقال لمدة وصلت إلى أسبوعين. خلال هذه المرحلة، قامت فرق طوارئ الكهرباء مع بعض الدوريات بإعادة إصلاح بعض الخطوط، بالتوازي مع مداهمة بعض أصحاب الورش الصغيرة، غير المدعومين من إحدى الجهات، والإبقاء على خطوط مسروقة للمدعومين، ليعود التيار الكهربائي للمنازل، بعد جهد جهيد، وفق ساعات التقنين النظامية «2-4».

من الذاكرة

■ محمد علي طه

ماهية الحل السوري

منذ كنا صغاراً، اختزنت ذاكراتنا الكثير من أخبارٍ سمعناها من الكبار الذين عاشوا مرحلة الاحتلال الفرنسي الغاشم، والانتفاضات الشعبية والثورات الوطنية في وجه تسلطه وقمعه واستغلاله.

فقد نصّب المحتل صنائعه حكاماً للدولة ومنهم على سبيل المثال الشيخ تاج الحسيني الذي عيّن رئيساً للجمهورية السورية عام 1928، ونظراً لتماديه في العمالة نزل الناس إلى الشوارع يهتفون: ««شيخ تاج يا بومة.. يا بو اللفة المبرومة

عطيني شعرة من دقنك.. لخيّط هالبيتونه»».

وحين رفع الحاكم سعر رطل الخبز «2,5 كغ» من سبعة وعشرين قرشاً ونصف إلى ثلاثين قرشاً، انتفض الشعب في مظاهرات عارمة تهتف: ««جوعانين جوعانين... رطل الخبز بتلاتين»»، مما أجبر الحاكم على إعادة السعر إلى ما كان عليه، حينها شاع القول المأثور ««شر البلية ما يضحك»» هذا في الأمس البعيد والقريب، أما اليوم وفي أتون العنف والقتال والخراب والآلام، فيعود هذا القول إلى التداول بقوة، ولكن مع إبدال ««ما يضحك»» بـ ««ما يصرع»»، وقد شرح القاموس معنى مادة ««صرع»» فقال: «صرعه يصرعه صرعاً ومصرعاً : طرحه على الأرض، وصُرع فلانٌ أصابه الصرعُ، والصرع علة عصبيةٌ مزمنة تتميز بنوبات غيبوبة أو تشنجات، أو كليهما، ويصاحبها في الأدوار الأخيرة اضطراب عقلي!».

وفي واقع الأمر فإن الكارثة التي تستنزف شعبنا بلغت حدوداً فاقت كل التصورات، وهي تنذر بأفدح العواقب إن استمرت.

وبعيداً كل البعد عن تهافت التنظير والمنظرين وبالتزام حي وأمين بقضايا الشعب والوطن، يبرز بشكل أوضح فأوضح الخط السياسي لحزب الإرادة الشعبية المنطلق أصلاً من القناعة بأن الرائد لا يكذب أهله، هذا الخط الذي تقوم به صحيفة قاسيون كوسيلة موثقة بإيصاله إلى أوسع أوساط الجماهير: بأن خروج سورية من الأزمة الراهنة يأتي من ملاقاة استحقاقات المصالح العميقة للشعب السوري المتمثلة اليوم في المهمة الوطنية الثلاثية رقم «1» وهي أولاً إنهاء الكارثة الإنسانية، وأولاً إنجاز التغيير الوطني الديمقراطي الجذري والعميق والشامل، وأولاً مكافحة الإرهاب...

إن الساحة تنتظر الرواد!

الدعم ضرورة اقتصادية اجتماعية سياسية!

■ معن خالد

لقد غطت قاسيون معظم أبعاد قضية رفع الدعم عن المحروقات وهي تود في ختام هذا الملف أن تثبت مجموعة من الأفكار.

إن جوهر فكرة الدعم تنطلق من ضرورتها السياسية، فوجود دور اقتصادي للدولة هو الأساس الذي يشتق منه دور الدولة السياسي، وإن أي مساس في أحدهما يؤدي إلى مساس في الآخر، كما أن الدعم أداة في التحكم بالأسعار وهذا ضروري في مواجهة الفقر الذي يعد شكلاً من أشكال انتهاك السيادة الوطنية.

يعتبر الدعم ضرورة اقتصادية-اجتماعية وذلك لتغطية الفارق بين الحد الأدنى للأجور والحد الأدنى لمستوى المعيشة والذي بلغ في الظروف السورية الحالية حوالي 70 ألف ليرة. وليس كما تراه الحكومة تكاليفاً مالية تتكبدها هي، فهذه الأموال مأخوذة من الشعب أصلاً وهو صاحبها وليست الحكومة سوى مجرد مدير لهذه الأموال، وإذا أرادت الحكومة رفع الدعم فعليها أن تبحث أساس هذه القضية الاقتصادي وهو الانخفاض الكبير في الأجور الذي يستحق بحثاً عميقاً وكبيراً.

ينبغي تذكير واضعي السياسات والحكومة صاحبة نموذج اقتصاد السوق و"عقلنة الدعم" أن الدول الرأسمالية عرفت التدخل في النشاط الاقتصادي عبر الدعم وغيره تاريخياً، بل وسعته وزادته وعمقته في الأزمات، ونحن اليوم نمر في أقسى أزمة عرفتها الدولة السورية، فلماذا يصر هؤلاء على إبعاد الدولة عن دورها في رعاية مواطنيها في هذه الظروف!

باتت الحكومة تحقق أرباحاً اليوم من بيعها للمواد المدعومة سابقاً كالمحروقات التي لم تتوفر بالكميات الضرورية كما ادعت الحكومة التي رفعت سعر المحروقات بذريعة تأمين الكميات، وإن كل ذلك يدل على أن رفع الدعم جاء استكمالاً لمشاريع سابقة ومغازلة للمنظمات الدولية سيئة الصيت في تخفيف الإنفاق العام، كما يأتي تماشياً مع مصلحة قوى السوق التي ستشارك الحكومة جزءاً من الأرباح عبر الخصخصة والاستثمار والتربح من قطاعات جديدة على حساب لقمة الشعب السوري المحاصر.

كان ومازال من الممكن العودة إلى الدعم، لا وبل توسيعه ليصبح عملية إنتاجية كاملة، وذلك عبر العمل على إنتاج سلة استهلاكية مدعومة مكونة من مواد منتجة محلياً، وهو مايحل العديد من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية عبر دعم معيشة المواطن، وتحريك عجلة الإنتاج وتخفيض معدلات الاستيراد لتوفير فاتورة القطع الأجنبي.

6 مستثمرين للنقل الداخلي في دمشق..
إيرادات سنوية بأكثر من ملياري ليرة..

وسط دوامة النقل ومشاكله والازدحام الخانق في مدينة دمشق، ثمة من ينتظر لساعات، ومن يمشي مسافات لم يكن مقبولاً قطعها سيراً على الأقدام في ظروف ما قبل الأزمة، وثمة من يقف لساعات وساعات على طوابير تعبئة المازوت، ويعمل لأكثر من 12 ساعة يومية على السرافيس، لتتشارك أكثر من أسرة في الدخل المحصّل من عمل سرفيس لنهار كامل، مقابل كل هؤلاء ثمة من لا يعمل، ولا يمشي، ولا ينتظر، بل يمتلك مالاً كثيراً فقط، و«يستثمر» في هذه الخدمة الضرورية، محققاً أرباحاً كبيرة.

■ عشتار محمود

نتكلم هنا بالتأكيد عن المستثمرين الخاصين في قطاع النقل الداخلي، الذين يبلغ عددهم ست شركات عاملة اليوم في دمشق، تحولت باصاتها المكتظة بشكل غير مسبوق بالركاب، إلى واحدة من أهم معالم الأزمة المرورية تحديداً، والأزمة السورية عموماً.

6 شركات في دمشق و230 باص معلن

تعمل في دمشق ست شركات، لستة مستثمرين، تعاقدوا في وقت سابق مع الشركة العامة للنقل الداخلي في دمشق، على استثمار خطوط كانت تغطيها الشركة العامة سابقاً.

يعلن هؤلاء المستثمرون للشركة العامة بأنهم يشغلون حوالي 230 باص على أكثر من 9 خطوط في دمشق، بحسب معلومات حصلت عليها قاسيون.

يدفع سكان دمشق أكثر من ملياري ليرة لمستثمري النقل الداخلي الستة في العاصمة ليحصل عمال الشركات على عُشرها والمستثمرون على أكثر من نصفها

فسخ العقود واستمرار الاستثمار

كانت هذه الشركات محل جدل حكومي في وقت سابق من العام الماضي، إلا أن هذا الجدل قد أغفل، دون أي إجراءات أو محاسبة، على الرغم من دلالاته الهامة. فعلى سبيل المثال أعلن وزير الإدارة المحلية بشهر 5 –2014 أن العقود قد فسخت مع معظم الشركات المستثمرة، وأوضح أن: «أسباب فسخ العقود تتعلق بعدم تقيد شركات الاستثمار بالتعليمات الناظمة لعملها، سواء من حيث عدد الباصات المطلوب تواجدها على الخط، أو تواتر الحركة اللازم، أو التقيد بالتعرفة الموضوعة». كما مر على صفحات الإعلام المحلي، معلومات أكدت أن الشركات المستثمرة، مساهمة في وصول المازوت المدعوم «سابقاً» إلى السوق السوداء، عوضاً عن تشغيل كامل باصاتها بالمازوت المقدم لها!.

فالشركات تعمل اليوم على الرغم من فسخ عقود معظمها، وهذا يطرح تساؤلاً جدياً عن آلية تسديد التزاماتها للشركة العامة، ولوزارة النقل، وحول الضمانات التي تلزمها بالتسديد طالما أنه ما من عقد يلزم!.

قاسيون ستقدر إيرادات الشركات المستثمرة التي تحصل عليها من سكان دمشق، ومواطنيها، وينبغي قبل ذلك، التذكير بتكاليف النقل الكبيرة بالقياس إلى دخل معيل الأسرة السورية، في الظروف الحالية.

تكاليف النقل على الأسرة

تحولت تكاليف النقل إلى واحدة من أهم أعباء السوريين، حيث ارتفعت تكاليفه مع إلغاء الحكومة لدعمها لمادة المازوت، حيث تستهلك هذه الحاجة الضرورية للأسرة السورية، قرابة نصف دخل رب الأسرة العامل اليوم.

حيث يبلغ تقدير الحد الأدنى لتكاليف النقل لأسرة من خمسة أشخاص بمقدار 13500 ل.س شهرياً، بافتراض أن 3 أشخاص يتنقلون فقط بشكل يومي، بتكلفة 150 ل.س يومياً. وهذه التكلفة تبلغ 56% من الأجر الوسطي 20000 ل.س لرب الأسرة العامل، مضافاً إليه «مكرمة» الـ 4000 ل.س!.

أكثر من مليار ليرة ربح صافٍ للمستثمرين..

نستطيع من خلال المعلومات الواردة، ومجموعة من الافتراضات الأولية، المبنية على المراقبة اليومية والواقعية لعمل باصات شركات النقل الداخلي الخاصة، أن نصل إلى إيجاد تقدير أولي لإيرادات وأرباح الشركات الخاصة العاملة في قطاع النقل الداخلي في دمشق فقط، والافتراضات معتمدة على عاملين في مجال النقل الداخلي، وفق التالي:

الافتراضات الأولية والإيرادات

- 230 باص.
- 6 رحلات يومية.
- 140 راكب في الرحلة– ذهاب وإياب.
- 40 ل.س أجرة الراكب.

2,3 مليار ل.س الإيراد السنوي للشركات

33600 ل.س الإيراد اليومي لباص: بستة رحلات يومية «ذهاب وإياب» تُقل الباصات 140 راكباً «70 ذهاباً–70 إياباً»، بأجرة وسطية 40 ل.س للراكب. محسوبة وفق التالي: 6× 40×140= 33600 ل.س.

● **7,7 مليون ل.س الإيراد اليومي للشركات:** الإيراد اليومي لـ 230 باص تشغلها الشركات على خطوط داخل دمشق: 33600 × 230= 7,7 مليون ل.س.

● **192 مليون ل.س الإيراد الشهري للشركات:** الإيراد الشهري لـ 230 باص تعمل لصالح الشركات، بمقدار 25 يوم خلال الشهر: 7,7 × 25= 192 مليون ل.س.

● **2,3 مليار ل.س الإيراد السنوي للشركات:** الإيراد السنوي للشركات بباصاتها العاملة يبلغ: 192 مليون بالشهر × 12 شهر= 2,3 مليار ل.س.

676 مليون ليرة تكاليف المازوت والصيانة

بحسب المعلومات التي حصلت عليها قاسيون، فإن باص النقل الداخلي العام قبل الأزمة كان يحتاج يومياً إلى مازوت بمقدار 1000 ل.س، بفرض تضاعف التكلفة بمقدار تضاعف أسعار المازوت من 15 ل.س، إلى 125 ل.س، فإن التكلفة اليومية للمازوت لباص تبلغ قرابة 8300 ل.س، وبفرض أن تكاليف الصيانة تبلغ 1500 ل.س يومياً للباص، فإن مجموع تكاليف المازوت والصيانة السنوية للباصات تبلغ مقدار: 676 مليون ل.س تقريباً.

200 مليون ليرة تكاليف أجور عمال

أجور السائقين: بفرض أن الشركات تشغل على كل باص، سائقين، أي حوالي 460 سائق، بأجر وسطي للسائق 24 ألف ل.س، وهو مقدار الأجر الوسطي في القطاع العام، مضافاً إليه 4000 ل.س الزيادة الاخيرة. فإن تكلفة أجور العمال تقاس بالتالي:

230 باص× 2 «سائقين» × 24000 ل.س أجر شهري× 12 شهر= 132 مليون ل.س.

أجور الإداريين: بفرض أن عدد العمال الإداريين في الشركات نصف تعداد السائقين أي حوالي 230 عاملاً بالأجور ذاتها: فإن أجور الإداريين وفق افتراضاتنا تبلغ: 66 مليون ل.س.

ومجموع أجور العمال 198 مليون ل.س، أي قرابة 200 مليون ل.س، وهو ما يعادل 8,6% من الإيرادات، أي أقل من عُشرْ الإيرادات.

التكاليف قرابة 38% من الإيرادات

وفق هذا التقدير الاولي، فإننا نستطيع أن نستنتج أن التكاليف السنوية لهذه الشركات العاملة في قطاع النقل هي 38% من الإيرادات المقدرة فقط، ليتبقى أرباح تقارب 1,4 مليار ل.س تعود لأصحاب الشركات والأموال المستثمرة في هذا القطاع، تحصل شركة النقل الداخلي على نسبة منها، وقد لا تحصل في ظل فسخ العقود، واستمرار عمل الشركات!.

رفع سعر الخبز «هدف بحد ذاته»..
والباقي مجرد أرقام!

ارتفاع تكاليف إنتاج الخبز، والدعم الكبير المقدم له مع جملة من الأرقام والإثباتات، هي بمثابة «الديباجة» الحكومية المتكررة، لتبرير رفع أسعار الخبز، وتوفير بضعة عشرات من المليارات للخزينة العامة!

■ قاسيون

أعلن وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك، لإحدى الفضائيات العربية بأن تكلفة كغ الخبز 88 ل.س/كغ في بداية 2015، وسبق ذلك تصريح للوزير السابق بتاريخ 7–2014 بأن تكلفة كغ الخبز في ذلك الوقت، بلغت 70 ل.س/كغ، بينما كانت الأرقام من وزارة التجارة الداخلية، التي جمعتها قاسيون في عام 2013 تدل على أن تكلفة كغ من الخبز في 2013 كانت 12,5 ل.س/ كغ.

2013: استيراد أعلى كلف أقل!

قاسيون تطرح تساؤلاً حول الارتفاع الكبير في التكلفة بين 2013 و2014، مع العلم أن الكثير من المؤشرات تقول بأن التكلفة في عام 2013، يجب أن تكون أكبر من التكلفة في العام التالي. فعام 2013 هو العام الذي توقفت خلاله أغلب المطاحن العاملة، وعاد جزء منها للعمل لاحقاً لتزداد نسبة الإنتاج المحلي من الطحين في الأعوام اللاحقة، وهذا يجب أن يخفف من التكلفة، ولكن ذلك لم يتم. كما أنه في عام 2013 تم استيراد 2,4 مليون طن من الطحين، أي أكثر من الحاجة السنوية البالغة تقريباً 2,2 مليون طن تقريباً، وبسعر 580* $ للطن من الأموال المجمدة السورية في فرنسا، وهذا يعني تكلفة استيراد دقيق تتجاوز مليار دولار.

* هذا السعر المسجل في 2013، يفوق أعلى سعر عالمي في حينه والبالغ 328 $ لطن الطحين، بينما كان سعر روسيا 287$!.

2014: استيراد أقل كلف أعلى!

أما عام 2014، فقد سجل إنتاج جزء هام من الطحين محلياً، والعجز المحلي المعلن تتفاوت أرقامه لكنها لا تتعدى 160 ألف طن سنوياً. يضاف إلى ذلك أن عام 2014 شهد استيراد الطحين من الخط الائتماني الإيراني، بأسعار بلغت 75000 ل.س للطن، أي قرابة 375 $/طن بسعر صرف 200 ل.س/$ في 2014. وبحسب أرقام المؤسسة العامة للتجارة الخارجية في 12–2014 فإن مجمل استيرادها للطحين كان من الخط الائتماني، ولم يتعدى كلفة 3,8 مليار ل.س في عام 2014، وهذا يطرح تساؤلات حول إعلان وزير التجارة السابق بتاريخ 11–3–2014 بأن تكلفة استيراد الدقيق ستكون في 2014: 138 مليار ل.س!، وهي كانت أهم ذريعة لرفع أسعار الخبز للمرة الأولى في 2014.

2015 «توقف» الاستيراد.. كلف أعلى!

أما بالنسبة لعام 2015، فإن الجهات المتعلقة بعملية الإنتاج، مثل إدارة المطاحن العامة، فقد كانت شديدة التفاؤل وأعلنت في بداية العام أن الاستيراد سيتوقف قريباً، والعجز لا يتجاوز 200 طن يومياً، أي حوالي 73 ألف طن في العام فقط سيتم استيرادها.

النهب في الاستيراد والتهريب

ربما كان الأجدى البحث عن توفير الموارد الحكومية من مصادرة أموال المسؤولين عن عقد صفقات استيراد نهبت المال العام بمبالغ تصل إلى 90 مليار ل.س، أو من المسؤولين عن وجود شبكة سوق سوداء للطحين المدعوم، بدلاً من البحث عن توفير الموارد وتخفيف تكاليف إنتاج الخبز مما تدفعه الأسر السورية لقاء ربطة الخبز اليومية!!.

رفع سعر الخبز «هدف بذاته»

الهدف من التذكير بالأرقام أو التصريحات المتناقضة هو القول بأن عدم الوضوح يلف موضوع كلف إنتاج الخبز، لتقدم دلالات تقول بأن الهدر والنهب السابق في عمليات الاستيراد، مع الهدر في عمليات الإنتاج المحلي، وتسريب الطحين المدعوم، والمازوت المدعوم المخصص للأفران، هي النقطة التي يجب أن تتمركز حولها الحكومة، إذا ما كانت تبحث عن تحقيق وفورات، وتخفيف التكاليف عندما رفعت أسعار الخبز.

لكننا نعلم جميعاً، بأن الهدف ليس تحقيق وفورات بعشرة مليارات ليرة أو أكثر، من ربطة الخبز، وإنما الهدف هو رفع سعر الخبز، لأنه يقدم الإشارة الكافية على الإصرار والتعمد في الذهاب بطريق سحب الدولة من مهماتها الاقتصادية الاجتماعية، وتركها للسوق.

قرابة مليار دولار لاستيراد الطحين من فرنسا في 2013 و3،8 مليار ليرة من إيران في 2014 وكلفة الخبز ترتفع في 2014 لتبرير رفع السعر!

54%..
الثروة الحيوانية إلى النصف؟!

لا يظهر إحصاء دقيق للثروة الحيوانية خلال الأزمة، يوضح تراجع أعدادها وذلك نتيجة طبيعية لخروج مناطق واسعة من دائرة التواصل مع الجهات الإحصائية الزراعية الرسمية. ولكن استيراد تجار القطاع الخاص للأعلاف، سواء لصالح الجهات الرسمية أو لصالحهم، يستطيع أن يعطي دلالة على تعداد الثروة الحيوانية، من خلال الكميات التي تطلبها السوق المحلية من الأعلاف، سواء للدواجن أو للماشية، مع العلم أن تجار القطاع الخاص أكثر قدرة بالتأكيد على الوصول إلى كافة المناطق.

الكميات المستوردة من الأعلاف في 2010: 2,2 مليون طن، يقابلها الكميات المستوردة في 2013: مليون طن.

ما يدل على تراجع في كميات الأعلاف المستوردة بمقدار 54%، وهذا يسمح لنا بتقدير نسب تراجع الماشية في سورية، أو على الأقل التي يستطيع مربيها إيصالها إلى الأسواق، وتستطيع الأسواق الوصول إليها وتأمين مستلزماتها، ومن المتوقع أن التراجع هو أكبر من هذه النسبة، تحديداً مع تراجع المراعي الطبيعية والمنتجات الزراعية التي كانت تستخدم مخلفاتها كأعلاف.

300%
التضخم في أسعار المستوردات

بينما انتقلت أسعار الطن من كسبة فول الصويا من 24,4 ألف ل.س للطن في 2011، إلى 39,3 ألف ل.س 2012 نصف أول، إلى 75,1 ألف ل.س/طن 2013 نصف أول، إلى 98 ألف ل.س/طن. أما بالنسبة للذرة الصفراء فقد ارتفعت أسعار الطن المستورد من 18950 ل.س 2011، إلى 22 ألف ل.س في 2012، إلى 37,5 ألف ل.س 2013، وصولاً إلى 48 ألف ل.س للطن. أي أن نسبة الارتفاع بلغت 158% في الذرة الصفراء، وينبغي التذكير بأن الذرة الصفراء هي منتج محلي واسع الانتشار، إلا أن تراجعه يعود إلى الاضطراب في مناطق إنتاجه الرئيسية في المنطقة الشرقية. وكلا المادتين كسبة فول الصويا، والذرة الصفراء، تعتبر من أهم المكونات العلفية وتحديداً بالنسبة لغذاء الدواجن. التي ارتفعت أسعارها من 120 ل.س للكغ في عام 2010 للفروج المذبوح إلى 500 ل.س وفق نشرات أسعار رسمية. أي أن الارتفاع في الأسعار التي يدفعها المستهلك بلغ: 316% أيضاً. وفي تقارب نسبة الارتفاع دلالة هامة على أن تغيرات أسعار مستوردات الأعلاف يعتبر العامل الحاسم في تغيرات أسعار لحوم الفروج تحديداً.

5%
رفع رسوم الأعلاف

الحكومة في جملة تغييراتها للرسوم الجمركية، التي خفضت فيها الرسوم على معظم المواد المستوردة، ولم تستثن أية مادة ذات طابع استهلاك ترفي، قررت أن تستثني مستوردات الأعلاف من تخفيض الرسوم، فكانت الأعلاف إحدى المواد التي ارتفعت رسومها من 1% إلى 5%!. أي أن الحكومة ستحصل في العام القادم من تجار استيراد الأعلاف على قرابة 3,6 مليار ليرة من الذرة الصفراء وكسبة فول الصويا فقط!. وهذه سيدفعها التاجر المستورد للحكومة، ويأخذها من المنتج أو المستهلك. قاسيون بناء على هذه الأرقام وغيرها ستستكمل ملف الثروة الحيوانية، وقطاع الأعلاف في العدد القادم 695.

المؤسسات الدولية:
العدالة في توزيع الدخل شرط للنمو والقضاء على الفقر!

تستعرض قاسيون، في ظل استكمال تقاريرها عن الاقتصاد الدولي لعام 2014 الفائت، أهم النقاط في تقارير المؤسسات الدولية، والتي نشرت مؤخراً بعضاً من تقاريرها عن وضع الاقتصاد العالمي في العام المنصرم، وقد تناولت قاسيون في هذا العدد التقارير الصادرة عن المؤسسات الدولية الأبرز وهي: صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية البشرية «UNDP»، متوخية تسليط الضوء على الجوانب الاجتماعية والتنموية التي تعكس شيئاً من تطورات الاقتصاد الدولي المأزوم.

■ إعداد: قاسيون

وفقاً لمستجدات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي[1] الصادر عن صندوق النقد الدولي في 20 كانون الثاني 2015، فإن النمو العالمي سينخفض 0،3% لتبلغ توقعاته للفترة بين 2015–2016 حوالي 3،5% وهو التخفيض الثاني لهذه التوقعات من نيسان الماضي، حيث توقع لها سابقاً النمو عند حدود 3،8% في تشرين الأول وقبلها بـ 3،9% في تقرير نيسان 2014. ويعزو صندوق النقد التراجع الأخير في توقعات النمو إلى ضعف النشاط الاقتصادي في بعض كبرى البلدان المصدرة للنفط بسبب الهبوط الحاد في أسعاره. بالإضافة إلى تقلبات أسواق المال في اقتصادات الدول الصاعدة واستمرار الركود في اليابان والاتحاد الأوروبي على الرغم من تحسن توقعات النمو للولايات المتحدة، وفقاً لما جاء في التقرير.

البنك الدولي يخفض أغلب الفقر في 2030 بشروط؟!

رغم كل ذلك يبني البنك الدولي الشريك الثاني لصندوق النقد توقعاته وآماله ومشاريعه لتحقيق الهدفين التاليين[2]:

– إنهاء الفقر المدقع عبر تخفيض نسبة السكان الذين يعيشون على أقل من 1،25 دولار إلى نسبة 3% من سكان العالم حتى عام 2030 والبالغين 14،5% من السكان في عام 2011!.

– تحسين مستوى المعيشة لـ40% الأفقر من سكان العالم.

وبغض النظر عن مدى دقة نسبة الفقر الحالية ومعيار الفقر الذي يتخذه البنك الدولي، فهي معايير وأرقام تستدعي التدقيق، إلا أننا سنسعى إلى شيء من تقييم احتمالات إنجاز هذه المهمة في ظل هذه الأرقام المعلنة.

يرى البنك الدولي أن هذين الهدفين قابلين للتحقيق ضمن معدل نمو للاستهلاك الفردي بمعدل 4% خلال الأعوام الخمسة عشر القادمة وذلك في ظل عدم اختلال توزيع الدخل القومي الحالي. ويجد البنك الدولي أن سيناريوهات النمو العالمي التي بلغت وسطياً حدود 1،7% والتي تتراوح بين 0،6% للدول المتقدمة و4% للدول النامية تسمح بإيصال نسبة الفقر المدقع إلى 5% بحلول 2030 أي على بعد نقطتين فقط من الهدف المرسوم!. أما معدل النمو المتوقع في عام 2015 والقريب من الـ 4% فهو كافٍ فيما لو استمر لتحقيق هذين الهدفين.

لكن ماذا لو اختل سيناريو النمو المضطرب والذي لم يثبت حتى اللحظة؟ وماذا لو كانت نسب توزيع ذلك النمو في اختلال دائم. كيف سينتهي الفقر إلى افتراضات البنك الدولي في ظل النمو المضطرب واستمرار اللاعدالة في التوزيع وهما الشرطان الرئيسيان للقضاء على الفقر من وجهة نظر البنك الدولي؟!

الأمم المتحدة: عدم المساواة شملت 70% من السكان

يشير تقرير التنمية البشرية[3] الصادر عن الـ«UNDP» في 2014، أن هنالك علاقة سلبية بين عدم المساواة والتنمية البشرية، فعدم المساواة يقلل من سرعة التنمية البشرية وقد يجعلها تتعثر. كما يضيف التقرير أنه على الرغم من انخفاض المؤشر الشامل لعدم المساواة «يشمل عدم المساواة في كل من الصحة والتعليم والدخل» إلا أنه غير كاف لتعويض زيادة عدم المساواة في الدخل رغم التقدم في مجال مؤشري الصحة والتعليم.

ويبين تقرير التنمية البشرية أن ظاهرة عدم المساواة في الدخل بين عامي 2010 و2014 ارتفعت في كل من دول شرق آسيا والمحيط الهادي، ودول شمال آسيا، ودول جنوب الصحراء الكبرى في إفريقياً، وشملت أكثر من 50% من البلدان التي فيها 70% من سكان العالم. بينما لم تتغير بشكل جدي في البلدن العربية، وتحسنت بشكل رئيسي في دول أمريكا اللاتينية وأوروبا ووسط آسيا فقط وهي المناطق التي تحوي 25% من سكان العالم فقط. كما تحدث التقرير عن ميلين لهذه الظاهرة، حيث يرى انخفاض ظاهرة عدم المساواة بين البلدان بينما تزداد عدم المساواة داخل كل بلد. مايعني عملياً استمرار ظاهرة عدم المساواة بشكل كبير و"معند" وفقاً لوصف التقرير!

يقدر تقرير التنمية البشرية أن ثلثي سكان العالم الأفقر سيتلقون 13% من الدخل العالمي فقط، بينما سيستحوذ الـ1% الأغنى على 15% من الدخل. كما يقول التقرير أن نصف الثروة العالمية يملكها أغنى 1%، وأن أغنى 85 شخصاً يحوزون ثروة تعادل ثروة النصف الأفقر من السكان وهم 3،5 مليار إنسان.

ترابط الفقر وعدم المساواة والنمو!

لم تعد ظاهرة عدم المساواة في الدخل خطرة من حيث أبعادها الاجتماعية، فهي اليوم ذات بعد اقتصادي هام، فهي تؤثر على نمو الناتج القومي، ويثبت تقرير البنك الدولي حول مراقبة الوضع العالمي 2014–2015، هذه الفكرة، حيث يرى أن كل زيادة بمقدار نقطة في مؤشر «جيني» لعدم المساواة تؤدي إلى تخفيض نمو الدخل بمعدل 0،2%، وذلك بالنسبة للبلدان المتقدمة كألمانيا والدنمارك والسويد، والتي أصيبت بظاهرة عدم المساواة أيضاً. حيث يشير تقرير البنك الدولي إلى أن متوسط دخل أغنى 10% من السكان يفوق الـ10% الأفقر بـ 9،5 مرة، بينما كان يفوقها ب 7 مرات فقط قبل 25 عاماً هناك. كما أن 11% من سكان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية[4] أصابهم الفقر النسبي. وفي المقابل ووفقاً لتقرير التنمية البشرية فإن زيادة نمو الدخل بمعدل 1% يؤدي إلى تخفيض الفقر بمعدل 4،3% في المجتمعات الأكثر عدالة، إلا أن نسبة النمو تلك لاتخفض الفقر إلا بمعدل 0،6% بالنسبة للمجتمعات الأقل عدالة.

■ هوامش:

● 1-صدر عن صندوق النقد الدولي تقرير «آفاق لاقتصاد العالمي» في نيسان 2014 وتم تحديثه في تشرين أول من نفس العام، وصدر مرفق مستجدات لهذا التقرير في كانون الثاني 2015.

● 2-وذلك وفقاً لما جاء في تقرير مجموعة البنك الدولي حول مراقبة الوضع العالمي 2014-2015، إنهاء الفقر والمشاركة في الازدهار.

● 3-تقرير برنامج الأمم المتحدة للتنمية البشرية عام 2014.

● 4-دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية وهي 34 دولة معظمها من دول أمريكا الشمالية وأوربا.

يقدر تقرير التنمية البشرية أن ثلثي سكان العالم الأفقر سيتلقون 13% من الدخل العالمي فقط بينما سيستحوذ الـ1% الأغنى على 15% من الدخل العالمي

خلاصة:

لقد أظهرت تقارير المؤسسات الدولية الثلاث، الأمم المتحدة، وصندوق النقد والبنك الدوليين، وبغض النظر عن منهجية تحليل الأرقام ووضعها من قبل المؤسسات الدولية التي نختلف معها كثيراً، أن حل مشكلة الفقر على الصعيد العالمي باتت ترتبط بمحددين اثنين هما النمو والعدالة في توزيع الدخل. كما أظهرت هذه التقارير أن مشكلة العدالة الاجتماعية أو عدم المساواة وحلها هو شرط أساسي لحل إشكالية النمو سواء على المستوى العالمي أم على مستوى كل بلد. كما رأت هذه التقارير أن المدد الزمنية لحل هذه المشاكل هي مهمات طويلة الأجل، وأن لاحل لهذه المشاكل في الأفق المنظور وفق الأدوات القائمة. وأكدت هذه التقارير أن كلاً من ظاهرتي الفقر وعدم المساواة هما في ازدياد وباتتا تهددان كل دول العالم بما فيها العالم المتقدم. وإن الأخطر من كل ذلك أن حل مشكلة خطيرة كالفقر بات مرهوناً بانتعاش واستمرار النمو الاقتصادي العالمي الذي أصبح أكثر عرضة للانخفاض والركود والتقلب من ذي قبل، كما أن ظواهر النمو الاقتصادي والفقر والعدالة في التوزيع باتت ظواهر أكثر ترابطاً من السابق..

صدمة السوق بالدولار..

هذه المرة من فعل الحكومة!

ينخفض سعر صرف الليرة السورية مقابل الدولار الأمريكي، يهتاج المضاربون، تتوقف الأسواق عن الحركة، وتتراكم الأرباح في جيوب التجار. ما هو السبب ومن هو المستفيد وكيف يحدث هذا ولماذا؟

سأل وزير الاقتصاد في مقابلة على الإعلام السورية في تشرين الأول عن طرق تمويل استيراد القطاع الخاص للمازوت بالعملة الأجنبية وتهرب حينها من الإجابة الحاسمة

■ جورج مخايل

منذ مدة قريبة بدأ سعر صرف الدولار الأمريكي يرتفع ببطء أمام ليرتنا، يرجع ذلك إلى محصلة أسباب منها المعلن ومنها المخفي، فقد أعلن مصرف سورية المركزي على لسان حاكمه أن السبب يعود إلى المضاربة الخارجية في الأسواق المجاورة وأنه سوف يتدخل في تلك الأسواق لعكس حالة عرض الليرة السورية. هو سبب لا شك، ولكنه أحدها.

أسباب أخرى كالمضاربة، أيضاً هي من الأسباب المعلنة والتي لا تخفى على أحد، حيث تجعل من سعر الدولار يتأرجح مقابل الليرة السورية لتحقيق أكبر عوائد ممكنة إلى جيوب المضاربين. الأسباب الأمنية أيضاً لها حصة من مجمل الأسباب التي تؤثر على ليرتنا.

سنركز في هذه المقالة على السبب الذي كان له الحصة الأكبر في الارتفاع الأخير الذي طال الدولار، وهو ارتفاع مبلغ الطلب على الدولار في السوق والذي قال البعض أن حاكم مصرف سورية تحدث عن تضاعفه من 5 مليون دولار يومياً إلى 10 مليون دولار يومياً، وذلك بسبب دخول تجارات لم تكن موجودة في السابق، أي استيراد القطاع الخاص للمازوت، والتي سُئل وزير الاقتصاد في مقابلة على الإعلام السورية في تشرين الأول عن طرق تمويلها بالعملة الأجنبية وإشكالاتها وتهرب حينها من الإجابة الحاسمة.

50 مليون دولار لـ8 طلبيات!

لقد زادت التشريعات التي سنتها الحكومة والتي تسهل أمور المستوردين في قطاعات جديدة الطلب على القطع الأجنبي بشكل كبير، ليصل إلى ما يقدر 180% في هذا الشهر نسبة إلى مبلغه في الأشهر الماضية أي أكثر من الضعف بكثير، وكان أبرز هذه التشريعات السماح باستيراد المازوت للقطاع الخاص الذي خلق طلباً هائلاً في السوق للقطع الأجنبي، حيث أوردت إحدى الصحف المحلية أن المصرف المركزي منح ثماني رخص لاستيراد مادة المازوت، وبحسب الصحيفة فإن كلفة الطن الواحد من المازوت وصلت إلى 750 دولاراً بدون أجور النقل وبحساب 7500 طن للمستورد الواحد بحراً و1000 طن براً حسب قرار وزارة الاقتصاد، أي أن مجموع الطلبية لكل تاجر حوالي 8500 طن، وقيمتها بناء على السعر الذي أوردته الصحيفة 6،3 مليون دولار للتاجر الواحد، وهو مايشكل بمجموعه فإن ذلك يشكل طلباً بقيمة 51 مليون دولار أمريكي إذا احتسبنا قيمة إجازات الاستيراد الثماني.

شكلت هذه الطلبات الإضافية عبئاً ضخماً على السوق وأخلت بالتوازن الذي كان حاصلاً في السابق، وإن هذا السبب يفسر إلى حد بعيد آخر ارتفاعين للدولار في نهاية العام الماضي وفي نهاية شهر كانون الثاني من العام الجاري.

21 حالة مخلة بالشروط؟!

كان من المتوقع ككل مرة أن يتدخل مصرف سورية المركزي عن طريق طرح مبلغ من الدولار ليشبع عطش التجار والمضاربين، وهذا ما حصل.

قرر مصرف سورية المركزي ضخ مبلغ ستة ملايين ونصف من الدولارات ليتدخل بهم في سوق القطع الأجنبي، ليظهر الرقم ضئيلاً مقارنة بالتدخلات السابقة للمصرف في السوق، يعود ذلك إلى أن المصرف يعرف السبب الحقيقي وراء هذا الارتفاع ويدرك تماماً أن لا مهرب منه ويظهر ذلك في تصريح لمعاون وزير الاقتصاد بقوله: أن السماح باستيراد مادة المازوت بكميات محددة يأتي لتخفيف الضغط على طلب القطع الأجنبي اللازم لتمويل استيراد المشتقات النفطية، وهو ما اعترف به المصرف المركزي لاحقاً، حيث بدأت الأحاديث عن ترشيد الاستيراد وعن ملاحقة التجار الذين استوردوا المازوت دون دفع رسوم، وأكدت صحيفة محلية أن مبلغ مستوردات المازوت التي تهربت من رسوم الاستيراد بلغ 50 مليون دولار وشمل 21 حالة.

توقفت الأسواق يوماً كاملاً إثر الارتفاع الذي حصل في سعر الصرف، قررت العديد من المحال التجارية والشركات الكبرى التوقف عن بيع منتجاتها ريثما يتم تسعيرها بما يتناسب مع سعر الدولار الجديد، هلل المضاربون لتدخل المصرف المركزي وكشروا عن أنيابهم وبدأت عمليات الشراء ترتفع، ما طرحه مصرف سورية المركزي يعتبر حصتهم من البازار الكبير الذي يجري في البلاد، في اليوم التالي ارتفعت كل الأسعار، واختنقت الأسواق بالشراة الحائرين من أمرهم، المصعوقين على رؤوسهم بعد أن طالتهم كارثة القذائف الإرهابية بالسياق نفسه الذي طالتهم نتائج سياسات وضعتها ونفذتها الحكومة.

مجموع الطلبية لكل تاجر حوالي 8500 طن وقيمتها بناء على السعر الذي أوردته الصحيفة 6،3 مليون دولار للتاجر الواحد وهومايشكل بمجموعه 51 مليون دولار أمريكي

زائد ناقص

قال يد من حديد!!

أكد وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك حسان صفية بذل كل جهد لأجل تأمين المواد التموينية بشكل كاف، حيث تم توفير مادتي البنزين والغاز للمستهلكين مؤخراً وأن مادة المازوت ستشهد المزيد من التحسن خلال المرحلة القادمة وأن هناك توجهاً لتفعيل دور أكبر لمؤسسات التدخل الإيجابي، عبر عمليات الحسم التي أعلنت عنها. وبيّن صفية أنه سيتم العمل على صياغة قرارات وتوجيهات من أجل مكافحة الغلاء والاحتكار والفساد وتأمين وتوفير المواد والسلع الأساسية كافة ووضع حد للتلاعب واستغلال المواطن بحجة أسعار الصرف ..

■■■

رح نستثمر الهوا كمان

أعلنت هيئة الاستثمار السورية وجود مشاريع تعنى بالطاقة البديلة ضمن الخارطة الاستثمارية لديها، حيث أوضح مدير الخارطة الاستثمارية في الهيئة المهندس عدنان جريج في تصريح لإحدى الصحف المحلية أن لدى الهيئة حالياً 11 مشروعاً للطاقة البديلة تعتبر فرصاً استثمارية ناجحة يمكن تنفيذها وإقامتها وقد أعدت الهيئة لكل مشروع منها الجدوى الاستثمارية الأولية وبطاقة تعريف به.

■■■

هواجس حكومية

أكد رئيس مجلس الوزراء وائل الحلقي أن هاجس الحكومة المحافظة على ثبات استقرار الليرة السورية ودعم مقومات صمودها، مبيناً اتخاذ حزمة من الإجراءات الاقتصادية المهمة بهدف ترشيد وضبط الإنفاق والمستوردات وخلق حالة مواءمة بين تأمين المواد وسعر صرف الليرة السورية.

■■■

شو رح تعملو فيهن؟!

حصلت إحدى الصحف المحلية على معلومات تشير إلى أن مصرف سورية المركزي الذي فتح ملف التجار والشركات التجارية التي تستورد بأسماء صناعيين ومخلصين جمركيين تمكن من وضع يده على أسماء لعشرات التجار والشركات ومبالغ القطع الأجنبي التي استوردوا بها من دون دفع أي رسوم مترتبة على عمليات الاستيراد. وتؤكد المعلومات التي وضعها المصرف باهتمام الحكومة أن عدد الحالات التي تم لحظها حتى تاريخ إعلام رئيس مجلس الوزراء بذلك 21 حالة، وأن حجم المبالغ التي أنفقت على الاستيراد بأسماء صناعيين ومخلصين جمركيين وصلت إلى 50 مليون دولار أمريكي.

● عن الصحف المحلية

أدوار قَطَرية قذرة.. تحت الطلب!

بعيداً عن محاولة الطارئين في رفض سياسات قطر لتحميلها المسؤولية الكاملة عن كل مشاكل العالم، من الجدير الإضاءة على أنها لم تتعد عملياً دورها كمصدِّر لقوى الفاشية الجديدة المصنَّعة في المراكز الإمبريالية.

■ سعد خطار

راوغ الحكم القطري كثيراً في علاقاته مع الدول الإقليمية. في بعض القضايا افترق الدور القطري حتى مع السعودية وباقي دول «التعاون الخليجي»، لكن المؤكد أن المناورات القطرية كان لها سقفاً ثابتاً وهو الحفاظ على دور قطر كمنفِّذ لبعض الجوانب من الأجندة الإمبريالية الأمريكية التي لا يسمح «البريستيج» الأمريكي بخوضها بشكل مباشر، أو عندما تريد أمريكا تحميل عبء التجهيز المادي والبشري لأطراف أخرى، لا سيما في الأزمة السوريّة التي تأرجح فيها الدور القطري بموجات موازية تماماً لتبدلات المشروع الأمريكي. حيث لم تبدِ قطر «تعاوناً» في تسهيل عملية إنهاء «المجلس الوطني» ونفخ «الائتلاف» فحسب، بل وصل «تعاونها» هذا حد المرونة في تغيير رأس الحكم القطري إن اقتضت المصلحة الأمريكية ذلك.

اليوم، لزَّمت أمريكا مشروعاً جديداً لقطر، يتمثل في تحويل ليبيا إلى مركز انطلاق للفاشية الجديدة في شمال إفريقيا والمغرب العربي. عملياً يموِّل الحكم القطري جماعة «فجر ليبيا» التي تركز تموضعها في مناطق حدودية مع مصر والجزائر وتونس، أما الفرق بين «داعش» و«فجر ليبيا» فهو تماماً كالفرق بين «داعش» و«جبهة النصرة» في سورية.

تتزامن المهمة الموكلة إلى قطر مع ظهور بوادر انعطاف لدى السلطة المصرية نحو الشرق، أي نحو روسيا التي تخوض حرباً متفاوتةً الأدوات مع مشروع الهيمنة الأمريكي. بناءً عليه يجري إقحام مصر أو ربما توريطها لتنزلق في صراع عسكري طويل الأمد مع المجموعات الفاشية الجديدة التي باتت تهدد أمنها شرقاً وغرباً.

عادةً، يبدأ الطرف المنكسر بالتخلي عن الأحمال الزائدة التي تثقل كاهله وتعيق توجهاته الجديدة. وعلى طول الخط، مني المشروع الأمريكي بانكسارات متلاحقة في الساحات التي بادرَ إلى تأجيج اشتعالها من أوكرانيا إلى سورية واليمن.. إلخ. وبالنظر إلى ما أبدته الإمبريالية الأمريكية من براغماتية عبر تاريخها الطويل وفي العديد من الاستحقاقات التي خاضتها، يمكن استشراف الواقع المستقبلي لقطر التي قد تدفع ثمن وجودها كدولة عندما يخلص مسار الصراع الإقليمي والدولي إلى نهاياته المنطقية.

من الجزائر إلى اليمن:
الخليج أداة تمكين الفاشية الجديدة

الحراك الشعبي الصاعد في أكثر من مكان في العالم ما هو إلا تعبير، بشكل ما، عن تراجع وانهيار الآليات السابقة وسقوط الشكل القديم من المنظومة السياسية والاقتصادية العالمية.

■ عماد بيضون

التغيير الجاري في الميزان الدولي يعني رفع أوزان وانحسار أوزان دولية وإقليمية أخرى. لذلك، تسعى الدول المتضررة من التغيير للعبث بأمن العالم وحرف مسار الحراك الشعبي فيه عبر العسكرة والتصعيد، مما يضمن لها دورها ووزنها في صياغة الحلول اللاحقة، بحيث يعاد تشكيل العالم وفقاً لإرادتها وتحت ضغط أدواتها للحريق، وليس وفقاً لما تقتضيه مصلحة شعوب المنطقة وبحسب الوزن الحقيقي للقوى السياسية.

وبالنظر إلى أن نجاح المخططات مرتبط بشكل مباشر بمحصلة ميزان القوى، فمن الواضح أن التغير بالموازيين الدولية وصعود قوى كبرى مثل روسيا والصين، وغيرها من المناقضين لمشاريع أمريكا وأداتها المتمثلة بدول الخليج، يضع أجلاً ونهاية للعبث الخليجي المتصاعد في منطقتنا.

لصناعة مركز فاشي في ليبيا

لم تكن التطورات المتسارعة في دول شمال إفريقيا والمغرب العربي مناسبة للمشروع الأمريكي الخليجي، ولا سيما مع الارتفاع المتصاعد لمؤشرات خروج مصر من تحت العباءة الخليجية وقيودها، وسقوط مشروع «النهضة» في تونس، والسعي الثلاثي لدول الجزائر ومصر وتونس من أجل إنهاء الصراع في ليبيا وإرساء حل سياسي فيها.

الزيارة الأخيرة للرئيس الروسي، فلاديمير بوتين، إلى مصر غيرت الانطباع العام حول السلوك المصري، حيث حجم المشاريع المشتركة والاستثمارات والتكنولوجيا بين روسيا ومصر قد يعني قدرة مصرية مستقبلية للفكاك من القيود التمويلية الخليجية.

أمام هذه الحال، تولي القوى «الحربجية» في الإدارة الأمريكية بمهمة إحراق ليبيا على عاتق قطر التي تسعى لتحويل ليبيا إلى نقطة جذب ومركز للفاشية الجديدة، بوجهها «الداعشي» المنتشر في سورية والعراق، بما يهدد الأمن المصري والتونسي والجزائري ويحافظ على وزن الأدوات الأمريكية، ومن بينها قطر، في ميزان القوى الإقليمي. حيث بدا لافتاً تموضع قوات «فجر ليبيا» المدعومة قطرياً في الجزء الشرقي والشمالي الغربي من ليبيا، ما يشكل تهديداً مباشراً للدول الثلاث المذكورة، ويرمي إلى عرقلة التوجه المصري شرقاً بوجهٍ خاص.

شلل خليجي في سورية

لطالما كانت دول الخليج من أكبر المشاركين والمؤثرين في الأزمة السورية لصالح المشغِّل الأمريكي. عسكرياً، رعى الخليج عدداً واسعاً من التنظيمات المسلحة التي لا ترى في سورية سوى هدفاً للتدمير، حيث نقلت مركز الثقل تدريجياً، عبر التمويل والضخ الإعلامي، إلى الجماعات المسلحة المرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالأجندة الأمريكية الخليجية. أما سياسياً، فقد شاركت بفاعلية في تكوين الأطر السياسية المناسبة لها كـ«ائتلاف الدوحة».

خلال رفعها لمنسوب العنف في الحرب، استطاعت دول الخليج الحصول على وزن مميز في الأزمة السورية، حاولت من خلاله- وعلى مدار أربع سنوات- عرقلة وشل الحل السياسي لصالح الأمريكيين. لتصطدم مرة أخرى في التغير النوعي والتاريخي في مسار الأزمة، وهو الاجتماع التشاوري الذي رعته موسكو بين القوى المعارضة «للنظام والتدخل الخارجي» والنظام السوري. هذا الاجتماع الذي لم يحضره ممثلو أمريكا ودول الخليج المحسوبين على أنهم «معارضة»، فتح إمكانية الحل وقفز فوق الوزن والاعتبارات الأمريكية الخليجية التي تجد نفسها مشلولة إلا من محاولات زيادة منسوب العنف.

خيارات اللحظة الأخيرة في اليمن

تُقدَّم المبادرة الخليجية، ومن بعدها مخرجات الحوار الوطني اليمني، على أنها «معالجة» خليجية للأزمة في اليمن، أما في الجوهر، فالدور الخليجي السلبي يهدف إلى تفتيت اليمن من خلال فرض دستور الفدرالية عليه.

في البداية، كان المبعوث الدولي إلى اليمن، جمال بن عمر، «يهندس» كل الأمور صوب إقرار الدستور وتوزيع السلطة على القوى السياسية التي توافق عليها دول الخليج، ليصطدم هذا الاتجاه لاحقاً بالتمظهر الجديد لأوزان القوى الدولية الذي دفع بقوى مناهضة لدول الخليج للإمساك بزمام السلطة في اليمن، المقصود هنا هم جماعة «أنصار الله» المتحالفين مع الجيش اليمني لإسقاط الدستور الفدرالي وكسر الجماعات المحسوبة على الخليج.

بذلك، وجدت أمريكا ودول الخليج أن اللجوء إلى خيارات اللحظة الأخيرة- إعادة إحياء قوى الفاشية الجديدة، من «داعش» ومثيلاتها، وإعاقة الحل السياسي في اليمن- يؤمن لها تباطؤاً في وتيرة تراجعها.

في المحصلة، وإن كانت لا تزال تبحث عن مخارج لأزمتها المستعصية، فإن تراجع قوى العالم القديم أصبح واقعاً ملموساً على الأرض. تراجع المحور الأمريكي وأدواته أصبح واقعاً لا يمكن إنكاره، وتقدم القوى الجديدة وفرض حلولها ورؤيتها كذلك أصبح أمراً واقعاً. وإن كانت القوى المتراجعة لا تزال تكابر على جراحها المثخنة فإن الوقائع تحتم تقدم القوى المناهضة نحو إنجاز دورها التاريخي الوظيفي في إنقاذ البشرية من الغول الفاشي الذي أخرجته أمريكا وحلفاؤها من القمقم.

قطر تشكل رأس حربة المشروع الأمريكي في ليبيا وتسعى لتحويلها إلى نقطة جذب ومركز للفاشية الجديدة بما يهدد الأمن المصري والتونسي والجزائري

الأردن: دولة وطنية أم كيان وظيفي؟

لم، ولن يتوقف، لهيب النار التي أحرقت معاذ الكساسبة عند حدود القفص الذي أحاط بالجسد، بل امتدت شرارة تلك النيران الفاشية، المجرمة، إلى مناطق متعددة داخل الجغرافيا الأردنية، ولمكونات سياسية وطبقات وتكتلات شعبية يتشكل منها المجتمع.

■ فارس نجم

يتطلب إطفاء تلك النار، جهداً استثنائياً، يعيد إنتاج ثقافة وطنية جذرية تساهم في بناء المواطن/ة خارج شبكة الانتماء العشائرية، وبعيداً عن عادة «الثأر» التي تقوم على انفلات مقصود ومخطط له لعواطف غريزية، تغذيها «فورة الدم» وتوظفها «الفزعة» لحصد نتائج تستفيد منها قوى التحالف العشائري والبيروقراطي والبرجوازي الليبرالي، التي تعكس سياسة القصر الخاضعة لمصالح/توجهات الإمبريالية الأمريكية، والغربية عموماً، عبر الحفاظ على معاهدة «وادي عربة» مع العدو الصهيوني، والانخراط في التحالف الأمريكي/الغربي لـ«مكافحة الإرهاب؟!» وعلى تطبيق وصفات البنك وصندوق النقد الدوليين، والمؤسسات الأخرى التابعة لها.

عساكر للإيجار

لن نكتشف البارود عندما نتحدث عن مهام الجيوش الوطنية في حماية حدود الدولة من الغزو الخارجي. لكن المؤسسة العسكرية والأمنية في المملكة، التي يحتل جيش المستعمرة/الكيان الموغل بدمويته وقتله للشعب الفلسطيني والأردني والعديد من أبناء الأمة، جزءاً من أراضيها: الضفة الغربية وضمنها القدس الشرقية، التي ضمها القصر لأراضيه في بداية خمسينيات القرن الفائت، لا تكتفي بإدارة ظهرها لتلك الأرض، بل يعتقل كل مواطن يحاول اجتياز نهر الأردن ومنطقة الأغوار لمقاتلة العدو الغازي. والجندي العربي البطل، أحمد الدقامسة، الذي أطلق النار على مجموعة من المستعمرين الذين كانوا في زيارة لمنطقة الباقورة، حينما دنسوا الأرض واستفزوا، بشكل مقصود، مشاعره الوطنية والدينية والقومية، أثناء نوبة حراسته، مازال يقبع في سجونه القمعية، منذ 1997/3/12.

الجيش في الأردن لايقوم بالمهام الوطنية التي تقوم وتبنى على أساسها هذه المؤسسة، بل هو يقدم، بالإنابة، خدمات مدفوعة الأجر، للأنظمة المرتبطة بالسياسة الأمريكية، وينفذ مايكلفه به البنتاغون: قواعد تدريب لتخريج ضباط وجنود لممالك وإمارات وكيانات أخرى، ومعسكرات تأهيل عسكرية وسياسية وأمنية لعناصر مرتزقة تقاتل تحت أسماء كتائب وجبهات وألوية، للتخريب والقتل في الدول التي تعتبرها واشنطن «مارقة» أي معادية لها ولكيان العدو في فلسطين المحتلة. لهذا، وجدنا ضباطاً وجنوداً من المؤسسة العسكرية والأمنية الأردنية، موجودين في أفغانستان وهايتي والبحرين. ولاحقاً، طيارين وطائرات أردنية في قوات «التحالف الدولي» بقيادة الولايات المتحدة، تنفيذاً لنداء/بيان «ويلز» الذي أعلنه أوباما في أيلول/سبتمر 2014 لمحاربة «الإرهاب» وتحديداً «داعش» في العراق وسورية.

التحالف وإدارة الإرهاب

تبدو نكتة سخيفة وسمجة، أن يتحدث قادة الدول الإرهابية في العالم عن مقاومتهم لـ «داعش»، وكأن هذا التنظيم الدولي، تكوَّنَ ونما وتسلح وقتل وحرق، خارج منظومة الدعم اللوجستية التي وفرتها الإدارة الأمريكية وتوابعها عالمياً وإقليمياً: تدريباً وتسليحاً وتمويلاً وعبوراً، من أجل استكمال العملية التي تستهدف إسقاط النظام في سورية وتدمير الجيش السوري رمز الوحدة الوطنية، وعلى تفكيك المجتمع إلى مكونات طائفية ومذهبية، متقاتلة. واللافت في إعلان «ويلز» إصرار «أوباما» على وجود دول عربية داخل التحالف. لهذا كان الأردن، أحد أبرز المكونات الرسمية العربية التي انخرطت بالمعركة. لكن المشاركة الواسعة من دول «التحالف» مع ضباط وخبراء من حكومات تابعة للمركز من الأطراف، وضباط من جيش القتلة الصهاينة في غرف عمليات في الشمال الأردني وعمّان والمختصة بالجنوب السوري، تفضح الإدعاءات عن محاربة «داعش»، لأن ماتقوم به تلك الغرف هو: تأمين التدريب العسكري، والدعم التسليحي والمالي لإرهاب موازٍ، تحت مسميات أخرى. فكيف ينطلي هذا التضليل على شرائح واسعة في الشارع الأردني؟

ارتدادات حرق معاذ

استطاعت عقلية النظام «القصر والمؤسسات»، توظيف «فورة الدم» الغريزية لدى عائلة وأهل الفقيد والعشائر لتحديد الرد بـ«الثأر لمعاذ». وقد استطاع النظام الذي حافظ على وجوده من خلال التبعية للمركز الإمبريالي، والاعتماد على العشائر وولائها من خلال انخراط أبنائها بالوظائف التي يوفرها الإنضمام للجيش ولفروع المؤسسة الأمنية: المخابرات العامة والشرطة والدرك، أن يستغل الحادث لإعادة لملمة الأوضاع الاجتماعية المأزومة والمحتقنة، خاصة في المحافظات الجنوبية، نتيجة السياسات الاقتصادية المتبعة التي أدت إلى «تضخم الفساد وارتفاع أسعار المواد الأساسية والتهميش والفقر والبطالة والغلاء وفقدان التنمية».

تبدو نكتة سخيفة وسمجة أن يتحدث قادة الدول الإرهابية في العالم عن مقاومتهم لـ«داعش» وكأن هذا التنظيم الدولي تكوَّنَ ونما خارج منظومة الدعم اللوجستية الأمريكية

نجح القصر ومؤسساته الأمنية والعشائرية في ضبط حركة الاحتجاجات في الشارع من خلال الغرائز المنفلتة من أي تفكير ورؤية. ولم تنجح، بالتالي، كل نداءات القوى والشخصيات السياسية الوطنية، ذات المصداقية العالية والاحترام الشعبي، في الوصول لآذان وعقول الساخطين على «داعش»، وليس على داعميها و مصادر تمويلها. وقد اعتقد النظام أن تنفيذ حكم الإعدام الصادر منذ سنين بحق «الريشاوي والكربولي» هو خطوة أولى نحو تبريد الغليان العشائري والشعبي، مستتبعاً ذلك بضربات جوية لبعض المواقع «المفترضة» للتنظيم في الرقة والموصل، لتنفيس احتقان الغضب.

التفرد الملكي بالرد المزلزل!

رغم إدراك الجميع، بأن ضربات طائرات التحالف، مجتمعة، لاتعدو كونها، عملية جراحية موضعية في بعض المناطق التي يسيطر عليها «الداعشيون». إلاّ أن مسؤولي النظام هددوا بأشد العبارات تنظيم «داعش»، وحركوا عدة طائرات لضرب بعض مراكز التنظيم، في تأكيد جديد على قدرة الجيش «سحق» التنظيم! لكن المخاطر المحدقة بالأردن تزداد مع الإقدام على مواجهة منفردة مع التنظيم، والذهاب بعيداً للحديث عن دور أساسي للجيش في أي عمليات برية، ستتحملها- في حال حصولها- قوات من الدول التابعة وليس من جيش المركز الأمريكي. إن إرسال أبناء الشعب لمغامرات عسكرية خارج الحدود أمر ترفضه قطاعات واسعة من الشعب الأردني، خاصة وأن إعادة ضبط الوضع الداخلي هي المسألة المركزية في الوضع الراهن.

النظام وسياسة إغماض العين

إن الخبراء الأمنيين في المؤسسة الأكثر سطوة ومراساً في الداخل، يعرفون أن مواجهة حقيقية للموجة الدموية التكفيرية التي يقودها «داعش»، تتطلب برامج عمل ثقافية واقتصادية واجتماعية وسياسية وعسكرية، داخل الأردن، أولاً. لأن امتدادات التنظيم لم تعد خلايا نائمة فقط، فشوارع معان والزرقاء وعدة مناطق ومراكز تجمعات، شهدت مظاهرات عديدة ترفع شعارات التنظيم، مما يؤكد على قدرة تلك العناصر التكفيرية «الجهادية» على زعزعة الوضع الداخلي وخلق الفوضى في أكثر من مكان.

كما أن العديد من خطباء المساجد يطلقون أفكار وفتاوي التنظيم، ومناهج وزارة التربية والتعليم- التي يهيمن على وضعها أعضاء بارزون من التيار الإسلامي- وفرت التربة التي نبتت وازدهرت فيها الأفكار الجامدة والغيبية، التي أدت لهيمنة فكر منغلق يرفض التطور المعرفي والعلمي بآفاقه الرحبة. كل هذا الشحن الديني والتعليمي يجري أمام الأعين الأمنية! كما أن الأوضاع الاقتصادية المتردية، وزيادة عدد الطفيليين من «القطط السمان» ساهم بإيجاد دوافع دائمة للغضب والنقمة والتمرد.

الخلاصة

إن المهمات العاجلة الملقاة على عاتق القوى والشخصيات الوطنية تتطلب حراكاً شعبياً، ضاغطاً، للجم الاندفاعة الغريزية للنظام، مع تفعيل العمل الجماهيري اليومي في الشارع من أجل وقف نشاط غرف العمليات الداعمة للمسلحين في مناطق جنوب سورية، لأن محاربة الإرهاب لاتنتجزأ. إن الإستعانة بمنظري بعض التيارات «السلفية»، التي تختلف عن «داعش» ببعض المسائل الإجرائية و«الفقهية» هي نوع من اللعب بالوقت المستقطع من المجابهة. ولهذا لايمكن الرهان على سياسات، تكيل بمكيالين.

فلسطين تستورد الغاز.. من فلسطين!

عقب توقيع السلطة الفلسطينية على اتفاقية مشتركة مع العدو الصهيوني تقضي باستيراد 4,75 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي إلى الأراضي الفلسطينية، لمدة 20 عاماً وتكلفة تصل إلى 1,2 مليار دولار، أصدرت قوى «الشعبية لتحرير فلسطين» و«الديمقراطية لتحرير فلسطين» و«حزب الشعب» و«حركة المبادرة الوطنية» و«فدا» بياناً مشتركاً في 2015/2/19 أعلنت فيه أن «التوقيع على الاتفاقية قد تم من خلف ظهر الرأي العام الفلسطيني ، ودون أن تعرض على أي مستوى سياسي فلسطيني تشريعياً كان أم تنفيذياً سواء في منظمة التحرير الفلسطينية أم في السلطة الفلسطينية».

وأكد البيان: «الاتفاقية تمتد لعشرين عاماً قادمة في استهتار واضح بالجهود التي تم التوافق عليها وطنياً والتي تدعو للتوجه إلى المجتمع الدولي من أجل تحديد سقف زمني لإنهاء الاحتلال بما لا يتجاوز العامين وليس عشرين عاماً، هذا إلى جانب أن الاتفاقية وفق نصوصها تفسح المجال أمام الشركات «الإسرائيلية» المصدرة للغاز لتصبح مساهمة في محطة توليد كهرباء جنين لتوليد الطاقة لمناطق شمال الضفة الغربية».

وخلصت القوى الموقعة على البيان إلى الدعوة «لإلغاء هذه الصفقة المهينة. كما تدعو إلى مساءلة الجهات التي قامت بالتوقيع عليها، باعتبارها لم تعرض على الجهات التشريعية والتنفيذية المخولة بالمصادقة عليها. وتؤكد القوى الديمقراطية ضرورة التوقف عن هذا العبث، الذي يهز بعنف».

محاربة الإرهاب بين معيارين

في إطار سعي بلاده الحصول على الشرعية الدولية قبل القيام بأي خطوة عسكرية لمكافحة الإرهاب، أعلن المندوب الروسي الدائم في الأمم المتحدة، فيتالي تشوركين، أنه لا يستبعد إمكانية مشاركة بلاده في تحالف دولي ضد القوى الإرهابية في ليبيا، بما فيً ذلك تأمين حصار بحري لمنع وصول الأسلحة للمتطرفين.

وقال تشوركين بعد اجتماع مجلس الأمن يوم 2015/2/18: «لا أستبعد ذلك من وجهة النظر السياسية»، وتساءل في هذا الصدد: «روسيا شاركت في عملية قرب سواحل الصومال، فلماذا لا تتمكن من المشاركة في عملية في البحر المتوسط؟»، لافتاً إلى أن «الضربة ضد تنظيم الدولة الإسلامية في ليبيا كانت قد وجهتها مصر التي تربطها علاقات صداقة مع روسيا الاتحادية».

وأوضح تشوركين أن روسيا «لم تتمكن من المشاركة في التحالف الذي شكّلته الولايات المتحدة للحرب ضد تنظيم الدولة الإسلامية في سورية، لأن العملية لم يقرها مجلس الأمن، وتجري من دون موافقة دمشق»، مضيفاً: «تعلمون للأسف، أن الأمريكيين وحلفائهم قرروا المضي متجاوزين مجلس الأمن والحكومة السورية. هذان العاملان لم يسمحا لنا أن نكون جزءاً من تحالفهم».

وشدد المندوب الروسي أن «روسيا عملياً قدّمت مساعدات للعراق أكثر من بعض الدول الأخرى، وهذا ما سمح له بمحاربة الإرهابيين. نحن على سبيل المثال، أرسلنا أسلحة إلى الحكومة العراقية، حين كانت الولايات المتحدة تقرر على الورق ماذا عليها أن تفعل».

الحوثيون يباشرون «تشكيل مؤسسات الدولة»

في خطوة بدت أنها محاولة للإجهاز على منطق التعطيل الأمريكي الخليجي للحل السياسي في اليمن، أعلنت «اللجنة الثورية» التابعة لجماعة «أنصار الله» «الحوثيين» عن بدء «إجراءات تشكيل مؤسسات الدولة وفق الإعلان الدستوري».

وقالت اللجنة في بيان نشرته وكالة الأنباء اليمنية الرسمية إنها ستشرع في «تنفيذ إجراءاتها بغضّ النظر عما يجري من حوارات بين القوى السياسية في صنعاء»، والتي وصفتها بـ«الحوارات العقيمة». حيث كانت «اللجنة الثورية» قد اجتمعت يوم 2015/2/19 في القصر الجمهوري وناقشت آليات اختيار أعضاء «المجلس الوطني» من دون أن يبدي الطرف المدعوم خليجياً أي مرونة.

الجزائر وروسيا لتنشيط التعاون المشترك

في إطار السعي إلى تمتين العلاقات المشتركة، بحث وزير الخارجية الروسي، سيرغي لافروف، يوم الخميس 2015/2/19 مع المبعوث الخاص للرئيس الجزائري، وزير الطاقة والمناجم يوسف يوسفي، الوضع في سوق الطاقة العالمي. وناقش الجانبان عدداً من المسائل الرئيسية، وشددا على أهمية تنشيط عمل اللجنة الحكومية المشتركة الروسية الجزائرية للتعاون التجاري والاقتصادي والعلمي التقني، خلال الاجتماع المقبل الذي سيعقد في موسكو هذا العام.

وعلى صعيد متصل، ناقشت شركتا «غازبروم» الروسية و«سوناطراك» النفطية الحكومية الجزائرية مشاريع النفط والغاز الجديدة وإمكانية التعاون في مجال توريد الغاز الطبيعي المسال، حيث تعمل الشركتان منذ عام 2009، في مشروع تطوير منطقة الأصيل الجزائرية الغنية بالنفط والغاز.

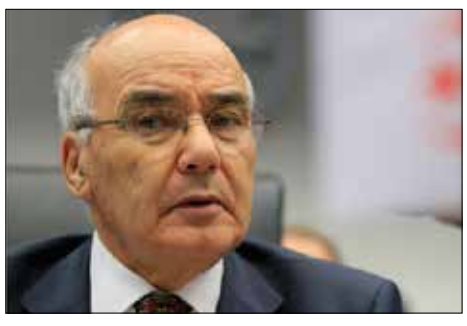

ملابسات جديدة في محاولة الانقلاب الفنزويلي

في سياق مواصلة كشف ملابسات محاولة الانقلاب على الحكم في فنزويلا، أعلن الرئيس الفنزويلي، نيكولاس مادورو، في كلمة بثها التلفزيون الرسمي يوم الجمعة 2015/2/20 عن اعتقال عمدة العاصمة الفنزويلية كاراكاس، أنطونيو ليديزما، بتهمة التورط في محاولة الانقلاب.

وأكد مادورو في خطابه أن: «السيد ليديزما الذي اعتقل اليوم بأمر من المدعي العام ليتحمل المسؤولية أمام العدالة الفنزويلية عن جميع الجرائم التي ارتكبها بحق سلامة البلاد والأمن والدستور». وكان مادورو قد وجه انتقادات في وقت سابق لعمدة كاراكاس، محملاً إياه المسؤولية عن أعمال الشغب التي جرت في البلاد عام 2014 وتسببت في مقتل أكثر من 400 شخص.

مناورات القرم ضد «عدو مفترض»

نقلت وكالة «سبوتنيك» الروسية عن مصدر في القاعدة البحرية في القرم، يوم الخميس الماضي، أن سفن أسطول البحر الأسود والطيران البحري الروسي، بدأت، في إطار تدريبات منظومة الدفاع الجوي الموحدة للقرم، بمناورات لصد هجمات صواريخ مجنحة «لعدو مفترض».

وأشار المصدر، إلى أن التدريبات تشارك بها طائرات مقاتلة من طراز «سو30» إضافة إلى انتشار أربعة سفن صغيرة مضادة للغواصات وأخرى حاملة للصواريخ في البحر، وأن التدريبات تجري الآن في مياه البحر الأسود.

الجدير بالذكر أن رئيس هيئة الأركان العامة للقوات المسلحة الروسية، الجنرال فاليري غيراسيموف، أعلن في وقت سابق أن وزارة الدفاع الروسية ستركز أكبر مجهود لها، خلال عام 2015، على تعزيز الإمكانيات القتالية للتجمعات العسكرية الروسية في كل من شبه جزيرة القرم وإقليم كالينيغراد ومنطقة القطب الشمالي.

«ضربة سرية» بموعد محدد!

أعلنت القيادة المركزية الأمريكية أن القوة العسكرية الجاري إعدادها «لاستعادة مدينة الموصل شمال العراق، سوف تضم نحو 20 ألف جندي، وسيتولى العراق قيادتها».

غير أن المفارقة بالموضوع هي أن القيادة الأمريكية ذاتها ذهبت بشكل غريب لتعلن موعد ضربتها المفترضة، حيث قالت: إن الجيش الأمريكي «يرغب في أن تشن القوات العراقية هجوماً على مدينة الموصل في شهر نيسان المقبل في هجوم قد تشارك فيه 12 كتيبة، أي ما بين 20 إلى 25 ألف رجل».

وجاء ذلك في ظل تصاعد الدلائل الملموسة التي تشير إلى عدم جدية واشنطن في «مكافحة الإرهاب» الذي انكشف في أكثر من مكان دعمها اللوجستي التمويلي والتسليحي له.

منظمة التجارة العالمية: نواة الفوضى الرأسمالية

تمثّل منظمة التجارة العالمية مصالح الطبقة الرأسمالية، وهي نتاج الدروس التي تعلمتها المنظمة لحماية النظام الرأسمالي. لكن الرأسمالية هي التي تتحمل مسؤولية ذلك، لا منظمة التجارة العالمية فقط.

■ بقلم: كينت جونز
ترجمة: جيهان الذياب

رغم اعتبار منظمة التجارة العالمية في وعي الجميع وجهاً مكروهاً للعولمة، وتعتبر كعصابة سرية توجه التحركات الخفية في عالم المال، حيث تمثّل اتجاهاً قديماً– قدم الرأسمالية نفسها، فإنها استمرار لسياسات قديمة تحت اسم جديد. إذ ترتبط منظمة التجارة العالمية والبنية التحتية العالمية التابعة لها بشكل مباشر بالدروس التي «تعلمتها» طوال تاريخ الحروب والكوارث وهي أن السوق قد ألحق الأذى بالجنس البشري في القرن الماضي.

النشأة على أعقاب الحرب

في الثلاثينيات من القرن الماضي، اعتمدت الحكومات الوطنية على التجارة الحرة للذهب لتنظيم القيمة النسبية لعملاتها، وهيكلة العمليات التجارية الدولية. إلا أن ميل الرأسمالية تجاه الحركات غير المنسجمة والنمو الاقتصادي غير المتكافئ جعل الذهب يميل إلى التركز في أيدي حفنة من الدول «تمتلك أمريكا ما يصل إلى 60% من الذهب النقدي في العالم في نقطة واحدة»، وترك الآخرون «مثل ألمانيا» يعانون نقصاً حاداً في وسائل التجارة الدولية. هذا الخلل في السلطة التجارية أدى مباشرة إلى الظروف التي عجلت بحدوث الحرب العالمية الثانية، ودمّر القارة الأوروبية بأكملها تقريباً.

اجتمعت القوى الرأسمالية المهيمنة بعد الحرب، عازمة على تجنب حدوث مثل هذا الوضع مرة أخرى، وعمدت لبناء آلية دولية فعالة لتمكين التجارة من التقدم بين الدول بسلاسة. حيث سعت اتفاقية «بريتن وودز»، حسب توصية ج. م. كينيز، إلى «تنظيم» تحركات رؤوس الأموال الدولية.

وبالمثل، أنشئ صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بهدف «تجنب الدول المعاناة من الإفلاس الذي تحملته ألمانيا في العشرينيات من القرن الماضي». ولاح في الأفق آنذاك أن هذه المؤسسات سيتم ضمها تحت سقف منظمة التجارة الدولية، لوضع القواعد الأساسية للتحكم بالتجارة. ومع ذلك، اعترضت الولايات المتحدة على هذه المؤسسة في مؤتمر هافانا عام 1947.

نظام غير قابل للتنفيذ

جاءت الاتفاقية العامة بشأن التعريفات الجمركية والتجارة، المعروفة بـ «الغات»، والتي دخلت حيز التنفيذ عام 1948، بديلاً عن منظمة التجارة الدولية، وكانت تقوم على أجزاء لا يمكن الاعتراض عليها من ميثاق هافانا. مع مرور الوقت، ثبت أن اتفاقية «الغات» غير قابلة للتطبيق، بسبب عدم كفاية إجراءات التنفيذ، وكونها ذات قواعد غير واضحة، بالإضافة إلى صرامة وجمود أنظمة التوافق بالتراضي.

وهكذا، في جولة أوروغواي لمفاوضات «الغات» التي انتهت في عام 1993، تم الاتفاق على إنشاء بديل أكثر تفوقاً وهو منظمة التجارة العالمية. حيث جرى في جولة الأوروغواي توسع كبير في نطاق الاتفاقيات الدولية، وضمت الزراعة والخدمات والملكية الفكرية في مجال التنافس، فضلاً عن خفض حقيقي للرسوم الجمركية وإجراء المزيد من التدابير الوقائية الأخرى المسموح بها. أدى ذلك إلى زيادة فورية تقريباً في حجم التبادلات التجارية الدولية: فحسب الكتاب السنوي «يوروستات» في عام 2000، ازداد الاستثمار الخارجي لدول الاتحاد الأوروبي بنسبة 500% تقريباً بين عامي 1995–1999.

وهذا مجرد جزء بسيط من اتجاه متواصل في تطوير نظام السوق، إذ كلما تقدمت التجارة، يتطور مستوى القواعد والأسس. فالحاجة لتركيز رؤوس الأموال، وزيادة مساحة ونطاق تداول السلع في الوقت المناسب، تعني أنه يجب التغلب على مثل هذه التناقضات بين السلطات المحلية. وعادة، هذا يعني الإفراط في استخدام السلطة من خلال سلطة الدولة المركزية، وفرض مجموعة موحدة من القواعد في أنحاء المنطقة الاقتصادية بأكملها. استمر هذا الميل لتمركز رأس المال، وتبدت المشكلة نفسها في اختلافات الأنظمة التجارية بين الدول متعددة القوميات، رغم عدم وجود سلطة مركزية قوية بما فيه الكفاية لتقوم بفرض سلطتها ومعاييرها الخاصة.

التجارة: بين إنشاء القيمة والوصول إليها

تكمن أسباب كذبة زيادة مركزة الرأسمال، أساساً، في الطرق التي يتم من خلالها استغلال العمال من الرأسماليين. عندما يتم إنتاج سلعة يقوم الرأسمالي بحساب تكلفة إنتاجها «تكلفة البضاعة التي دخلت في إنتاجها بالإضافة إلى قوة العمل»، ثم يضيف معدل ربح يتماشى، تقريباً، مع معدل الربح المتوقع من منافسيه. حيث يضاف متوسط معدل الربح هذا بغض النظر عن مقدار القيمة المضافة في عملية الإنتاج المحددة المعنية، بل من خلال إجمالي القيمة المضافة عبر العملية الاقتصادية ككل. وهذا يعني أن الصناعات التي تحتاج كمية أكبر من العمل في البداية «أي تضيف الكثير من القيمة» تخسر، لأن متوسط الربح تبعاً للفرق بين سعر التكلفة وسعر البيع أقل من القيمة التي تضيفها بعد الإنتاج. وذلك يعني أن يتم نقل هذه القيمة المضافة في أرباح الصناعات التي تكلف عملاً أقل. وذلك يحقق ميزة تنافسية للرأسماليين بهدف زيادة نسبة رأس المال الإنتاجي للعمل «المعروف باسم التركيب العضوي لرأس المال».

تأتي مع هذه الزيادة امتدادات للقدرة الإنتاجية في صناعة ما، مع إمكانية أن يجري تناولها من قبل وحدات إنتاج أقل فأقل. ويتماشى مع هذه التمركز لرأس المال زيادة في طاقة النقل في المجتمع. إذ أن التقدم التكنولوجي في وسائل النقل لا يزال يجري مواكباً للقدرة الإنتاجية، مما يعني، بشكل عام، وأن تداول السلع والتجارة يمكن أن يزيد بشكل أسرع من إنتاجية المجتمع «المزيد من السلع التي تحتاج للنقل مضروباً بأسرع معدل لنقلها».

في كل فترة، يكون معدل الزيادة في التجارة أكبر من معدل الزيادة في إنتاج البضائع. وأحد التفاصيل الأكثر أهمية أن الزيادة الهائلة في التجارة في الفترة ما بين 1990–2000 ترافقت مع انخفاض إنتاج البضائع مقارنة بالفترة السابقة. هنا يمكن رؤية دور منظمة التجارة العالمية في هذه الزيادة. حيث كانت زيادة في فائض النمو المعتاد في التجارة، وبالتالي يمثل ذلك حدثاً استثنائياً.

قد يكمن الدافع لهذه الطفرة في التجارة بالانخفاض الملحوظ في الإنتاج الحقيقي. إذ أن معدل نمو الإنتاج هو أقل من نصف المعدل في الفترة ما بين 1963–1973. تعامل الرأسماليون– المسلحون بالنظريات التي ترى أن القيمة يتم إنشاؤها بدلاً من الوصول إليها من خلال التجارة– مع التجارة كسلعة في حد ذاتها، وهم يعتقدون أنه من خلال زيادة تداول السلع سيكونون قادرين على إخراج أنفسهم من مستنقع الربحية، ودليلهم في ذلك انخفاض نمو الإنتاج. وإلى جانب هذا، تأتي مغريات استغلال الاختلافات في معدلات الربح المحلية والإقليمية، في محاولة لتحقيق أرباح عالية بشكل استثنائي.

ما يعنيه هذا فعلياً أن الرأسماليين يحاولون تمزيق بعضهم بعضاً من خلال زيادة التجارة، نتيجة لعدم قدرتهم على استغلال العمال أكثر بما يكفي. إنهم يزيدون المزاحمة بشكل فعال من خلال زيادة المنافسة التجارية، للحصول على حصة من إجمالي الإنتاج العالمي من فائض القيمة. كما يمكن ملاحظة ذلك في ازدياد المضاربة على العملات وتحركات رؤوس الأموال المالية في جميع أنحاء العالم، طالما أن هذه الأشكال من الأنشطة غير منتجة تماماً وهي مجرد إعادة توزيع الغنائم بين اللصوص. ويمكن ملاحظة هذا الاتجاه في قرار فتح قطاع الخدمات للمنافسة الدولية. إذ تجبر برامج الضبط الهيكلي لصندوق النقد البلدان عادة على التقليل من حجم القطاع الحكومي، مما يمهد الطريق لشركات من البلدان الرأسمالية المتقدمة لتولي هذه الخدمات وحصد الأرباح من عرق العمال هناك. إنها تمثل طريقة أخرى لأخذ مصادر هامشية من فائض القيمة الدولي التي «يجب» إعادتها إلى قلب الصناعة.

التراجع للخلف

لا تزال مناطق واسعة من العالم، ومناطق «ما بعد الاستعمار» خاضعة لانخفاض قيمة عائدات المنتجات الأولية، مثل الزراعة أحادية المحصول والتعدين، إذ تجري معظم التجارة المتطورة بين مراكز التصنيع الصناعية. وتمثل أعلى خمس دول مصدرة «الاتحاد الأوروبي، الولايات المتحدة، اليابان، كندا، الصين» 53،2% من سوق الصادرات العالمية، «وفقاً لجداول منظمة التجارة العالمية»، في حين أن أكبر أربع مستوردين يأخذون حصة 54% بين بعضهم البعض. ويستورد كل من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة أكثر بكثير مما يصدران، وتمثل تلك سوقاً كبيراً مربحاً.

بالتأكيد، ما دام المجتمع العالمي يعتمد أولاً وقبل كل شيء على المنافسة بين مجموعات الرأسمالية للحصول على الأرباح، سيكون عرضة للفوضى الرأسمالية والمصلحة الذاتية، وسيتم إخضاع أي كائن دولي للمناورات المكيافيلية من قبل هذه المجموعات. وطالما بقيت الرأسمالية فسوف تستخدم أي مكون من مكونات العالم كأداة محتملة لأغراض الاستغلال والسرقة. الطريق الحقيقي الوحيد للمضي قدماً إلى مجتمع بشري متوازن هو من خلال إلغاء مصالح النخبة التي تستغل القطاعات الوطنية، وتكريس مصلحة الإنسان عالمياً، من الملكية المشتركة للثروة العالمية، حتى نتمكن من إنهاء الانقسامات البشعة التي خلقها نظام الملكية.

يعتقد الرأسماليون أنهم من خلال زيادة تداول السلع سيكونون قادرين على إخراج أنفسهم من مستنقع الربحية

الرأسماليون يحاولون تمزيق بعضهم بعضاً من خلال زيادة التجارة نتيجة لعدم قدرتهم على استغلال العمال أكثر

وجدتها

د. عروب المصري
aroub@kassioun.org

نوع آخر من الرحيل- وداعاً عدوان

لم يعد رحيل الباحثين السوريين عبر المطارات والمعابر الحدودية على أنواعها هو نوع الرحيل الوحيد، فهناك نوع آخر من الرحيل.

عندما رحل الباحث الدكتور عدوان شهاب يوم الإثنين الماضي، برصاصات عبرت به إلى عالم آخر، رحل معه العالم الذي يحمل نماذج في حياته من معاناة الكثيرين الذين بقوا، لأن قلوبهم نظيفة وعقولهم نظيفة وأيديهم نظيفة.

إنها رسالة عنيفة أن لا تحلموا بالبقاء أيها الباحثون السوريون، فمصيركم هو انعدام الكرامة الإنسانية بسبب تدني الدخل أو البقاء بلا مأوى، ويمكنكم الهرب والهجرة إن استطعتم إليها سبيلاً.

وهناك خيار متاح أيضاً أن تطالكم قذيفة أو رصاصة لا تعرف قيمة هذه العقول التي تحملونها، وإن عرفتها فهي تستهدفها.

إن عملية التطفيش للعقول السورية من خلال عملية الإفقار المتعمد، وضعتهم بين فكي كماشة لا ترحم، إما الهجرة أو الفقر المترافق مع احتمالات التصفية في كل لحظة من لحظات ما تبقى من الحياة.

لم يكن القاتل يعرف أن الدكتور عدوان شهاب هو واحد من أهم العلماء الذين قدموا إنجازات هامة على صعيد البحوث الزراعية ومكافحة الآفات الزراعية والقوارض والتنوع الحيوي وحماية الأنواع المهددة بالانقراض.

لا شك أن طائر أبي منجل ذاك الذي قضى في مراقبته سنوات في بحثه الهام، لا يدري اليوم أن رفيقه قد رحل.

ومجلة وقاية النبات التي كان يعمل على تأسيسها وقضى الشهور في تحضيرات عددها الأول لا تدري الآن أنها فقدت راعيها.

وداعاً عدوان، ونتمنى أن تكون الأخير في سلسلة العلماء السوريين الشباب الذين راحوا ضحية هذه الحرب العمياء.

مجرد لعبة..

أخرج الشاب المسلح بندقيته من تحت حزامه وبدأ بإطلاق الرصاص الغزير على غريمه الممدد على الأرض، أفرط في استعمال سلاحه حتى تحولت الجثة الملقاة أمامه إلى كتلة هامدة حمراء، تبدأ عندها بسماع الموسيقا الهادرة في الخلفية وهي تحيي «البطل» وتزهو بما صنعت يداه، إنه ليس مشهداً «داعشياً» معتاداً، إنها اللعبة الالكترونية الجديدة التي سيحبها الأولاد من كل الأعمار!

■ سمير حنا

حمل مطلع الشهر الحالي الكثير من الأحداث الدامية التي التصقت باسم التنظيم الإرهابي الأشهر في العالم اليوم، لكن أغربها تلخص في نشر العديد من المواقع الالكترونية لمقطع فيديو صغير يتحدث عن نيّة تنظيم «داعش» الإرهابي إطلاق أول لعبة الكترونية للمجاهدين «الصغار»، تهدف كما تحدثت الأنباء إلى رفع معنويات «المجاهدين»، و«إلقاء الرعب في نفوس المعارضين للتنظيم»، موضحاً أن المحتوى «يضم كل التكتيكات العسكرية التي تساعد على تدريب الأطفال والمراهقين على مقاتلة قوات التحالف الغربي والإقليمي»، عندها سارعت الكثير من المواقع الإخبارية بتداول الخبر وتضخيمه حتى ظن البعض بأن اللعبة قد أصبحت في الأسواق فعلاً وهي تردد اسمها الرنان عشرات المرات :«صليل الصوارم»، لكن نظرة متأنية للأمر قد تفرد الكثير من الحقائق المغايرة بالتأكيد.

ما بعد ألعاب داعش

تحمل «ثقافة الألعاب الالكترونية» في منطقتنا الكثير من الملامح المستوردة، وكانت تعتمد في كثير من الأوقات على نسخ «غربية» تحمل الكثير من الإساءة للعرب على وجه العموم وتضعهم على الدوام في خانة القتلة والمجرمين، تحدثت العديد من الدراسات عن الآثار السلبية التي تخلفها تلك الألعاب بالذات على نفسية الطفل وتشكيل ملامح وعيه وتوجهاته الفكرية، وبالأخص بعد أن يلاحظ المرء تلك الجرعات الدموية التي تعتمد عليها سيناريوهات أحداثها، فتحولت تلك الرسوميات المنفذة بإتقان إلى منصة فكرية ترسخ الصور النمطية التي يود الغرب ترسيخها عن المنطقة العربية على وجه الخصوص، عندها عمد البعض إلى تشكيل الردود المناسبة من الألعاب عن طريق خلق منصات «عربية» الطابع والتوجه بالاعتماد على التطور المتسارع في مجال صناعة الرسوميات المتحركة في السنين الأخيرة والذي أخرج أسرار صناعة الألعاب من استوديوهات الشركات الاحتكارية التقليدية، لكنها وقعت في النهاية في ذات الفخ، التسويق المبرر غير للعنف المفرط.

صليل الصوارم

يمكن ملاحظة ذلك بشكل واضح في حالة «صليل الصوارم»، فاللعبة تعتمد بشكل كامل على رسوميات اللعبة الأشهر في العالم «Grand Theft Auto 5» التي يعرفها جميع الصغار، والتي لطالما لاقت الاستهجان الكبير من قبل الهيئات التربوية الغربية قبل العربية، فهي تتحدث باختصار عن رجل عصابات يعمل على تنفيذ مهمات دموية بشعة مقابل حصوله على المزيد من الأموال، حتى وإن تضمن الأمر قتله لمئات من سكان المدينة ونهب بيوتهم وسرقة سياراتهم ورشوة رجال الشرطة وملاحقة فتيات السوء وسوى ذلك من التصرفات المنحلة أخلاقياً والمرفوضة اجتماعياً، كما أن هذه اللعبة تسمح بتعديل هيئات شخصياتها وملامح المكان الذي تجري فيه أحداثها بالاعتماد على مقدار يسير من المعرفة التقنية، وهذا بالضبط ما حدث في حالة «صليل الصوارم»، فبدا المكان صحراوياً وتحولت الشخصية الرئيسية إلى شاب ملتح يرتدي السواد، مع بث مكثف للمقطوعات الصوتية «الجهادية» في الخلفية، دون أن تغيب الرايات السود عن زوايا المكان كلها ، وتبدأ الشخصيات الرئيسية بممارسة أعمال القنص والتفخيخ والذبح والتشويه والهجوم على المنشآت العسكرية بالأسلحة المتنوعة بعد أن تم اختيار التكتيكات الأنسب لتحقيق ذلك، انحلال أخلاقي من نوع آخر إن صح التعبير.

النصر المبين

في الحقيقة، لم يتم إصدار اللعبة بعد، ويبدو أنها مجرد مقطع ترويجي يهدف إلى خلق المزيد من المتابعين لأخبار ذلك التنظيم الإرهابي ولن تلحقه أي «لعبة»، لكنه حقق الضجة التي يبتغيها بعد أن وقعت الكثير من المنابر التقنية في الفخ، وساهمت في نشر الدعاية تلك بالمجان، كما أظهرت العديد من التعليقات اعجاباً شديداً وهوساً مفرطاً بما ستقدمه تلك اللعبة من «متعة» افتراضية، شطح الكثير في تحليلاته واصفاً إياها «بالنصر المبين على الغرب الكافر» بعد أن اعتبرها الرد المناسب على الغرب الذي استسهل تشويه صورة المسلمين حول العالم، دون أن يكلف نفسه عناء متابعة الفيديو الافتتاحي المخجل الخاص بتسويق تلك اللعبة، لقد وجد فيه الكثير من الشباب العربي المدمن على ألعاب العنف والحركة ضالته ظاناً بأنه ارتباط واقعي بالأحداث التي تمر بها المنطقة هذه الأيام وبدأت حملات واسعة على مواقع التواصل الاجتماعي لنشر تلك اللعبة تقودها ذات المجموعات المضللة من الشباب والتي تلخص الأمر كله في إطار لعبة أو تجربة مثيرة.

تحدثت العديد من الدراسات عن الآثار السلبية التي تخلفها الألعاب الإلكترونية بالذات على نفسية الطفل وتشكيل ملامح وعيه وتوجهاته الفكرية

رداً على شارلي ايبدو

إنها ليست مجرد لعبة، إنها بيان سياسي متكامل يستهدف الشريحة الأكثر تأثيراً في المجتمعات الأقدر على إحداث أي تغيير، ربما لم يسمع الكثيرون منا بعشرات الألعاب التي تعيد تمثيل أحداث «شارلي ايبدو» الفرنسية عن طريق شخصية «مسلمة» تطلق النار على مدنيين يطلون من النوافذ ثم تبدأ بـ «التكبير»، لقد تمّ تصنيف كل ذلك ومن دون خجل في إطار «الردود العربية» على «التحيز» الغربي وعنصريته ضد المسلمين على وجه الخصوص، وفردت لتلك الفظائع الرقمية الصفحات الطوال، هناك من يتعمد الحفاظ على إبقاء الغض من عقول أبنائنا حبيساً لرجعية فكرية مريضة لا تبتغي سوى القتل والدمار، فلابد من خلق جيل جديد قادر على حمل سلاحه و «ذبح» أشقائه إن استلزم الأمر، لقد تمت تجربة كل هذا من قبل، اسألوا الجنود الأمريكيين بعد الانتهاء من تدريباتهم الأسبوعية على «ألعاب القتل الافتراضي»، وتابعوا بتمعن ما تم تسريبه من دراسات تتعلق بتحوير الوعي وقتل مشاعر الجنود عن طريق وضعهم في «نموذج يحاكي ميادين المعارك» ليتم تحويلهم ببطء إلى آلات قتل صماء، يجب أن يبدأ كل هذا على شاشة افتراضية لا تلوث الأرض بالكثير من الدماء ولا تثير الكثير من الانتباه، لكن السخرية تكمن في استثمار تلك التقنيات عند البعض لزيادة قدرة احتمال جنودهم على تصفية أعداءهم بلا رحمة بينما يتم استثمار الأشكال البدائية من تلك التقنيات هنا لقتل بعضنا البعض.. ذبحاً!

بقايا المبيدات في محصول البندورة في درعا

في بحثهم المعنون «تقدير بقايا بعض المبيدات في ثمار البندورة المأخوذة من سوق الخضار المركزي في مدينة درعا» والمنشور في مجلة جامعة دمشق للبحوث الزراعية في العدد الثالث من العام 2014 قدم الباحثون د. بشار الهلال من البحوث الزراعية ود. هيثم كحيل ود. فوزي سمارة من جامعة دمشق نتائج هامة.

سوق درعا المركزي للخضار

جمعت 66 عينة من ثمار البندورة من سوق الخضار المركزي في مدينة درعا بين 20 تشرين الأول 2009 و4 تشرين الأول 2010 بهدف التحري عن وجود بقايا 26 مبيداً تنتمي لمجموعات كيميائية مختلفة، وذلك باستخدام أجهزة الكروماتوغرافيا الغازية المزودة بكواشف «FPD، MSD ECD»، استخلصت بقايا المبيدات من عينات البندورة بحسب طريقة QuEChERS وحددت خطية الكواشف وحدود الكشف لكل مبيد وقُدرت نسب الاسترجاع للمبيدات المدروسة إذْ كانت ضمن المجال «90,6% للفينفاليريت وحتى 105,5% للبروبارجيت»، وقد بينت النتائج أن 54,5% من العينات المجموعة احتوت على بقايا قابلة للكشف، وكان الكلوربيرفوس والسايبرمثرين من أكثر المبيدات تكرارية في العينات المجموعة، في حين كانت بقايا كل من البروبارجيت والميثاميدوفوس والسايبرمثرين والكلوربيرفوس هي العليا قيمةً إذْ بلغت قيمها 0,015، 0,15، 0,99 و0,012 مغ/كغ على الترتيب وتجاوزت بقايا الميثاميدوفوس في عينتين الحد الأقصى المسموح به بحسب دستور الغذاء في الاتحاد الأوروبي ولم تتجاوز كميات بقايا أي من المبيدات الأخرى الحدود القصوى المسموح بها.

انسجام مع المعايير المقبولة عالمياً

تحتل البندورة مركزاً مميزاً بين محاصيل الخضار في سورية إذْ تشغل الزراعة المكشوفة مساحة تزيد على 12679 هكتاراً وبإنتاج يصل إلى 622263 طناً، أما في الزراعة المحمية فقد بلغ عدد البيوت التي تُزرع بالبندورة 88787 بيتاً، وبلغ إنتاجها نحو 532722 طناً، أما إنتاج محافظة درعا فقد بلغ 53,06% من إجمالي إنتاج البندورة المكشوفة في القطر في عام 2011 «المجموعة الإحصائية، 2011».

الهدف من عمليات المراقبة لبقايا المبيدات هو التأكد من أن استهلاك بقايا المبيدات مع الغذاء يندرج تحت مستويات مقبولة صحياً

سَمية كبيرة واستهلاك عالي

يتعرض محصول البندورة خلال مدة نموه للإصابة بالعديد من الآفات، مما يقتضي استخدام طرائق الوقاية والمكافحة المختلفة ومن بينها الرش بالمبيدات الكيماوية. وفي ضوء سمية المبيدات وقدرتها على الثبات والاستمرارية، نجد حاجة ملحة لتحديدها ومراقبتها، يضاف إلى ذلك نتيجة كميات الاستهلاك الكبيرة من الخضار يصبح من الضروري تحليل هذه الأنواع من المواد الغذائية للتأكد من انسجام مستويات الملوثات الموجودة فيها مع المعايير المقبولة عالمياً.

آثار سلبية على الصحة

وبتعبير آخر فإن الهدف من عمليات المراقبة لبقايا المبيدات هو التأكد من أن استهلاك بقايا المبيدات مع الغذاء يندرج تحت مستويات مقبولة دون أية آثار سلبية في الصحة، ويعتمد الخطر الذي يتعرض له الإنسان من خلال تناوله لبقايا المبيدات الموجودة في الغذاء على مستوى هذه البقايا في النظام الغذائي وعلى مدة التعرض. وقد أصبح تحديد بقايا المبيدات في الأغذية والأوساط البيئية الأخرى مثل التربة، المياه، الفاكهة والخضار وفي النظام الغذائي كاملاً أمراً ضرورياً وأساسياً للمستهلكين وللمنتجين ولأصحاب القرار؛ وذلك من أجل ضمان جودة الأغذية وسلامتها.

مراقبة المبيدات الفطرية ضرورة هامة

يوصي البحث بتقدير بقايا أكبر عدد ممكن من المبيدات، ولاسيما المبيدات الفطرية، في ثمار البندورة وفي أسواق محافظات أخرى في السورية، وضرورة إجراء دراسات مراقبة دورية لبقايا المبيدات في منتجات الخضار والفواكه المختلفة في الأسواق المحلية لما لهذه الدراسات من أهمية في معرفة مستويات بقايا المبيدات ومدى تأثير هذه المستويات في الصحة العامة.

براكين قاع المحيطات

توصل العلماء إلى استنتاج مفاده، أن نشاط البراكين الواقعة في قاع المحيطات والبحار يؤثر في مناخ الأرض، حتى أنها قد تسبب تغيرات مناخية شاملة.

يقول علماء من الولايات المتحدة، أن ثوران البراكين التحت مائية يؤثر بصورة مباشرة في التغيرات المناخية الشاملة كارتفاع درجات الحرارة أو العصور الجليدية.

كان العلماء إلى وقت سابق يربطون التغيرات الحاصلة في مناخ الأرض بتغير مدار الأرض الذي يحدث كل 21 ألف سنة، و41 ألف سنة و100 ألف سنة. ولكن نتائج الدراسات والبحوث الأخيرة التي أجراها العلماء لسلاسل الجبال الواقعة في منطقة التقاء الصفائح التكتونية لأستراليا والمنطقة القطبية الجنوبية والمحيط الهادئ، أثبتت وجود علاقة بين التموجات المتكونة قبل 800 ألف سنة في القاع وبداية العصر الجليدي.

وأثبت العلماء أنه مع ارتفاع مستوى سطح الماء في البحار والمحيطات ينخفض نشاط هذه البراكين بصورة ملحوظة، مما يؤدي إلى البرودة والعكس صحيح.

أي أن تغير مدار الأرض ليس العامل الوحيد الذي يسبب التغيرات المناخية على الأرض.

ويثق الخبراء أنه كل 100 ألف سنة يحصل انحراف في مدار الأرض وكذلك ثوران البراكين الواقعة في قاع المحيطات والبحار.

تجدر الإشارة إلى أن ثوران هذه البراكين يسبب انبعاث كميات هائلة من غاز ثاني أوكسيد الكربون، الذي يعتبر من غازات الاحتباس الحراري. لذلك يعتقد العلماء أن ثوران البراكين التي في قاع المحيطات والبحار، من العوامل الرئيسية للتغيرات المناخية على سطح الأرض.

أخبار العلم

تشكيك بالانفجار الكبير

وفقا لنموذج جديد طبّق شروطاً تصحيحية كمّية لتكملة نظرية آينشتاين في النسبية العامة، فالكون موجود أزلي بلا بداية ولا نهاية، وجاء ذلك في أوراق بحثية جديدة من علماء في الفيزياء الكميّة

النموذج يقدم أيضا نتائج جديدة عن المادة المظلمة والطاقة المظلمة، ويحل مشاكل متعددة في وقت واحد.

كان عُمر الكون المقبول في السابق على نطاق واسع من قبل معظم العلماء، حسب تقديرات النظرية النسبية العامة، هو 13,8 مليار سنة.

وكان العلماء يعتقدون أن الوجود في البداية كان يحتل متفرداً نقطة واحدة كثيفة بلا حدود، ثم بدأت هذه النقطة في التوسع ليحدث «الانفجار الكبير»، وليبدأ بعدها الكون يتشكل ويتسع بلا نهاية.

وعلى الرغم من أن فرضية «الانفجار الكبير» تطرح نفسها مباشرة كتفسير منطقي مقبول لنشأة ما حول الأرض، كله مدعومة برياضيات النسبية العامة، إلا أن بعض العلماء يرونها إشكالية، لأن الرياضيات يمكن أن تفسر فقط ما حدث مباشرة في الانفجار أو ما بعده، ولكنها غير قادره على تفسير ما قبله.

ويقول «أحمد فرج علي» من جامعة بنها ومدينة زويل للعلوم والتكنولوجيا في مصر، لموقع Phys.org: «وحدانية الانفجار الكبير هي المشكلة الأكثر وعورة في نظرية النسبية العامة، لأن قوانين الفيزياء تتهاوى كلها عند استخدامها في محاولة الخروج بنتائج منطقية».

وبالإضافة إلى عدم تطبيق النموذج الجديد لنظرية «الانفجار الكبير»، فهو أيضا لا يطبق نظرية «الانكماش الأخير»، ففي نظرية النسبية العامة، هناك مصير واحد ممكن للكون، وهو أن يبدأ في الانكماش حتى ينهار على نفسه، ويصبح نقطة كثيفة بلا حدود مرة أخرى مثلما بدأ.

ونشر العالم «أحمد فرج علي» والمؤلف المشارك له «ساوريا داس» في جامعة ليثبريدج في ألبرتا بكندا، أوارق بحثهما في الجريدة العلمية Physics Letters B، ومفاده أن إشكالية بداية الانفجار الكبير يمكن حلها عن طريق نموذجهما التطبيقي الجديد، والذي يوضح أن الكون ليس له بداية وليس له نهاية.

باختصار

فرقة «نايا».. في مصر

أبدى الجمهور المصري اهتماماً في التعرف على أول فرقة موسيقية نسائية في العالم العربي، من خلال العرض الذي قدمته فرقة «نايا» قبل أيام في دار الأوبرا المصرية ونال إعجاب الحضور.

تأسست الفرقة في الأردن بجهود رولا جرادات، الحاصلة على شهادة الدكتوراه في الموسيقى، وأحيت أولى حفلاتها على خشبة مسرح المركز الثقافي في عمان في عام 2011.

وأكدت الفنانة جرادات أن الفرقة عبارة عن «مشروع فني إنساني نسائي»، يرمي إلى تقديم أعمال موسيقية من التراث العربي «بأسلوب بسيط وحرفي».

وشددت الفنانة على أن تأسيس فرقة نسائية كان فقط بهدف تمكين المرأة موسيقياً في المجتمع، ولتكون فعلاً حاضرة في المجالات كافة.

وكلمة «نايا» هي «الرئيسة والقائدة» باللغة الهندية و«الجديدة» باللغة اليونانية، كما تعني باللغة الآرامية «الغزال» الذي لطالما تغنى به الفنانون العرب كرمز الجمال، بالإضافة إلى أن «نايا» مؤنث آلة الناي باللغة العربية.

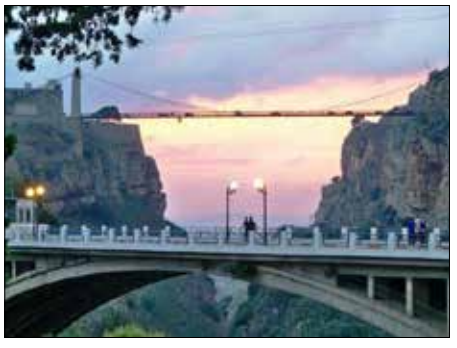

قسنطينة الجزائرية عاصمة الثقافة العربية

بَدَتْ قسنطينة الجزائرية ورشة ضخمة مفتوحة على الترميمات والإصلاحات والتعديلات والإنجازات خلال استعدادها لتكون عاصمة للثقافة العربية للعام الحالي.

بناءات جديدة هنا وترميمات لأيقوناتها التاريخية والتراثية هناك، وتحسينات وتزويقات وكثير من الحركة والعمل الدؤوب والمتواصل لإنجاح هذا الحدث الثقافي.

وأكد المنظمون أنه من المنتظر أن تشهد عدة فعاليات وبرامج ثقافية وفنيّة، ومن المتوقع أنّ يتمّ طبع ما يقرب من 1500 كتاب في شتّى صنوف المعارف وأشكال الكتابات الأدبية والنقدية حيث تنشط الآن دور نشر كثيرة على إعداد الكتب المزمع طبعها ونشرها وتوزيعها مع بداية الفعاليات.

أما المسرح والسينما والموسيقى وغيرها فهناك حركة غير مسبوقة لإعداد أعمال جديدة، وقد قرر القائمون على التظاهرة أن يكون للثقافة الفلسطينية الأسبوع الأول من عاصمة الثقافة العربية.

يُذكر أنّ افتتاح التظاهرة سوف يكون يوم 16نيسان المقبل وبعرض يحمل عنوان «ملحمة قسنطينة» في القاعة الكبرى التي تجهز، وينطلق العرض منذ الفترة النوميدية وحتى الوقت الحاضر وهو عمل شعبي تراثي يقدم تاريخ المدينة وما مرّ بها من حضارات وثقافات في تعابير فنية مختلفة.

زلة لسان..

«بعد كل ما حدث، وبسبب ما قمت به من أفعال وما اديليت به من أقوال، يصعب علي المتابعة من موقعي الحالي ككبير محرري البرنامج الإخباري الليلي على قناة إن بي سي، لذا قررت أن أغيب عن أنظاركم لبعض الوقت بعيداً عن هذه المسؤولية كي لا أخسر من وضع ثقته بي وبهذه المؤسسة الإعلامية التي أنتمي إليها».

■ يسار صالح

كانت هذه الكلمات الأخيرة لأحد أشهر المراسلين التلفزيونيين في الولايات المتحدة الأمريكية منذ سنين، أدلى «براين ويليامز» بهذا التصريح قبل أن يتم إعفاءه بالفعل من منصبه الإخباري الحالي، لكن.. لم يكن الأمر يتعلق بأي «احتجاج إعلامي» أو «موقف نضالي» يدل على ندم من أي نوع، وهي ليست القصة «البطولية» لمراسل سئم الأكاذيب التي تعرض يومياً على الشاشات، فـ«براين» طرد ولم يتنح كما حاول أن يقنع متابعيه، والسبب ببساطة لأنه «كاذب كبير» كما وصفته الكثير من المقالات على مواقع التواصل الاجتماعي، حيث وقع أحد أقدم المذيعين على شاشة إن بي سي الإخبارية الأمريكية في فخ لسانه، لتبدأ حملة «رجم» إعلامي علني بحق الأخير بحجة «خيانته لمبادئ الصحافة الأمريكية النزيهة!!».

«براين» الكذاب

تعود الناس على سماع «براين ويليامز»، كانت نظراته الواثقة ولهجته الرصينة المتكلفة تشد المتابعين إليه من مختلف أنحاء الولايات الأمريكية، يملك الرجل على الدوام قصة جديدة مثيرة، ويحاول جاهداً الاتصال بالحدث و«حشر» نفسه في كلفة التفاصيل، يتذكر المشاهدون تكراره لقصة احتجازه من قبل رجل مسلح في عملية سطو على إحدى المحلات منذ أكثر من عقدين من الزمن، يعاود «براين» سرد الواقعة كلما حملت الأخبار اليومية قصصاً عن احتجاز رهائن، كان الرجل مثالاً مميزاً للمبالغات الإعلامية التي لم توفر أي جهد لخدمة «المجهود الحربي الأمريكي» على حد قوله، إلى أن أدلى بأكبر كذبة في تاريخ مسيرته الإعلامية ولم يستطع تداركها بالسرعة المناسبة، حيث أفرد مؤخراً بعضاً من الوقت ليتحدث عن تغطيته لأحداث العدوان الأمريكي على العراق، وحاول أن يقنع المشاهدين بأنه كان على متن إحدى المروحيات التي تم استهدافها وإسقاطها بصاروخ، لكنه لم يصب حينها بأذى!

أثار تصريح «براين» هذا ضجة كبيرة على مواقع التواصل الاجتماعي، وبدأ الناس يعاودون نشر ما أدلى به أحد الجنود الأمريكيين الذين شهدوا على هذه الواقعة بالفعل، لم يكن «براين» البطل بالقرب من أي مروحية، وبالطبع لم يتم استهدافه بأي صاروخ، وسرعان ما تم إغراق حساب «براين» على الفيسبوك بهذه الردود بحثاً عن أي تبرير منطقي، عندها نشر «براين» تعليقاً مقتضباً أرجع فيه كل هذا الارتباك إلى «ذاكرته الضبابية» التي يبدو أنها خانته هذه المرة، لكنه لم يعلم بأنه قد أشعل شرارة مواقع التواصل لاجتماعي من جديد التي بدأت التدقيق بكافة أخباره السابقة، وضع الرجل تحت المجهر وبدأت الشكوك تحوم حول مدى مصداقية جميع الأخبار التي أدلى بها طوال تلك السنين، كتغطيته لإعصار «كاترينا» واقترابه لرؤية «جماعات مسلحة» وبأعداد مهولة تنتمي لعصابات ضواحي «نيو أورليانز» الفقيرة في عز الأعاصير والأمطار وهي تعتدي على عمال الإغاثة هناك، وتوسعت مجلة «نيويورك» في هجومها على «براين» وادعت امتلاك قناة «إن بي سي» ملفاً مطولاً ومدعماً بالصور والوثائق القانونية المناسبة يحوي الكثير من المغالطات الخطيرة في تغطية براين للأحداث العالمية، لكنها «تحفظت» عليه كي لا تسيء لصورة القناة ومصداقيتها الإعلامية.

لم يرغب أحد بالحديث عن سياسة الكذب الممنهج التي تتعمدها الحكومة الأمريكية عن طريق ماكينتها الإعلامية في الداخل والخارج حين يتعلق الأمر بتبرير سياساتها العدوانية الخارجية

مصداقية خلبية.. ومسؤولية فردية!

سرعان ما أصبح «براين» عندئذ حديث الجميع في أمريكا، وأصبح النكتة الأكثر إضحاكاً في برامج السخرية المسائية، تصدرت صوره المواقع الإخبارية فلم تعد إدارة قناة «ان بي سي» قادرة على تجاهل الأمر، أصدرت إدارتها بياناً عاجلاً وشديد اللهجة يستنكر ما فعله «براين» واصفة ما فعله «بالتصرف الخاطئ والغير لائق على الإطلاق.. وبالأخص لمراسل يحتل الكرسي الذي كان يشغله»، تنصلت القناة تماماً من أية مسؤولية ورمت ذلك «الكاذب» تفترسه كبريات الصحف والمجلات الأمريكية والعالمية كنموذج للمراسل البعيد عن النزاهة الإعلامية «التي طالما عملت تحت شعاراتها» كما صرحت القناة، ولم تغفر له تصريحات «بوب رايت»، المدير السابق لمجموعة «إن بي سي» الإخبارية، التي حاول فيها تلميع صورة «براين» واضعاً إياه بـ«أكثر المراسلين إخلاصاً للجهد العسكري الأمريكي»، وكأن «تزلفه» للإدارة الأمريكية وتلميعه لصورة تدخلاتها المشؤومة في كافة أنحاء العالم سيمنحه بعض التعاطف.

تدخل سريع!

تظن إدارة «إن بي سي» أنها تدخلت في الوقت المناسب، فقد أخذ الأمر يخرج عن السيطرة، بدأت جموع المتابعين على مواقع التواصل الاجتماعي بالحديث عن «مدى مصداقية التغطية الإعلامية الأمريكية في زمن الحرب»، واحتد الحديث عن تورط معظم الوكالات الإخبارية الكبرى في عملية تغطية منظمة للفظائع التي ارتكبها الجيش الأمريكي في العراق وأفغانستان والعديد من الدول الأخرى، توسع النقاش ليشمل مجموعة أكبر من المراسلين، عندها قررت «إن بي سي» التضحية بمراسلها الأغلى وتحمليه مسؤولية كل هذا، لتتحول القضية من معضلة كبرى في مصداقية الإعلام الأمريكي المحابي للسلطة، إلى خيال جامع لمراسل طموح يروي بعض القصص الكاذبة سعياً لمزيد من الاهتمام والتغطية، سقط «براين» كبش محرقة ولم يرغب أحد بالحديث عن سياسة الكذب الممنهج التي تتعمدها الحكومة الأمريكية عن طريق ماكينتها الإعلامية في الداخل والخارج حين يتعلق الأمر بتبرير سياساتها العدوانية الخارجية، لم تساعد «براين» تلك التقارير المكثفة من العراق والتي مدح فيها «أبطال الجنود الأمريكي» طوال فترة العدوان هناك، وها هو اليوم يرمى مع فضلات تلك السنوات السوداء من التاريخ الأمريكي والتي يريد الجميع هناك نسيانها، لم يغفر له أحد «زلة اللسان» هذه بحثاً عن أي تبرير لما حملته تلك الحقبة من تناقضات واضطرابات، وما ستحمله خلال السنين القليلة القادمة.

مهرجان «جمعية أبناء الجولان بذكرى الإضراب الكبير» الثقافي في السويداء

يشهد هذا العام الذكرى الـ 33 «للإضراب الكبير»، عندما أعلن السوريون في الجولان المحتل يوم 1982/2/14 إضراباً عاماً وعصياناً مدنياً رفضاً لقرارات سلطة الاحتلال بضم الجولان وفرض هويته المدنية على سكانه، وامتد الإضراب ستة أشهر عانى فيها أهل الجولان أقسى درجات الحصار والتعذيب والتنكيل، واستمر العصيان واستمر الصمود..

■ مراسل قاسيون

إحياءً لهذه الذكرى، نظمت جمعية «أبناء الجولان الخيرية» في السويداء مهرجاناً ثقافياً فنياً استمر على مدى الأسبوع الماضي في المركز الثقافي بالسويداء. تنوعت فعاليات المهرجان، فشملت عرضاً سينمائياً وعروض رقص شعبي، وأمسيات غنائية شارك فيها أطفال موهوبون وغيرهم من الفنانين، وأمسية شعر «زجلي»، وأيضاً يوماً مخصصاً بنشاطاته للأطفال، حيث شمل هذا اليوم عرضاً مسرحياً تبعته عروضاً لألعاب الخفة والألعاب البهلوانية.. شهدت نشاطات المهرجان حضوراً لافتاً بالفعل، وصل إلى أكثر من «1200» شخص في بعضها، وأوضّح السيد «أيسر أبو لطيف» المسؤول الإعلامي للجمعية أن مهرجان «جمعية أبناء الجولان بذكرى الإضراب الكبير» يقام للسنة الثالثة على التوالي، ولكن تميز هذا العام بتغطية إعلامية واسعة بالإضافة للحضور الجماهيري الكبير، الذي يمكن اعتباره مؤشراً حقيقياً لنجاح المهرجان وجمعية «أبناء الجولان» الجهة المنظمة.

جمعية أبناء الجولان.. التأسيس والأهداف

حول الغاية من تنظيم هذا المهرجان يشرح لنا السيد «عصام حمادي» أحد الأعضاء المؤسسين للجمعية ومدير المهرجان، وهو من أبناء الجولان المقيمين في السويداء، أن الهدف الأساسي من تنظيم أي نشاط للجمعية هو تمكين قدرة الجمعية على أداء مهمتها الأساسية ألا وهي مساعدة كل المحتاجين في محافظة السويداء، وتقديم العون والدعم المعنوي والمادي لأبناء الجولان المقيمين في السويداء. ويوضح السيد «عصام» أن مؤسسي الجمعية هم من أبناء الجولان المقيمين في محافظة السويداء، لكن النشاط الخيري للجمعية يهدف لخدمة أبناء المحافظة كافة، إضافة للشق الرئيسي الآخر من أهداف الجمعية وهو التركيز على المتابعة للقضايا القانونية المطلبية لأبناء الجولان وتذليل الصعوبات التي تواجههم.

الجدير بالذكر أن جمعية «أبناء الجولان في السويداء» تأسست في 2011/12/29، وتم إشهارها يوم 2012/4/21 وهو يوم الأسير السوري، وحسب ما أوضح لنا السيد «عصام حمادي» فإن العمل في الجمعية منذ تأسيسها يتم بتطوع كامل من مؤسسيها وأعضائها، فحتى أثاث مقر الجمعية هو إعارة من أحد الأعضاء، وأن التكاليف النثرية وغيرها يتكفل بها الأعضاء حرصاً منهم على الحفاظ على موارد الجمعية، بغية تحقيق الهدف الأساسي للجمعية بأعلى درجة وهو تقديم المساعدة للمحتاجين.

الآمال والمخططات للمستقبل

تعتبر كوادر الجمعية وأصدقاؤها أن نجاح مهرجان هذا العام بغاية الأهمية لما فيه من دعم معنوي أولاً، ومادي ثانياً، للجمعية وأصحاب الاستفادة المباشرة وغير المباشرة من عمل الجمعية. وفي رؤية تعزيز موارد الجمعية بشكل جدّي وحقيقي فإن الجمعية تعمل على استصدار تراخيص فتح ورشة خياطة تؤمن «30» فرصة عمل، والعمل اليوم في مراحل متقدمة لإنجاز هذا المشروع الذي سيؤمن مورداً متطوراً لصندوق الجمعية، وبالتالي تأمين خدمات أفضل للمستفيدين من نشاط الجمعية والذين يبلغ عددهم أكثر من«220» عائلة.

في ختام فعاليات كل يوم تقوم الجمعية بتكريم المشاركين في النشاطات من فنانين وكتاب، وغيرهم ممن ساهم في إدارة وتنسيق وتغطية هذا المهرجان، ومن بين المكرمين أعضاء مكتب جريدة قاسيون في السويداء. وقد أكد كل من السيدين «عصام حمادي» و«أيسر أبو لطيف» أن الجمعية بجميع أعضائها تمد يدها دوماً للتعاون والمشاركة لإيصال رسالتها وتأدية واجبها تجاه أبناء هذا المجتمع.

«نجمة ميسلون»..

تحدت زمنها وخرجت عن أعرافه، ولم ترض بأن تبقى حبيسة الجدران، فكانت المقاتلة، والكاتبة، والثائرة، وصاحبة الهم المجتمعي والسياسي والثقافي، قاتلت المستعمر بالكلمة والسلاح.. وشاركت في صنع تاريخ بلدها.

■ إعداد قاسيون

ألقاب عديدة وصفت بها، «جان دارك الشرق، نجمة ميسلون، الوردة الدمشقية، السيف الدمشقي المنسي، الياسمينة المنسية، ورائدة تحرر المرأة السورية».

ولدت نازك العابد في دمشق عام 1887 من أسرة دمشقية عريقة، نفيت مع عائلتها في الحرب العالمية الأولى إلى «أزمير»، ثم تابعت تحصيلها العلمي في المعاهد الخاصة للتعليم بالإضافة إلى تعلم فنون التصوير والموسيقا «البيانو»، واهتمام جلي بالإلمام بعلمي التمريض والإسعاف.

تعلمت اللغات الأوروبية كالفرنسية والألمانية والإنكليزية، وكتبت في مجلات عربية رائدة كمجلة العروس «لصاحبتها ماري عجمي»، ومجلة الحارس، نشرت في مقالاتها أفكاراً تنويرية ودعوة إلى تحرر المرأة.

أرادت أن يكون لها دور في مجريات الثورة العربية الكبرى ضد العثمانيين عام 1916 ، فأسست جمعية نور الفيحاء لمساعدة ضحايا الثورة، وتحدثت بلسان الجمعية واستكتبت سيدات دمشق العرائض اللازمة لتأييد الاستقلال، و قادت تظاهرت نساء المعارضة. عُينت، رئيسة لجمعية النجمة الحمراء عام 1920، لتصدر في أول شباط /1920/ مجلة «نور الفيحاء» وهي مجلة أدبية اجتماعية، بهدف النهوض بالمرأة، كذلك أسهمت في تأسيس «النادي النسائي الشامي» الذي ضم نخبة سيدات الشام، ومدرسة بنات الشهداء ومكتبتها، كذلك أسهمت في إنشاء مصنع للسجاد – كان يخصص ريع المبيعات لصالح الأيتام–، منحت رتبة عسكرية فخرية «نقيب» في الجيش نتيجة لمواقفها البطولية والوطنية.

نازك العابد في ميسلون

وارتدت البزة العسكرية وشاركت في معركة ميسلون وأنقذت الكثير من مصابي المعركة من رفاقها، وكانت شاهدة على لحظة استشهاد وزير الدفاع البطل يوسف العظمة أثناء محاولاتها إنقاذه.

وبدخول القوات الفرنسية أرض الوطن، بدأت «نازك العابد» نضالها ضد المستعمر ووقفت مع نساء دمشق في الاحتجاج على الانتداب الفرنسي؛ من خلال تنظيم مظاهرات تطالب برحيل قوات الاحتلال، والاستقلال والحرية، وعليه بدأت «نازك» نضالها بالوسائل المتاحة، فضاق الانتداب الفرنسي ذرعاً بنشاطها، ورصدتها شرطته، فأغلقت المجلة والمدرسة، ومنعتها من عقد ندوات خاصة وعامة.

أصدر الفرنسيون قراراً بنفيها إلى اسطنبول لمدة عامين، وعند عودتها رصد الفرنسيين تحركاتها لإدراكهم مدى خطورة نشاطها. تعرضت نازك العابد بسبب شجاعتها وإقدامها ونشاطها الوطني، لمضايقات شتى، وفرضت عليها الإقامة الإجبارية في مزرعتها الخاصة في ضواحي دمشق، فاشتغلت بالزراعة، وتعايشت مع الأهالي، وساعدتهم في تطوير العمل الزراعي، واستمرت في إذكاء روح الثورة على المستعمر، وشاركت في الثورة السورية الكبرى عام 1925.

نشاطات متعددة

أسست الكثير من الجمعيات منها جمعية المرأة العاملة، وميتماً لتربية بنات شهداء لبنان.. وجمعية مكافحة البغاء، وبعد نكبة فلسطين عام 1948 أسست نازك جمعية لمساعدة اللاجئين الفلسطينيين. في عام 1957وبعدما أصبحت في السبعين من عمرها أسست لجنة للأمهات تعمل على رفع مستوى الأم اللبنانية في كافة مجالات الحياة. وفي عام 1959 انتخبت نازك رئيسة لها.

توفيت نازك العابد في شهر آب من العام نفسه في بيروت عن اثنين وسبعين عاماً قضتها في النضال والدفاع عن الوطن، ومحاولة فتح عيون بنات جيلها على الحياة والثقافة والسعي الى المساواة مع الرجل.

يذكر أن الرحالة والكاتبة الإنكليزية «روزيتا فوريس» جعلت من مواقف نازك العابد حبكة لروايتها «سؤال» التي نشرتها عام 1922.

للانتساب لحزب الإرادة الشعبية بجميع المحافظات.. نرجوالإتصال على الأرقام التالية:

المحافظة	الاسم	الهاتف
درعا	خالد الشرع	0932848985
السويداء	مهند دليقان	0991586731

دمشق وريفها	علاء عرفات	0944636640
حمص	محمد زهري زهرة	0933145891
اللاذقية	صلاح طراف	0988386581

طرطوس	صلاح معنا	0999725141
حماة	أنور أبوحامضة	0933763888
دير الزور	زهير المشعان	0932801133

الحسكة	حمدالله ابراهيم	0999212404
حلب	جمال عبدو	0933796639
الرقة	محمد فياض	0945817112

«تم إغلاق تحرير هذا العدد يوم الجمعة 2015/02/20» «قاسيون» أصدرها الشيوعيون السوريون بناءً على قرار المؤتمر الاستثنائي للحزب الشيوعي السوري في 2003/12/18

قاسيون ناطقة باسم حزب الإرادة الشعبية بقرار المؤتمر التاسع الاستثنائي في 2011/12/03

«مصيبتي.. ومصيبتك»!

يوماً بعد يوم، وعاماً بعد آخر، تستمر فصول الأزمة السورية، وتشتد مأساويتها لدرجة لم يعد لدى البعض الرغبة ولا القدرة على عد الأيام والشهور كما كان يفعل في البداية، ولا حتى ترف التوقف قليلاً لمعرفة إلى أين وصلنا، وإلى أين ذاهبون.

■ إيمان الأحمد

اليوم، وبعد أن تدهورت الحالة المعيشية لأغلب السوريين ووصلت إلى حدودها القصوى، لم يعد خافياً على أحد حجم الدمار الهائل في كل مناحي الحياة، وكيف وصلت الأمور إلى حدود مأساوية، طالت عيش الناس وأرزاقهم، حتى بات كثيرون يعيشون على الفتات، ولم يعد غريباً أي مشهد من مشاهد ومظاهر البؤس العميقة والواضحة عند الناس، وأصبح مجرد العيش يوماً آخر في بعض المناطق مأثرة بحد ذاتها.

تتآكل الحقوق يوماً بعد آخر، ويذوق كثير من الناس طعم الذل لأول مرة في حياتهم، وما كان يعتبر حقاً من الحقوق الطبيعية للإنسان تحوله ظروف الأزمة الصعبة إلى واقع معاش، علينا أن نرضخ له ونعيشه كما هو، فليس هناك ما هو أفضل!. والأخطر في كل هذا أن يقوم البعض بالتسويق لفكرة القبول بما حدث ويحدث كل يوم، من خلال الاكتفاء باجترار واقع الحال، فالحديث كل يوم بالمشكلة يكفي لـ«التنفيس» والشعور بالراحة، وتصبح «مصيبتك» هيّنة أمام «مصائب» الآخرين. إنه حل ناجح، يخفف صعوبة «ظروف الأزمة الصعبة»، والتي تعتبر حجة دائمة وربما حجة ناجحة، ولكنها يا للمفارقة «ظروف صعبة» على الفقراء فقط، دون الأغنياء!

فبينما يلاحق الناس على الفتات الذي يلهثون وراءه لأجل العيش تحت ذرائع كثيرة، هناك من يأخذ كل شيء، هناك من يستمر في نهب البلاد والحصول على ما بقي من خيراتها، دون أن يحاسبه أحد. وبدلاً من ذلك يجري ليس فقط التغاضي عن ممارسات هذه الفئة، بل تخديمها من خلال شرعنة نهبها وسيطرتها، وتبرير كل الموبقات التي تقترفها سواء فوق الطاولة أو تحتها. أما الفتات فهو حصة الأغلبية التي يمنّ هؤلاء عليها بـ«عطاياهم». ضاربين بعرض الحائط حقوق الناس وكراماتهم.

الكرامة ليست مجرد إحساس أو شعور بالانتماء كما يحلو للبعض تصويرها وتسميتها، وكما يحلو لوسائل إعلام ترويجها، بل هي حقوق يجب أن يحصل عليها الإنسان ليتمكن من ممارسة حياته والشعور فعلاً بكرامته.

ماذا تكون الكرامة عندما تكون دون حقوق؟ ماذا ستعني لك كرامتك عندما تسلب حقوقك البسيطة كإنسان أمام عينيك دون أن يكون لديك القدرة على الدفاع عنها؟ كيف ستشعر بالانتماء وأنت تجري كل يوم لاهثاً وراء حاجاتك اليومية، وأنت تُطحن كل يوم؟ أين هي كرامتك عندما يُحمّلك «آخرون» وزر كل ما حدث ويحدث؟

وتكمن المشكلة في أن التعامل الإعلامي مع ما يحدث، واعتبار عرضه على الشاشات كافياً في كثير من الأحيان ليكون بديلاً عن حل حقيقي شامل ينتشل المواطن من الحالة التعيسة والمزرية التي يعيشها.

ما يبقى ثابتاً هو حقيقة أن محاولات تدجين الوعي الاجتماعي ومحاولات تكريس الذل باعتباره أمراً طبيعياً ومقبولاً، لن تصل إلى مكان. كل ما ستفعله هو مراكمة المزيد والمزيد من الاحتقان..

الكرامة ليست مجرد إحساس أو شعور بالانتماء كما يحلو للبعض تصويرها وتسميتها وكما يحلو لوسائل إعلام ترويجها

سوريون يحصدون الجوائز في مهرجان الشارقة للإبداع العربي

أعلنت دائرة الثقافة والإعلام في الشارقة، في مقرها خلال مؤتمر صحفي نتائج جائزة الشارقة للإبداع العربي «الإصدار الأول- والتي تخص المخطوطات المعدة للإصدار الأول للكاتب أو الكاتبة، ولم يسبق نشرها في كتاب» في دورتها الثامنة عشرة.

وحصد كتاب وأدباء سوريون عدة جوائز حيث كان المركز الأول في القصة القصيرة من نصيب الكاتب السوري أيمن سليمان الأحمد عن مجموعته «أنثى الماء»، أما المركز الثاني فكان للكاتب فضيل عبدالرحمن أحمد «السودان» عن «زمهريق»، والثالث شريف عبدالحميد علي «مصر» عن «تحت الكوبري».

وفازت الكاتبة السورية رامة محمد عيان بالمركز الأول في جائزة أدب الأطفال عن مجموعتها «الشجرة الباكية وقصص أخرى».

أما في المسرح فقد فاز الدكتور حسام رشاد الأحمد من سورية بالمركز الثاني عن مسرحيته «بارانويا»، وفي مجال الشعر فاز بالمركز الثالث الشاعر مصعب يوسف بيروتيه من سورية عن مجموعته «كنت أراوغ ظلي»، أما الأول فكان للؤي أحمد محمود عبدالله «الأردن» عن مجموعته «ناقف الحنظل»، والثاني وفاء سعيد جعبور «الأردن» عن مجموعتها «تقولُ القصيدة».

وذهبت نتائج الفائزين في مجال النقد إلى د . رجاء علي محمد علي من «مصر» والتي احتلت المركز الأول عن دراستها «الخطاب البصري في قصص الأطفال «اللون، الخط، الصوت، الحركة»، وحصلت على المركز الثاني رحمة الله أوريسي «الجزائر» عن دراستها «علم جمال» قصص الأطفال من الحوامل المكتوبة إلى الحوامل المرئية»، واحتل المركز الثالث أحمد جمال عيد «مصر» عن دراسته «الأدوات البصرية لأدب الطفل المصوّر وأثرها في إبداع الطفل وثقافته البصرية دراسة تحليلية».

استقطبت الجائزة أكثر من 300 مشارك، في عدة مجالات وهي القصة، والرواية، والشعر، والنقد الأدبي، وأدب الطفل، والمسرح والشعر.

بالزاوية!

عصام حوج
issam@kassioun.org

من «بيرل هاربر» إلى «ليبيا»

كتب هنري ستيمون مستشار الرئيس الامريكي روزفلت في مذكراته عن دخول الولايات الحرب ضد اليابان وطريقة إقناع الشعب الأمريكي بها قائلاً «المسألة هي كيف يمكن أن نناورهم ليطلقوا الرصاصة الأولى .. من الأفضل التأكد من كون اليابانيين من سيفعلون هذا لكي لا يبقى أي شك نحو من المعتدي»

في الأشهر التي سبقت هجوم بيرل هاربر قام روزفلت بإجراءات من شأنها استفزاز أية دولة، واستدراج اليابان إلى إطلاق الرصاصة الأولى، وفي 7 ديسمبر 1941 قبل هجوم بيرل هاربور بثلاثة أيام تم إرسال معلومة من جانب المخابرات الاستراليه عن قوة يابانيه ستبدأ تحركها نحو بيرل هاربر ولكن تم تجاهل الرساله و حدث الهجوم الذي تسبب في مقتل 2400 أمريكي كما بثت وسائل الإعلام، الأمر الذي صدم الرأي العام الأمريكي ، وأدى الى تطوع عشرات الآلاف في الجيش، وتم تمرير قرار الدخول إلى الحرب.

وفي سيناريو آخر، ولكن في عام 1969 عندما كان البيت الأبيض محاصراً بهزائم فيتنام، وتخنقه الأزمات الداخلية، حتى كادت أن تطيح برئيسه، في الوقت الذي اقترب فيه موعد الانتخابات، في تلك الأيام كانت النخبة الحاكمة بأمس الحاجة إلى مفرقعات إعلامية تبهر أبصار الناس، وترفع معنوياتهم المنهارة، وتعيد الاعتبار لأمريكا المهزومة، فكانت فبركة فيلم صعود رواد الفضاء الأمريكيين إلى القمر، الذي تحول إلى فضيحة اعلامية من العيار الثقيل فيما بعد.

مع تطور وتوسع دور وسائل الإعلام وتقنيات الاتصال والتواصل الاجتماعي التي تجتاح عالمنا اليوم وفي ظل الأزمات المركبة، يستمر التحايل الإعلامي على ارتفاع مستوى الوعي الاجتماعي، مستفيداً من تطور مهارات الاتصال وتقنيات الإبهار والإثارة، لا بل تم دفع هذا التحايل إلى مستويات أعلى من الإسفاف في نقل الصور المزيفة عن الواقع، أو الإمعان في ترسيخ صور غير واقعية في ذهن المتلقي.

في العالم المضطرب اليوم، ترى كم من الأفلام المفبركة، والمشاهد المصنعة تصدّر كل ساعة إلى المتلقي، وتقدم على أنها حقائق دامغة، وتبنى على أساسها المواقف وترسم السياسات.

لقد بات مؤكداً أنه أمام كل إثارة إعلامية تكمن أجندة سياسية، بدءاً من بيرل هاربر وانتهاءً بالمشهد المروّع لحادثة «أقباط» مصر في ليبيا.